



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بالعراق في ظل

التحول الإقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة :

هدى عبد الهادي عبيد

بإشراف

أ.م. د. علي جابر عبد الحسين



((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة: من الآية ١٨٨)

إقرار المشرف

أقر أن إعداد الرسالة الموسومة (دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بالعراق في ظل التحول الاقتصادي للمدة من 2003-2018) للطالبة (هدى عبد الهادي عبيد) قد جرت تحت إشرافي في جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت.


المشرف
أ.م. د. علي جابر عبد الحسين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

توصية رئيس القسم:

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة


أ.م. د. غسان طارق ظاهر
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

أقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بالعراق في ظل التحول الاقتصادي للمدة 2003-2018) لطالبة الدراسات العليا/ الماجستير (هدى عبد الهادي عبيد) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما لها علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

أ.د. ثائر محمود رشيد

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

رئيس اللجنة

أ.م. د. حيدر / طالب موسى

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

عضوا

أ.د. عقيل حميد جابر الحلو

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

عضوا

أ.م.د. علي جابر عبد الحسين

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

عضوا ومشرفا

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة اعلاه

أ.م. د. سلام جاسم حمود العارضي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

2020/ /

الإهداء

إلى الصادق الأمين اشرف الخلق اجمعين □ □ □....(سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم)

إلى أمام الهدى علي المرتضى(وإلى آله وصحبه أجمعين)

إلى من أحمل إسمه بكل فخر □ وأفتقده منذ الصغر □ □ □ □ □ □ □(أبي رحمه الله)

إلى ملهمة الصبر.... وبوجودها كبرت وعليها إعتمدت ... إلى أغلى الأحبة .. □(أمي)

إلى سندي في الحياة.. إلى من أشدد بهم أزري.....(أخوتي)

إلى شموع حياتي ونور عيني □ □ □.....(أخواتي)

لكل هؤلاء

(أهدي هذا الجهد المتواضع)

هدى

(شكر وتقدير)

الحمد لله الذي علم بالقلم والصلاة على نبيه الاكرم وعلى آله مفاتيح النور والهدى وسلم

أما بعد...

لا يسعني وأنا أنهي متطلبات رسالتي إلا أن أسجد لله شكراً واحمده حمداً يليق بجلال وجهه فله الحمد على عظيم نعمه وكرمه .وبعد حمد الله ومن باب الإمتنان والعرفان أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل (أ.م .دعلي جابر عبد الحسين المعالي) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة والذي كانت له بصمة في كل موطن من مواطن الرسالة وكثيراً ما كان يجيبني عن إستفساراتي.. فجزاه الله عني كل خير ...وأسأل الله دوام التوفيق له. .

كما أتقدم بالشكر إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد العميد المحترم (أ.م.د سلام جاسم حمود) وإلى السادة معاوني العلمي والمعاون الاداري المحترمين لدعمهم ورعايتهم الأبوية لطلبة الدراسات العليا طيلة مدة الدراسة.

وكل الشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية السابق (أ.م.د رزاق ذياب ناشي) المحترم وإلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الحالي (أ.م.د غسان طارق المعموري) المحترم وإلى كل التدريسيين أساتذتي وآبائي في قسم العلوم المالية والمصرفية الذين أضاءوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

والشكر موصول إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيكون لهم من آراء وملاحظات في إثرائها ...

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل زملائي واخوتي في الدراسات العليا واسأل الله دوام التوفيق لهم ..واشكر كل من ساهم في تزويدي بمعلومة وتقديم نصيحة , من أساتذة وأخوان وزملاء . . . واعتذر ممن لم اذكر اسمه سهواً فلکم مني جميعاً ...كل الاحترام والتقدير ...

الباحث

المستخلص :

إتجهت الدراسة نحو بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق , إذ عرفت السياسة المالية بدورها الكبير في التأثير على النشاط الإقتصادي ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص بفعل أدواتها المالية الثلاث (النفقات العامة , الإيرادات العامة , الدين العام) الأمر الذي مكنها من أن تحتل مكانة متميزة ومهمة في إدارة الإقتصادات الوطنية وتمثلت مشكلة الدراسة بأن السياسة المالية التي أتبعها العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت إنفجارية توسعية غير واضحة الأهداف ومن ثم أن قيام السياسة المالية بمزاحمة القطاع الخاص تعد من أكبر التحديات والمشاكل التي يواجهها الإقتصاد العراقي لاسيما عند قيام الحكومة بإستخدام النفقات الحكومية بشكل كبير ومفرط لاسيما عند زيادة الرواتب والمخصصات للعاملين في القطاع الحكومي العام , الأمر الذي جعل القطاع العام يعاني إختلالات تضخيمية في الموازنة العامة وتفتشي ظاهرة البطالة وفي الوقت ذاته أنعكس الأمر بالأثر السلبي على حجم القطاع الخاص وإنخفاض الإنفاق الموجه له وإهمال دوره الحيوي والفاعل .

وعليه توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات تمثلت بأن السياسة المالية بعد التغير والتحول نحو إقتصاد السوق كانت متوجه أغلبها نحو عمليات التوظيف الحكومي وزيادة حجم الدخل والإنفاق على المشتريات الحكومية والتي كانت أغلبها نفقات تشغيلية , مما أثر على عزوف العمالة وأبتعادها عن التوظيف في المؤسسات الخاصة كما أن أغلب الإيرادات العامة كان مصدرها الإيراد النفطي المرهون بأسعار النفط وعدم إسهام الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى في الموازنة العامة والتي أضعفت القطاع الخاص وعليه لابد من توجه الدولة نحو القطاع الخاص وزيادة الإهتمام به , عن طريق توفير أفضل الطرق والوسائل المشجعة للإستثمار من بنى تحتية بإعتبارها شريان الحياة لكافة الأنشطة الخدمية وتقليل عمليات التوظيف الكبيرة بالقطاع الحكومي من خلال تمكين القطاع الخاص وأحتضان الأيدي العاملة والمهارات في القطاع الخاص والقضاء على البطالة , فضلاً عن العمل على تنويع مصادر الدخل في ردد الموازنة العامة بالإيرادات والتقليل من الأعتتماد على الإيرادات النفطية ومعالجة العجز الحاصل في الموازنة عن طريق ترشيد الإنفاق وتفعيل الموارد المعطلة .

أولاً: قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	
شكر وتقدير	
المستخلص باللغة العربية	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الجداول	ج
قائمة الاشكال	ح
المقدمة والخطوات الأساسية للدراسة	٣-١
المقدمة	١
أولاً: أهمية الدراسة	٢
ثانياً : مشكلة الدراسة	٢
ثالثاً :فرضية الدراسة	٢
رابعاً: أهداف الدراسة	٢
هيكلية الدراسة	٣
الفصل الاول السياسة المالية, المزاخمة, التحول الاقتصادي (تأصيل نظري)	٤-٤٠
تمهيد	٤
المبحث الاول السياسة المالية أطار فكري ومفاهيمي	٤-١٨
اولاً: مفاهيم السياسة المالية	٥
ثانيا : الجدل الفكري للسياسة المالية	٦
١- سياسة الارامل الاربعة	٧
٢- تدخله كينز	٨
٣- العودة الى الافكار الكلاسيكية	٨
٤- مدرسة التوقعات العقلانية	٩
٥- السياسة المالية في اطار مدرسة اقتصاديات جانب العرض	١٠
٦- نظرية الخيار العام	١٢
٧- المدرسة المؤسسية	١٢
٨- مدرسة حقوق الملكية	١٣
ثالثاً: ادوات السياسة المالية	١٤
رابعاً: أهداف السياسة المالية	١٦
خامساً : آلية عمل السياسة المالية	١٧
المبحث الثاني القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي	١٩-٢٩
اولاً: مفهوم المزاخمة	١٩
١- المزاخمة لغويا	١٩

٢٠	٢-المزاحمة اقتصاديا
٢٢	ثانيا: القطاع الخاص مدخل مفاهيمي
٢٢	١-مفهوم القطاع الخاص
٢٣	٢-اهمية القطاع الخاص
٢٤	ثالثا: جدلية دور الدولة في مزاحمة القطاع الخاص
٢٤	١-الجدل الفكري عند القدماء
٢٥	٢-المدرسة القومية
٢٦	٣-الفكر الحر
٢٧	٤-الدولة الاشتراكية
٢٧	٥-الافكار التدخلية
٢٨	٦-الافكار التحررية
٢٩	٧-دور المؤسسات الدولية
٤٠-٣٠	المبحث الثالث التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات
٣٠	اولا :مفهوم التحول الاقتصادي
٣٢	ثانيا: أهداف التحول الاقتصادي
٣٢	ثالثا: استراتيجيات التحول :
٣٤	رابعا: إجراءات التحول الاقتصادي
٣٤	١ - حرية السوق او الليبرالية
٣٥	٢- برامج الخصخصة
٣٧	٣-حرية التجارة
٣٨	خامسا :الدوافع والمبررات وراء التحول الاقتصادي
٣٩	سادسا: مشاكل التحول الاقتصادي
٧١-٤١	الفصل الثاني القطاع الخاص في ظل السياسة المالية من التأسيس الى التحول
٤١	تمهيد
٥٣-٤٢	المبحث الأول السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)
٤٢	اولا :السياسة المالية من العهد الملكي ولغاية العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٢١)
٤٦	ثانيا: السياسة المالية في عهد الجمهورية الاولى (١٩٦٨-١٩٥٨)
٥٠	ثالثا: السياسة المالية في زمن الحروب والعقوبات
٥١	اولا :خطة التنمية للمدة من عام (١٩٧٠-١٩٧٤)
٥١	ثانيا: خطة التنمية للمدة من عام (١٩٧٦-١٩٨٠)
٦٢-٥٤	المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)
٥٤	أولا: القطاع الخاص من التأسيس الى التأميم (١٩٥٨-١٩٢١)
٥٦	ثانيا:- تراجع القطاع الخاص (١٩٦٨-١٩٥٨)
٥٧	ثالثا: القطاع الخاص في زمن الحروب والعقوبات (١٩٦٨-٢٠٠٣)
٧١-٦٣	المبحث الثالث العراق بين الاحتلال والتحول
٦٣	اولا: إجراءات التحول بعد عام ٢٠٠٣
٦٣	١-الاجراءات المبكرة والسريعة

٦٥	٢- أهم الاجراءات التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية:
٦٥	١- تحرير التجارة:
٦٥	٢- دعم القطاع الخاص وتبني استراتيجية التطوير الوطنية
٦٥	٣- تبني برامج الاستقرار
٦٦	٤- صدور القانون المؤقت لسوق العراق للأوراق المالية
٦٦	٥- التحول في السياسة النقدية
٦٧	٦- اصلاح السياسة المالية
٦٧	٧- رفع الدعم الحكومي
٦٨	٨- اصدار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥
٦٨	٩- قانون مكافحة غسيل الاموال
٦٩	ثانيا: وثيقة العهد الدولي
٧٠	ثالثا : قانون الاستثمار الاجنبي رقم ١٣ وتعديلاته
٧١	رابعا : اتفاقية العراق مع البنك والصندوق الدوليين
١١٦-٧٢	الفصل الثالث القطاع الخاص في ظل السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣
٧٣	تمهيد :
٨٦-٧٣	المبحث الأول تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
٧٣	اولا: النفقات العامة :
٧٦	ثانيا : الايرادات العامة :
٨٠	ثالثا : الدين العام
٨٠	١- تحليل الدين الداخلي :
٨٣	٢- تحليل الدين الخارجي :
٨٤	٣- تحليل اجمالي الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي GDP
	المبحث الثاني دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣
٨٧	اولا : القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ نظرة عامة
٩٠	ثانيا : العوامل التي ادت الى اخراج القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي
٩٠	١- زيادة الانفاق الحكومي:
٩٣	٢- سياسة التوظيف الحكومي المفرط والبطالة المقنعة:
٩٧	٣- سياسة الباب المفتوحة واغراق السوق
١٠٠	٤- فشل عملية الخصخصة :
١٠١	٥- فشل قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي :
١٠٢	٦- هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج:
١٠٣	٧- فشل السياسة الضريبية :
١٠٥	ثالثا : ارتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي :
١١٨-١٠٧	المبحث الثالث مستقبل القطاع الخاص في العراق
١٠٧	السيناريو الاول :- الاستمرار في زيادة التوظيف والإنفاق
١٠٩	السيناريو الثاني :- العمل الخاص هو الاساس في نشوء وتكون الاقتصاد الوطني
١١٠	البرنامج الاول : تشريعات وحماية الملكية وحقوق الملكية

١١٠	البرنامج الثاني : تنشيط الاستثمار الاجنبي
١١١	البرنامج الثالث :إصلاح السياسات الاقتصادي
١١٢	البرنامج الرابع:- تفعيل دور القطاع الخاص في زيادة وتوسيع الاستثمار
١١٣	البرنامج الخامس:- دور الاستثمار الخاص في تنمية وتطوير الصناعة والزراعة في العراق
١١٤	البرنامج السادس:- دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات الصناعية والزراعية العراقية
١١٥	البرنامج السابع :- مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القدرة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية في العراق.
١٢٠-١١٧	الأستنتاجات والتوصيات
١١٨-١١٧	اولاً:الأستنتاجات
١٢٠-١١٩	ثانياً:التوصيات
١٣٤-١٢١	المصادر والمراجع
A	المستخلص باللغة الانكليزية

ثانياً :قائمة الجداول

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	ايرادات الدولة العراقية من (١٩٥٨-١٩٢٠)	٤٦
٢	الموازنة العراقية للمدة من (١٩٦٨-١٩٥٩)	٤٩
٣	الإنفاق العسكري في العراق ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة من (١٩٨٩-١٩٨٠)	٥٢
٤	عدد وقيم المعامل المبيعة الى القطاع الخاص خلال عام ١٩٨٧ - ١٩٩٠	٥٩
٥	المساهمة النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت وتكوين راس المال الثابت في الصناعة التحويلية للمدة من (٢٠٠٠-١٩٧٠)	٦٠
٦	هيكل النفقات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٧٤
٧	هيكل الايرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٧٨
٨	الدين الداخلي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٢
٩	الدين الخارجي للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٣
١٠	اجمالي الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق للمدة(٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٥
١١	تطور مشاريع القطاع الصناعي الخاص في العراق ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٨
١٢	هيكل تطور النفقات العامة(التشغيلية والاستثمارية) ومساهمتها للناتج المحلي الاجمالي GDP للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩١
١٣	تطور اعداد الموظفين والرواتب في القطاع الحكومي بالعراق للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩٤
١٤	هيكل الصادرات والاستيرادات للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) في العراق	٩٨
١٥	اجمالي الايرادات الضريبية ومساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	١٠٣

ثالثاً: قائمة الأشكال

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	منحنى لافر	١١
٢	مخطط توضيحي لمزاحمة القطاع الخاص	٢١
٣	هيكل النفقات العامة (التشغيلية والاستثمارية) في الموازنة العراقية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٧٦
٤	هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٠
٥	هيكل تطور اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٦
٦	عدد المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٨٩
٧	تطور هيكل النفقات الحكومية (التشغيلية والاستثمارية) ومساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩٢
٨	تطور اعداد الموظفين في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩٥
٩	مقدار الرواتب في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩٦
١٠	تطور هيكل الاستيرادات والصادرات الكلية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	٩٩
١١	هيكل الإيرادات الضريبية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)	١٠٥



المقدمة:

عُرفت السياسة المالية بدورها الريادي في التأثير على حجم الأنشطة الاقتصادية ,بفضل علاقاتها التشابكية مع السياسات الأخرى وبفضل أدائها المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة والدين العام والتي كان لها الدور الكبير في مزاحمة القطاع الخاص في العراق نتيجة ارتفاع حجم الانفاق على القطاع العام الذي يعاني من خسائر كبيرة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني مستوى الإيرادات ومن ثم أصبح يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة بدلاً من أن يكون مصدراً لتمويلها بالإيرادات مقابل خفض الإنفاق على القطاع الخاص , وإهمال الدور الحيوي لهذا القطاع ومن ثم واجهت الحكومة العراقية مشاكل اقتصادية حادة تمثلت بارتفاع حجم البطالة ومشاكل النمو الاقتصادي وإختلال ميزان المدفوعات , وواجهت هذه المشاكل بجعل القطاع العام ملاذاً فسيحاً لتشغيل العديد من أفراد القوى العاملة نتيجة عمليات التوظيف التي تبنتها الحكومة العراقية وزيادة حجم المرتبات والأجور حتى أصبح عاجزاً عن القيام بذلك، ومن ثم أصبح مأوى للبطالة المقنعة التي لا تقل تأثيراً عن مستوى البطالة السافرة، وان توسع وظائف الدولة تبعه توسع الدور للسياسة المالية حتى أصبحت تشكل اهم الادوات تأثيرا بالأنشطة الاقتصادية .

وليس بخافٍ على أحد ما أصبح يسببه القطاع العام من مشاكل مالية للدول ومن إختلالات متضخمة في حجم الموازنة , الناجمة عن التوسع الكبير للدولة في سياستها الإنفاقية وإختلال الميزان التجاري الناجم عن زيادة حجم الاستيرادات على الصادرات فضلاً عن ما يمارسه من هدر للكثير من الموارد والطاقات الى الخارج , في المقابل، هنالك مجموعة من الدول تولي عناية أساسية وأهتمام لقطاعها الخاص، فنجحت بذلك اذ قاد الأخير النمو الاقتصادي وفعل أكثر من ذلك بقيادة الابتكار من خلال إطلاق العنان للطاقات المبدعة، وأحتضان الكثير من الكفاءات والمهارات الشابة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها فوجدنا شركات بات حجمها أكبر من دولة، ومبدعين أغنى من دول، ومبتكرين أفراداً بحجم مؤسسات عملاقة.

ونظرا لأهمية القطاع الخاص الذي يعكس واجهة الدولة في النهوض والتقدم في الانتاج والعمل فعليه لابد من تفعيل دوره وتقديم الحكومة الدعم له وتخليها عن الأنشطة الاقتصادية لصالحه في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ورغد الدولة بالموارد وتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتمادية على المورد النفطي المرهون بتقلبات اسعار النفط ,بدلاً من مزاحمته وهو قطاع فعال وحيوي .



أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناول السياسة المالية التي تعد الأداة الفاعلة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ الأهداف المرسومة سواء كانت تلك الأهداف (اقتصادية ,اجتماعية ,سياسية) وتزداد أهمية هذه الدراسة عند تتبع التطور في الإنفاق العام من خلال زيادة رواتب وأعداد التوظيف مما أدى إلى العزوف والأبتعاد عن العمل في القطاع الخاص والبحث عن الراحة وأستسهال الرزق في مؤسسات القطاع العام

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة ان الدولة العراقية تبنت بعد عام ٢٠٠٣ سياسة مالية توسعية وانفجارية هدفها غير واضح المعالم مما انعكس سلبا على اداء القطاع الخاص , على الرغم من كون موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، يحتل قمة الهرم في الاجواء الفكرية في الزمن المعاصر ونستعير المقولة الآتية (لأن الموظف مهما يكن قوياً يبقى موظفاً ، بينما الفرد المستثمر مهما يكن ضعيفاً فإن أولويته الجودة لخدمة العميل وتحقيق الربح وضمان البقاء).

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن لأدوات السياسة المالية المتبعة في العراق دورا بارزا في مزاحمة القطاع الخاص وأضعافه).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) في ظل الارتفاع الكبير في مستويات الانفاق العام ومستويات الاجور ، مما ادى الى اضعافه وانخفاض دور الاستثمار الخاص وعدم القدرة على المنافسة وبالتالي خروجه من اللعبة الاقتصادية .

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول بغية تحقيق أهدافها فضلاً عن منهجية الدراسة التي تمثل أداة ربط بين الجانب العملي والنظري فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات فقد تناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية والتزام والتحول الاقتصادي والذي بدوره تقسم الى ثلاثة مباحث

حيث تناول المبحث الاول السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي متطرقا الى ادوات السياسة المالية وتقسيماتها من حيث المفهوم والاسباب والآثار التي تحدثها هذه الادوات وفاعلية هذه الادوات سواء كانت متعلقة في النفقات العامة او في جانب الإيرادات العامة وألدين العام أما المبحث الثاني تناول التطرق الى عمل القطاع الخاص بشكل عام أما المبحث الثالث تناول موضوع التحول الاقتصادي

اما الفصل الثاني بعنوان القطاع الخاص في ظل السياسة المالية من التأسيس إلى التحول إذ تم التطرق في المبحث الاول إلى السياسة المالية في العراق منذ بداية تأسيسها عام ١٩٢١ وحتى تحولها عام ٢٠٠٣ , وماشهدته تلك المدة من احداث في مسيرة تطورها . أما المبحث الثاني خصص لتسليط الضوء على القطاع الخاص العراقي منذ بداية تأسيسه ايضا وحتى تحوله ,في حين المبحث الثالث تناول أحداث العراق ما بين الاحتلال والتحول .

اما الفصل الثالث جاء بعنوان القطاع الخاص ،في ظل السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣ اذ تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة تحليل اداء السياسة المالية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال تحليل أدواتها المتمثلة بالنفقات والإيرادات وتحليل هيكل الدين الحكومي العام .

في حين المبحث الثاني خصص لبيان الدور التي تحدثه السياسة المالية للدولة من خلال الاجراءات التي قامت بها وزاومت القطاع الخاص في العراق .

اما المبحث الثالث تطرقت الى دراسة مستقبل القطاع الخاص في العراق .

الفصل الأول

(السياسة المالية، المزاومة، التحول الاقتصادي)

تأصيل مفاهيمي

(السياسة المالية, المزاومة, التحول الاقتصادي تأصيل مفاهيمي)

تمهيد :

تعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية (التدخلية) لدى الحكومة ولها دورٌ كبيرٌ من خلال أدواتها (النفقات العامة ,الايرادات العامة ,الدين العام) في تحريك النشاط الاقتصادي لصالح الدولة على حساب مزاومة القطاع الخاص في إدارة النشاط الإقتصادي مما أثار جدلاً فكرياً واسعاً حول دور هذه السياسة وحجم تدخلها على مدى القرون المنصرمة ولازال هذا الجدل الفكري قائماً وعلية تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وكما يلي :

المبحث الأول : السياسة المالية إطار فكري ومفاهيمي .

المبحث الثاني : مزاومة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

المبحث الثالث: التحول الإقتصادي: المفهوم والإجراءات .

المبحث الاول

السياسة المالية اطار فكري ومفاهيمي

من اهم السياسات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد لتعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق , وتحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق مثل (أجور الموظفين) ، (مشاريع الإنفاق على البنية التحتية) أو (المشاريع الخدمية المختلفة) بهدف الوصول إلى مستويات التوازن الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال اتباع سياسات مالية مختلفة بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات الطلب الكلي ومستويات الدخل للأفراد.

اولا: مفاهيم السياسة المالية

يشق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود والخزانة ويراد بالسياسة المالية بالمعنى الاصلي كل من المالية وميزانية الدولة (الربيعي, ٢٠١٣: ٦٥)

ومن اهم المفاهيم والتعريفات للسياسة المالية بأنها التغير في الضرائب والإنفاق الحكومي للوصول الى الاهداف الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة واستقرار الاسعار وهي اما توسعية أي ان الحكومة تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أو تكون انكماشية من خلال قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب (Aornold,2010:235)

ويمكن القول أنها السياسات والإجراءات المعتمدة بمستوى وأنماط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من جهة ومستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من جهة اخرى (Philip,1973:176)

ويرى الاقتصادي (Bach) بانها أداة تستخدم كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والقروض للتأثير على حجم الطلب الكلي حسب الظروف الاقتصادية للدولة, فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة والتقليل من معدلات البطالة من خلال استخدام آلية إعادة توزيع الدخل (Bach,1971:50).

في حين هنالك مفهوم اخر هو انها التدخل المباشر من قبل السلطة المالية (الحكومة) للتأثير على مستوى الفعاليات الاقتصادية للتأثير على مستوى الدخل والناتج القومي باستعمال أدوات



السياسة المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وإدارة الدين العام (colander,2010:26)

ومما سبق نلاحظ ان السياسة المالية عبارة عن مجموعة الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي ومنع حدوث إختلال في الموازنة العامة للدولة عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية والتي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة.

ثانيا: الجدل الفكري للسياسة المالية

مرت السياسة المالية عبر التاريخ بصراع فكري وجدلي وجاء ذلك انعكاسا لجدلية دور الحكومة في النشاط الاقتصادي من عدمه، وتعد السياسة المالية من المفاهيم التي مرت عليها تحولات كبيرة وكثيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، وكان هذا انعكاسا للدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وحسب ما كانت تتطلب كل مرحلة من مراحل التطور الفكري.

كان للسياسة المالية دورٌ ضعيف جداً في العصور القديمة ولم تكن هنالك دلالات واضحة على وجود سياسة مالية مستقلة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام او الملك ، وكانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الفرد الحاكم وله حق التصرف المطلق بها .

ومع بداية نشأة الدولة القومية وظهور الرأسمالية في أوروبا وإعادة تشكيل الدولة بالمفهوم الحديث عاد مفهوم المالية العامة إلى الظهور، اذ أدت الدولة دوراً مهماً وحيوياً في تراكم رأس المال التجاري وإقامة الصناعات والحوافز الكمركية ، وكان هدف السياسة المالية في ذلك الوقت هو بناء وتأسيس نظام اقتصادي جديد يتناغم مع متطلبات التطور الفكري والثقافي على أساس تحويل المجتمع من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع رأسمالي وتوفير المتطلبات والشروط الأساسية لهذا التحول ، والتي تمثلت في إيجاد المناخ المناسب لإقامة المشروعات الخاصة وظهور طبقة الرأسماليين الجدد وتطويرها، لهذا اتسع النشاط المالي للدولة في بداية تشكل الرأسمالية (عبد الخالق:٢٠١٧: ٢).

وكانت هذه المرحلة بداية الجدل حول دور الدولة وما تقوم به من اعمال ويمكن ان نستعرض اهم الاطر الفكرية التي مرت بها السياسة المالية وهي كالاتي :-

١- سياسة الارامل الاربعة المتوازنة

ظهرت افكار المدرسة الكلاسيكية منذ أواخر القرن الثامن عشر للميلاد أذ ظهرت عام ١٧٧٦ ، ويعد المفكر والفيلسوف آدم سميث هو أول من وضع قواعد هذه المدرسة ، وأن الدولة القومية (التجارية) قامت بدور كبير ومهم في إرساء أسس النظام الرأسمالية وإقامة قاعدة كبير للتطور التقني والصناعي والزراعي والتجاري كان لابد من وجود دور اخر للدولة تتطلبه المرحلة ، وهنا جاءت الافكار الكلاسيكية، اذ ترى بأنه يجب على الدولة ان يتراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي وإطلاق العنان للحريات الفردية في تحريك النشاط الاقتصادي وعدم التدخل وتحديد دور الدولة في مجالات قليلة في ظل توازن الايرادات والنفقات. .

ومن الأفكار التي سادت عند الاقتصاديين التقليديون هي أن الادخار والاستثمار ستجهان نحو التعادل من خلال التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة وعند حجم التشغيل الكامل دائماً وبالتالي فان عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي إطار مستوى التشغيل الكامل فأن كافة موارد المجتمع الانتاجية تكون في حدها الأقصى من التوظيف (الربيعي، ٢٠١٣: ٦٧).

وأصبحت أهداف السياسة المالية فيها تقتصر على حماية هذه الأسس وترك النشاط الاقتصادي للمبادرة الفردية ، وفي ظل هذه الأفكار أصبحت السياسة المالية للدولة مقتصرة على (الدفاع والأمن الداخلي والقضاء والإشغال العامة) وأصبحت السياسة المالية حيادية تفضل تقليص نطاق النفقات العامة إلى أقل مدى واقتصرت على الأعمال التي يصعب على الافراد القيام بها والتي لا تحقق ربحاً ولهذا السبب آمن التقليديون بمبدأ الحياد المالي وذلك من أجل جعل الضرائب أقل ما يمكن، كي لا تؤثر في تلك المبادرة الفردية في ظل دور الدولة الحارسة (الدعوي، ٢٠١٠: ٥٠)

كما اكدوا على أن المالية العامة تكون محايدة أي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي أي أن الموازنة لاتعد بفائض أو عجز أنسجماً مع السياسة المالية للفكر الكلاسيكي والتي كانت على أساس أن الحرية الاقتصادية هي وحدها كفيلة بحل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن وخلق الانتاج القومي (القرشي، ٢٠٠٨: ١٣٣) وأصبح التوازن المالي هو هدف السياسة المالية في تلك الحقبة ودور المالية العامة أقتصر على الهدف المالي المتمثل في الحصول على الإيرادات اللازمة والمساوية لتكاليف نفقاتها العامة من دون أي هدف آخر .

٢- تدخلية كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)

ان الاسس السابقة والافكار الكلاسيكية والتداعيات الناجمة عن تطور العملية التصنيعية والتكنولوجية واثّر ذلك في الوضع الاجتماعي، وظهرت الأزمات الاقتصادية مهد الطريق لإعادة النظر في هذه الأسس فتطورت النظرة إلى المالية العامة أذ ظهرت افكار المدرسة الكينزية على يد المفكر جون مينارد كينز ، ، لتصبح سياسة تستخدم فيها الحكومة برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة ، لتحدث آثاراً مرغوبة في كل من مكونات الاقتصاد الكلي وتمنع عنها الآثار غير المرغوبة وجاء ذلك بعد حدوث الازمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ والتي كشفت عن عجز النظرية التقليدية التي امنت بمبدأ الحياد المالي بمواجهة الاحداث الاقتصادية في المجتمع (Abelet al ,2011:416).

أن سبب هذه الازمة التي حصلت جاء نتيجة النقص في الطلب الكلي لذا نادى كينز على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في كتابه (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والدخل والنقود) عام ١٩٣٦ أي يجب أن تتدخل الدولة بواسطة قراراتها حول الضرائب والمشتريات والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى التشغيل والنتاج كما أثبت كينز في نظريته هذه إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي في أي مستوى من مستويات التوظيف حيث أكد عجز السياسات والأساليب التي أفترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل وبالتالي فأن النظام الاقتصادي لا يمتلك القوى التي يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو البطالة الاجبارية وانتشار الكساد (دراز ،٢٠٠٢: ٣٠).

أن عملية التصحيح الكبرى في النظام الرأسمالي قد تحققت بفضل أفكار هذه المدرسة، كما أن أهمية هذه المدرسة بصفة أساسية جاءت من مناداتها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان هذا التدخل هو العامل القادر على تنمية الطلب الكلي الفعال لأنه سوف ينمي في الوقت نفسه كلاً من الإستهلاك والإستثمار وهذا كافٍ لزيادة معدلات التشغيل .

٣- العودة الى الافكار الكلاسيكية :

في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي فشلت الكينزية في مواجهة الازمة الاقتصادية (الركود التضخمي) التي عصفت بالدول الرأسمالية ويرجع السبب في ذلك الى عدم قدرة ادوات السياسة

الكينزية على مواجهة الوضع مما ساعد او سهل على المذاهب المغايرة في الظهور الى الواقع متصدين للارزمة وبالتحديد المدرسة النيوكلاسيكية.

تنسب المدرسة النيوكلاسيكية (المدرسة النقودية) إلى كل من (ملتون فريدمان وليدلر وكارل برونز) وهم من التيار الذي يؤمن بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي من أبرز مشكلاته العوائق التي تحول دون عمل قوانين الإقتصاد الحر وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, كما ان المدرسة النقودية التي تنص فكرتها الرئيسة (أي وحدة اقتصادية منتجة او مستهلكة، بائعة او مشتريّة، مدخرة أو مستثمرة ، يتحدد سلوكها الاقتصادي على اساس تحقيق أفضل النتائج في ضوء ما تمتلك من موارد ووفقا لنظرية توازن المستهلك وتوازن المنتج الذي يفترض السلوك الرشيد والذي يدفع الفرد إلى تعظيم المنافع وتقليل الخسائر إلى ادنى حد) (القاضي:٢٠٠٦: ١٨) .

إن قيام الحكومة بتطبيق سياسة مالية توسعية تؤدي إلى أثر سلبي على جانب الاستثمار الخاص وإن السياسة المالية التوسعية تقتضي زيادة حجم الإنفاق العام الحكومي وبالتالي زيادة العجز في الميزانية العمومية وحتى تقوم الحكومة بتمويل ذلك العجز تلجأ للإقتراض من خلال قيامها بإصدار سندات جديدة في السوق المالي تنافس فيها القطاع الخاص وبالتالي إرتفاع سعر الفائدة وكلفة الإقراض وخفض الإنفاق الخاص الأستثماري والذي ينعكس سلبا بالطلب الكلي وهذا التأثير معاكس للسياسة المالية (السيد علي والعيسى , ٢٠٠٤ : ٤٣٣-٤٣٤).

أما في الجوانب الإقتصادية الأخرى فيرى النقوديون بأن يقتصر دور الدولة في الوظائف التقليدية والمشاريع الاستثمارية التي لا تحظى بإهتمام القطاع الخاص وإعطاء فرصة للقوانين الاقتصادية واليد الخفية في تصحيح الأخطاء والانحرافات بصورة تلقائية، وهم يؤمنون بل ويجزمون بأن القطاع الخاص هو الأكثر كفاءة في تخصيص الموارد من القطاع العام وان الحرية الاقتصادية هي الضمان السليم لتحقيق النمو الاقتصادي الدائم المتصل والمتوازن وبذلك فانهم يشاطرون رواد الفكر الكلاسيكي آرائهم .

٤-مدرسة التوقعات العقلانية :

لقد ظهرت نظرية التوقعات العقلانية خلال مدة السبعينات من القرن الماضي بزعماء روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو وتوماس سارجنت ونيل والاس من جامعة مينسوتا , إذ كانت هذه النظرية ذات

تأثير كبير على السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي. تقوم مدرسة التوقعات العقلانية على فرضيتين الأولى مرونة الاسعار والاجور والثانية إن الناس يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم، اذ ان الفرضية الاولى تعني ان حركة الاسعار والاجور تتكيف طبقا لتوازن العرض والطلب، أما الفرضية الثانية تعني إن الأفراد يشكلون توقعاتهم على أساس أفضل المعلومات المتاحة لهم وأن تكون توقعاتهم خالية من الأخطاء التنبؤية وغير متحيزة أي في ظل تلك التوقعات العقلانية ومرونة الأجور والأسعار لا يمكن للحكومة أن تؤثر في مستوى الإنتاج والبطالة (سامويلسون وآخرون ٢٠٠١، ٦٤٢-٦٤٣)

كما يعتقدون بأن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن أي لكل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية ويبني توقعاته لإصدار قراراته في المستقبل ومن جانب آخر تفترض هذه المدرسة ما قد يحدث عند توقع الجمهور بأن الحكومة ستقوم بخفض الضرائب لتنشيط الطلب الإستهلاكي حيث أن هذا الاجراء سيقود إلى عجز في الموازنة العامة للدولة وبالتالي فإن الحكومة لابد وأن تغطي العجز من خلال قيامها بفرض الضرائب مستقبلاً أو عن طريق الاقتراض أي أن السلوك العقلاني لتلك التوقعات هو المحافظة على مستوى الإستهلاك الحالي .

٥- السياسة المالية في إطار مدرسة أقتصاديات جانب العرض :

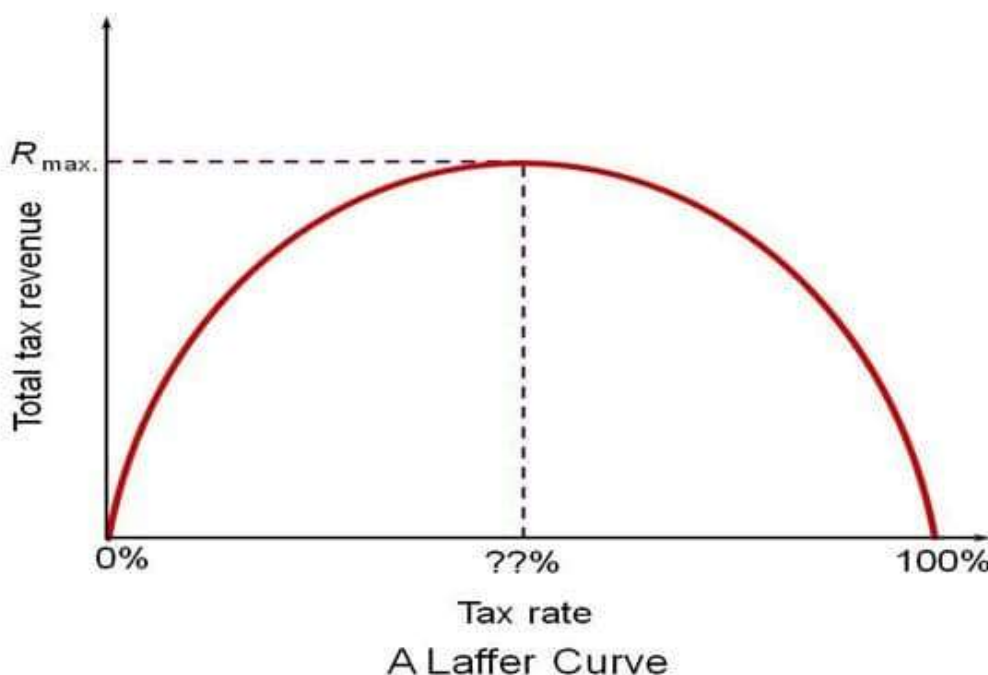
برزت هذه المدرسة على يد مجموعة من الإقتصاديين أبرزهم (آرثر بيتز لافر ،كريج رو برش ونورمان تيو) في الثمانينات من القرن الماضي أكدت هذه المدرسة على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الانتاج الرأسمالي (العرض الاجمالي) بدلاً من الطلب الكلي الفعال أي أن أزمة الركود الاقتصادي التي عانت منها الإقتصادات الرأسمالية المعاصرة تكمن في أزمة قصور العرض على عكس النظرية الكينزية التي اكدت على نقص الطلب الكلي كما أن أنصار هذه المدرسة يؤمنون بقانون ساي للأسواق

ويمكن بيان منحنى لافر والتي جاءت تسميته على اسم الاقتصادي آرثر لافر من جامعة شيكاغو وهي نظرية اقتصادية تدرس العلاقة بين الضرائب والمداديل الخاصة بالدولة وتوضح هذه النظرية شيئين مهمين عن الضرائب هما : (السيد علي ،العيسى ،٢٠٠٣ : ٤٤٥-٤٤٦)

١- كمية المال التي تستطيع الحكومة جمعها من الضرائب

٢- مستوى الضرائب التي تجني فيها الحكومة مداخل أكثر وليس أقل. وكما موضح في الرسم :

الشكل (٢) منحنى لافر



اذ يمثل الخط الأفقي هو نسبة الضرائب التي تفرضها الحكومة بينما يمثل الخط العمودي مدخول الحكومة من الضرائب مقارنة بنسبة الضرائب ,واوضح لافر ان معدل الضريبة عند ٠٪ و ١٠٠٪ لن يحصل أي عوائد ضريبية ,لانه عند المعدل ٠٪ لن تكون هناك عوائد ضريبية ,وعند المعدل ١٠٠٪ لن يحصل أي عوائد ضريبية .وان في نقطة مابين الصفر والمائة يوجد تحول في مسار المنحنى ,اذ تتحول المعدلات الضريبية من تحصيل العائدات الى انخفاضها كلما ارتفعت الضرائب .

ومن أهم الأسس والأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة والتي اعتمدت من قبل مارغريت تاتشر (١٩٧٩-١٩٨١) ورونالدريغان (١٩٨١-١٩٨٩) ما يلي :

١- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة اذ يعطي انصار هذه المدرسة اهمية خاصة لتخفيض الضرائب أي المعدلات الحدية للضرائب على الدخل ورأس المال .

٢- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية أي الحد بشكل ملموس من التصاعد الضريبي المباشر.

٣- ان يكون التقليل والحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الانفاق الحكومي العام.

٤- ان يقوم النظام الضريبي بتشجيع العرض والانتاجية بدلاً من التلاعب بالطلب الاجمالي .
(مانسفيلد و بيهرافيش ، ١٩٨٨ ، ٣٩٨-٣٩٩)

٦-نظرية الخيار العام :

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات من القرن الماضي ولقيت رواجاً كبيراً عام ١٩٨٦ عندما اوضح جيمس بوكانان صاحب نظرية الخيار العام ان لكل سياسة فوائد وتكاليف وأن أهم ما يميز رجال السياسة هي مسؤوليتهم على تحمل الأعباء والتكاليف الخاصة بقراراتهم على الموازنة العامة بدلاً عنهم ومن ثم على الأشخاص العاديين أي أن سلوك السياسي يتميز بالإسراف والتبديد وهذا يظهر في عجز الموازنة (عبدالحسين ومجيد ، ٢٠١٧ : ٦) ويمكن التفريق بين سلوك الأفراد من جهة وسلوك السياسيين من جهة أخرى حيث أن الأول يخضع لقيد الموازنة الحديدي بينما الثاني يخضعون لقيد الموازنة المرن باعتبار أن الأفراد يحصلون على ربح مباشر من أموالهم الخاصة الخاضعة لقراراتهم فضلاً عن ما يتحملون من تكاليف إذ تعد هذه النظرية من أهم الإنجازات التي دعمت المنهج الليبرالي ودعت بضرورة الحد من التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي طالما تعد المصالح الفردية هي المحرك الأساس لرجال السياسة والتي تحرك باقي أفراد المجتمع بممارستهم لمختلف نشاطاتهم . وبين جيمس أن رجال السياسة تحركهم المصالح الذاتية ويسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من النفع المتمثل بالجاه والنفوذ والسلطة ومن خلال إجراء المقارنة بين العائد والتكلفة تبين أن تكلفة قرارات البيروقراطية السياسية لا تصيب السياسي في ماله الخاص وإنما الموازنة العامة هي التي تتحمل هذه التكلفة (العاني ، ٢٠٠٩ : ١٧٧-١٨٠) وأكد اولسون أحد الاقتصاديين المحدثين بأن المصلحة العامة لا تجد من يدافع عنها وذلك لتشتتها بين الأفراد عكس المصالح الخاصة التي يكون تركيزها بين عدد محدود من الاشخاص ويمكن التنسيق بينهم وبالتالي أوضحت هذه النظرية الأساس المنطقي لسوء كفاءة القرارات العامة .

7-المدرسة المؤسسية :-

ظهرت هذه المدرسة كمساهمة امريكية في الفكر الاقتصادي في عام ١٩٠٠ بزعامة جون كينيث كالبرث وركزت على إعطاء الدور الكبير للدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية وأنقذت المدارس الاخرى التي أهملت الجانب المؤسسي المؤثر في الإقتصاد ,حيث أهتمت هذه المدرسة بإستخدام

أدوات فعالة من قبل الدولة للتأثير في معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن العام وذلك لاعتقاده بأن الأدوات النقدية والكمينزية لم تعد مهمة ولذلك لابد من ايجاد آلية لتحقيق التعاون بين الأدوات ومؤسسات المجتمع الرأسمالي كالشركات ,اذ يرى كالبيرث ان السياسة المالية التي تتحقق قراراتها في النهاية لا يمكن لها ان تكون ناجحة في علاج البطالة والتضخم وان الحكومة تعد الجهاز الوحيد الذي يضمن إرتفاع الطلب وتحقيق التوازن بين الإستثمار والإدخار ويؤكد كالبيرث على ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد لمنع الاحتكار وإن مهمة الدولة في مواجهة أخفاقات السوق تكون عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والسكن والرعاية الصحية ,أي تعزيز دور الدولة بواسطة نظم وضوابط ملائمة (مجيد , ٢٠٠٥ : ١٤٤) ,وان السياسة المالية في ظل الدولة الاشتراكية تقوم بوظيفتين اساسيتين الاولى توزيع الدخل القومي والثانية تتمثل بالرقابة على المشروعات الانتاجية .اذ ان الوظيفة الاولى والمتمثلة بالتوزيع فيتم توزيع الدخل بين فروع الإقتصاد والمشاريع المختلفة ,عن طريق المالية العامة اما الوظيفة الثانية والمتمثلة بالرقابة فتعد أداة للإشراف على الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الإنتاجية ويتحقق عملها من خلال الرقابة المالية على المشاريع الإنتاجية والرقابة على الوحدات الاقتصادية من خلال ميزانية الدولة والعمليات المتعلقة بها .

8 -مدرسة حقوق الملكية :- وهي مدرسة اقتصادية حديثة تركز على حقوق الملكية الخاصة

,وأهمية الملكية الفردية في ادارة الإقتصاد بكفاءة عالية ومن اهم مؤسسي هذه المدرسة (Ronald cuzand, Harold Demsetz) الذين عملوا على تهيئة الظروف التي تؤدي الى التحويل الى حقوق الملكية الفردية وان مهمة حماية الملكية لا تقتصر فقط على الدولة وحدها فالملكية الفردية تحررت من العادات والتقاليد منذ زمن بعيد من نشأة الامم ويتم الاتفاق بين المؤسسات والافراد على حقوق الملكية اولا ويعد هذا بمثابة اتفاق (Cmaja:2006:p109) وان هذه المدرسة تهتم بالسياسة الاقتصادية الكلية واسلوب الحكم والادارة أي لا يقتصر الأمر فقط على الإهتمام بالكميات الكلية كالإدخار وتوازن ميزان المدفوعات بل الأمر تجاوز ذلك الى طبيعة المؤسسة القائمة على حقوق الملكية وإتخاذ القرارات والتزامات المتعاقدين حيث تبحث مدرسة حقوق الملكية عن المؤسسات المناسبة للإصلاح ومن هنا جاءت الدعوة إلى تحويل الملكية إلى القطاع الخاص تزامناً مع الإصلاح الدستوري والسياسي من أجل حماية حقوق الملكية الخاصة والترويج لها (مجيد وعبد الحسين , ٢٠١٧ : ٥) ,وإن الملكية العامة لا يمكن لها أن تقدم الحافز للمنظمين الذين يعملون في القطاع العام ,وصعوبة مراقبة أدائهم والذي يكون بدافع المصلحة الخاصة والحد من الفساد داخل المشاريع والأنظمة والقوانين التي تقيد عمل الأشخاص القائمين بإدارة القطاع العام والتي تصنعه

الدولة ,مقارنة بما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التصرف مما ينعكس سلبا على المؤسسات العامة والتي تكون عرضة للفساد وفشل انظمتها ,حيث تدعو هذه المدرسة الى تحويل ملكية المشاريع العامة سواء كانت صناعية ام زراعية إلى القطاع الخاص ,كون الافراد يستفادون من مواردهم بالطرق التي يرونها مناسبة وإن الأنظمة الإقتصادية التي تعمل بالنظام الحر للأسعار تكون أكفأ في تكوين الثروة كلما كانت حقوق الملكية الفردية مأمنة ومصانة بصورة افضل .

ثالثا :-أدوات السياسة المالية :

يمكن استخدام أدوات السياسة المالية المختلفة كالإنفاق الحكومي والضرائب من اجل ضبط النشاط الاقتصادي والإشراف عليه وكما يلي :

١-السياسة الإنفاقية :

تعد السياسة الإنفاقية أداة الدولة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها وأشباع الحاجات العامة ,إذ تعكس النفقات العامة فعالية الحكومة ومدى قدرتها في التأثير على حجم الأنشطة الاقتصادية إذ اختلفت التعابير حول مفهوم تلك السياسة فيذهب البعض من علماء المالية الى بيان مفهوم السياسة الإنفاقية بأنها مجموع المبالغ النقدية والتي تخرج من خزينة الدولة او الذمة المالية للدولة أو احدى مؤسساتها التابعة بغرض اشباع حاجة عامة . (Mithani,1998:221)

ويمكن القول بان السياسة الإنفاقية هي مجموع المبالغ المالية التي تقوم بإنفاقها وصرفها السلطة العمومية أو مجموع المبالغ التي ينفقها شخص عام بهدف تحقيق المنفعة العامة (محسن ,٢٠١٨ :٨) في حين ينصرف مفهوم السياسة الإنفاقية بانها البرنامج الإنفاقي القائم على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواجهة النفقات الحكومية والهيئات المحلية (Ashaet al,2010 :190)

ومن خلال ما سبق يمكن القول بان السياسة الإنفاقية هي تلك المبالغ التي تقوم بدفعها الجهات العامة أي الدولة او احدى جهاتها التابعة بقصد سد الحاجات العامة و تحقيق النفع العام ,وأن قيام الدولة بالأعتماد على سياسة إنفاقية مثلى فهذا يعني اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل يهدف الى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وتوجيه الموارد العاطلة الى مستوى

المبحث الأول السياسة المالية إطار فكري ومفاهيمي

الأستخدام الكامل , إذ تقوم الدولة بإتباع السياسة الإنفاقية الملائمة في حالة حدوث إختلال في مستوى الإقتصاد , سواء في حالة الكساد او التضخم .

٢-السياسة الضريبية :-

تعد السياسة الضريبية أحد أدوات السياسة المالية للدولة وأهم مصدر من مصادر إيراداتها العامة وأختلفت الآراء في بيان مفهوم تلك السياسة إذ يقصد بالسياسة الضريبية إنها مجموع المبالغ النقدية والتي تقتطعها الدولة بصورة إجبارية من الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين من دون مقابل محدد , لتغطية النفقات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع (كاظم , ٢٠١٣ : ١٤)

ومن أهم المفاهيم لتلك السياسة إنها مجموعة الإتجاهات العامة والتي تعلن عنها الدولة مسبقا بشكل أحكام قانونية , يجسدها التشريع الضريبي للتعبير عن هدفها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع . (Abdulkareem sri,2011:30)

ومما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية هي مساهمة مالية تقوم الدولة بفرضها بصورة جبرية على الأشخاص المكلفين وفق قوانين معينة لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف الدولة السياسية .

٣-الدين العام :

يعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية للدولة والتي تستخدمها لتحقيق التوازن الاقتصادي , إذ يقصد بالدين العام بأنه مجموعة الإلتزامات التي تتعهد بها دولة معينة تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج , (العلي , ٢٠١٥ : ١٩٦)

ويمكن القول بأن الدين الحكومي هو مجموع ما تحصل عليه الدولة من القروض سواء كانت داخلية أو خارجية مع الفوائد في تاريخ معين عبر اذونات وسندات الخزينة او عن طريق الإقتراض من المصارف أو المؤسسات الدولية لسد الفجوة الاقتصادية . (Howard,2001 : 129)

في حين يرى صندوق النقد الدولي الدين العام بأنه تلك الديون المضمونة والمعقودة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى الأشخاص الأجانب المقيمين وغير المقيمين في الدولة وبموعد استحقاق معين (عبد , ١٩٩٨ : ١٤٢)

ومما تقدم يمكن ان نقول بأن الدين العام مجموعة الاموال التي تقترضها الدولة سواء من الجمهور أو من المؤسسات الدولية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام .

ففي حالة الركود والكساد تلجأ الدولة إلى الإقتراض من المؤسسات المالية وذوي الدخل العالية أي الذين لا يؤثر إقراضهم للدولة على حجم أنفاقهم الإستهلاكي , على عكس أصحاب ذوي الدخل المحدود الذي يؤدي أقراضهم للدولة إلى التقليل من حجم أستهلاكهم الخاص وبالتالي تفاقم مشكلة الركود .(الوزاني والرفاعي , ٢٠٠٠ : ٣٢٩)

أما في حالة التضخم تلجأ الدولة للإقراض العام كوسيلة فعالة للتحكم في الفائض النقدي والسيولة النقدية وذلك عن طريق بيع السندات واذونات الخزينة إلى الجمهور وطرحها للإكتتاب فيها مما يؤدي إلى سحب الكتلة النقدية من أيدي الجمهور وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: أهداف السياسة المالية

تقوم الحكومة باتباع أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

١- تحقيق الإستقرار الاقتصادي :- (Andersen, 2009: 5) و(النسور , ٢٠١٢ : ١٥٤)

ويقصد بالإستقرار الاقتصادي التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وتجنب حدوث التغيرات الواسعة في المستوى العام للأسعار حيث ان التشغيل الكامل يقصد به تقليل نسبة البطالة بحدود المعدل الطبيعي البالغ (٤٪) ويتم ذلك عن طريق توفير فرص عمل منتجة حيث يكون للسياسة المالية دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما في اوقات الكساد والرواج , حيث ان الحكومة تقوم بتحقيق الاستقرار من خلال ادواتها المتمثلة بالأنفاق والضرائب للتأثير على المتغيرات الاقتصادية .

2- تحقيق النمو الاقتصادي :

يعد النمو من أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى اليه كافة الدول في جميع انحاء العالم لما له من دور في تحقيق الرفاهية الاقتصادية أي يعرف بأنه تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الحقيقي ويجب ان تتدخل الحكومة لتوسيع امكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الانتاجية للنهوض بمستويات متقدمة من خلال إعتداد سياسات مالية قادرة على تنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق الزيادة في الانتاج .

3- تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

تسعى السياسة المالية الى توجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة وإزالة التفاوت الكبير الحاصل في الدخل والذي سبب مشاكل اجتماعية وسياسية أدت إلى عدم الاستقرار السياسي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وأن نجاح السياسة المالية في تحقيق ذلك يعتمد بشكل كبير على حجم الإيرادات العامة والإنفاق العام (عبد صالح وجاسم, 2015: ٢٢٠)

٤- تحقيق التوازن الإقتصادي :

يقصد بالتوازن الإقتصادي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ويتم ذلك التوازن عن طريق قيام الحكومة بالتوازن بين نشاط القطاع العام والخاص حيث كلما كانت المشاريع في القطاع الخاص أقدر على الإنتاج من المشاريع في القطاع العام كلما وجب على الدولة الإمتناع عن التدخل المباشر وبالتالي يقتصر نشاط الدولة على التوجيه من خلال الضرائب والإعانات (خلوط, ٢٠٠٥: ٢٢)

خامسا : آلية عمل السياسة المالية :

يتضح دور السياسة المالية من خلال التحكم بحجم الإنفاق والدين والضرائب لمحاربة الإنكماش والتضخم حيث تستخدم الحكومة النفقات والضرائب لتحقيق العمالة الكاملة ونمو الناتج المحلي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل أي من خلال أدوات السياسة المالية تستطيع الحكومة أن تعالج حالات الإختلال في الإقتصاد حيث تسعى حكومات جميع الدول إلى تحقيق التوازن الإقتصادي على مستوى الناتج القومي إلا أنه في بعض الاحيان يحدث ما يسمى بفجوات إنكماشية ناتجة عن زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي فضلاً عن حدوث فجوات تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي (٢٧-٢٥: ٢٠٠٨, G. C. Lim and Paul D. McNelis) ويمكن علاج الفجوات الانكماشية من خلال ما يلي :-

١- زيادة الإنفاق العام :يعد الإنفاق الحكومي مصدر الدخل للأفراد وزيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يعني زيادة الناتج والإستخدام عن طريق خلق فرص عمل والقضاء على مشكلة البطالة وتحسين حالة الإقتصاد والقضاء على الفجوة الانكماشية .

٢- خفض الضرائب :تقوم الحكومة بخفض الضرائب والقيام بإعفاءات ضريبية وعن طريق هذا الإجراء يتحقق زيادة الدخل المخصص للأفراد ومن ثم زيادة الإستثمار الخاص وتزداد القوة الشرائية أي زيادة فرص العمل وعلاج الفجوة الانكماشية .

٣- تقوم الحكومة بإستخدام السياستين معا أي الجمع بين زيادة الإنفاق وخفض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي .

أما في حالة وجود فجوة تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي على العرض فتعالج هذه الحالة من خلال ما يلي : (بدوي ، ٢٠١٢ : ٢٣-٢٤)

١- خفض الإنفاق العام :-أي تخفيض مستوى الطلب الكلي من خلال القيام بتخفيض الاستهلاك ومعالجة الزيادة في المستوى العام للأسعار .

٢- تقوم الحكومة برفع معدلات ضرائب عالية :-أي إنخفاض الدخل المخصص للأفراد ومن ثم إنخفاض مستوى الطلب الكلي .

٣- تستخدم الحكومة سياسة خفض الانفاق ورفع الضرائب معاً أي تجمع بين السياستين معاً للقضاء على الفجوة التضخمية

المبحث الثاني

القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي

تم مناقشة تأثير المزاحمة منذ أكثر من مئة عام في أشكال متنوعة ومختلفة حتى قبل أن يأتي الإقتصاد العالمي الحديث وخلال هذه المدة ساد الاعتقاد في الفكر الإقتصادي ولاسيما بعد أنبثاق الفكر الاشتراكي كتجربة دولية في شرق أوروبا وكذلك بضغط من منهجية كينز التدخلية والتحيز للدور الأكبر للدولة في الاستثمار ومنافسة القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي وظهر للعيان أحد أشكال المزاحمة من خلال التوسع في السياسة المالية بعد أزمة الكساد العظيم التي ضربت في أطنابها عموم المنظومة الرأسمالية وكذلك حاجة أوروبا للإنفاق الكبير لأعمار ما خلفته الحرب العالمية الثانية وكذلك وصفات التنمية في الدول النامية التي كانت على النمط الاشتراكي مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص ، فالإقتراض الحكومي بكل أشكاله زاحم استثمارات القطاع الخاص ،وعليه سوف نقوم بدراسة الجدل الفكري على الشكل التالي:-

اولا : مفهوم المزاحمة :

في البدء سوف نستعرض المعنى اللغوي للمزاحمة وبيان المعنى الاقتصادي:-

١- المزاحمة لغويا :

معنى المزاحمة في اللغة هي المضايقة او المنافسة أي ضايقه أو دفعه في مكان ضيق ,بمعنى نفسه , جاره ,ضايقه أي زاحم فلان فلاناً أو دفعه في مكان ضيق أو مكتظ مثل زاحم التاجر زميله أو زاحم صديقه على الوظيفة فمعنى المزاحمة هنا بأنه لن تحصل على شيء إلا بمزاحمته أو منافسته وإن كلمة إزدحام تأتي من مصدر إزدحم أي إزدحام السوق بالمارة أو إمتلاء السوق بالناس إلى أن ضاق بهم وصاروا يتدافعون , (الغني , ٢٠٠١ : ٢٣) والتزاحم يعني التجمع أو الإحتشاد إلى درجة المضايقة مثل زحم الناس الممر أي سببوا عقبة للسير فيه أو يتزاحم التاجران فيما بينهم أي يتنافسان والإزدحام يعني تجمع أعداد كثيرة من الناس ويتدافعون فيما بينهم أو تجمع أعداد من السيارات في مكان وتعرقل حركة السير لذا فمعنى المزاحمة أو التزاحم تنطوي تحت مسمى التدافع والإحتشاد والتنافس للحصول على شيء معين والتسارع في الإنتفاع منه .

٢- المزاحمة اقتصادياً :

يعتمد حدوث المزاحمة على الوضع الإقتصادي للدولة فإذا كان الإقتصاد يعمل بكامل طاقته الإنتاجية فإن الدولة تزيد العجز بموازنتها من خلال برامج التحفيز ويمكن أن تخلق منافسة مع القطاع الخاص في الحصول على الأموال المتاحة للإستثمار ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة وخفض الإستثمار الخاص أو الأستهلاك الخاص أي أن أثر برامج التحفيز يقابلها أثر المزاحمة ,وتعددت التعريفات للمزاحمة من وجهات نظر متعددة ومنها ما يلي :-

تعرف المزاحمة على أنها ظاهرة إقتصادية تعكس انخفاض حجم الإستثمار الخاص والإستهلاك الخاص الناجم عن إرتفاع في سعر الفائدة نتيجة التحفيز المالي, إذ ترتبط المعاملات بزيادة حجم المعاملات في الإقتصاد مما يؤدي إلى حدوث زيادة في مستوى الطلب على النقود

(wernik,2011:97)

كما وتعني المزاحمة بأن الإرتفاع في حجم النفقات العامة الحكومية ينتج عنه إرتفاع في حجم الطلب الكلي الموجه للإقتصاد وحسب مستوى الطلب الكلي الفعال فهذا يعني رفع الإنتاج من ناحية وتزايد نسبي أو تقهقر بكلفة رأس المال من ناحية أخرى بسبب دين الحكومة (غسان ,٢٠٠٣ :٢)

أما بالنسبة للباحث الاقتصادي (willem Buiter) فيرى المزاحمة بأنها ظاهرة غير متجانسة حيث أقترح أذخال تمييزين أساسيين لعملية المزاحمة في فئتين رئيسيتين وهما التزامم المباشر الذي يحدث عند تفاعل الأنشطة الاقتصادية للحكومة على هيكل وحجم الأستهلاك الخاص بصورة مباشرة أي الحالة التي يتم بها أستبدال الإستهلاك الخاص بالإستهلاك العام للسلع العامة أما التمييز الثاني يسمى بالتزامم الغير مباشر ويكون أكثر تعقيدا من النوع الأول حيث ترتبط ردود أفعال القائمين بالإقتصاد بالتغيرات في مستوى أسعار الفائدة وفي هذه الحالة يمكن للشخص أن يتحدث عن التزامم المعاملات الإقتصادية وتزامم المحفظة (Butir,1977: 309-328)

ويمكن القول أيضا أن المزاحمة هي زيادة مشاركة الحكومة في قطاع أو جزء من إقتصاد السوق على بقية السوق بشكل كبير سواء على جانب الطلب أو العرض في السوق (Gjini,2012:269-276)

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

وايضا عرف التزامم بأنه موقف يؤدي فيه إرتفاع الإنفاق العام إلى إنخفاض أو إزاحة الإنفاق الخاص من خلال التأثير على ثروة الجهات الاقتصادية الفاعلة أي بمعنى أحلال الأنشطة الإقتصادية العامة محل الأنشطة الاقتصادية الخاصة (Kosterna, 1995: 121)

ومما سبق من تعريفات حول مفهوم المزاحمة الاقتصادية يمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل الذي يرى بأن المزاحمة هو موقف يؤدي فيه إرتفاع النفقات العامة إلى أنخفاض أو التقليل من حجم النفقات الخاصة كما يمكن ان تحدث ظاهرة المزاحمة عندما تقترض الحكومة من المصارف التجارية وتزام القطاع الخاص على الموارد المالية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة أو إنخفاض الإقراض الموجه نحو القطاع الخاص .

شكل (٢)

مخطط توضيحي لمزاحمة القطاع الخاص



المصدر : من عمل الباحث

ومما سبق من تعريفات حول مفهوم المزاحمة الاقتصادية يمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل أعلاه الذي يرى بأن التزامم هو موقف يؤدي فيه إرتفاع النفقات العامة إلى أنخفاض أو التقليل من حجم النفقات الخاصة كما يمكن ان تحدث ظاهرة التزامم عندما تقترض الحكومة من المصارف

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

التجارية وتزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة أو إنخفاض الإقراض الموجه نحو القطاع الخاص .

ثانيا :القطاع الخاص مدخل مفاهيمي

١- مفهوم القطاع الخاص :-

تباينت المفاهيم التي تتعلق بالقطاع الخاص نظراً لإختلاف الزاوية التي ينظر فيها للقطاع الخاص وإختلاف الأهداف التي يحققها ,وأن النظرة السياسية تؤكد على وجود قطاع خاص قوي ومسيطر على الحياة لابد أن تدرك بأن النشاط الاقتصادي يحتاج إلى تطوير وتهيئة الأجواء السياسية المناسبة لتأمين مصلحة القطاع الخاص سواء المحلية منها أو الخارجية ,وأن بعض المفاهيم تناولت القطاع الخاص حسب طبيعة ملكية ذلك القطاع فمنها الملكية الفردية أو الملكية الخاصة ,حيث يعرف القطاع الخاص بالمفهوم التقليدي بأنه مجموع النشاطات الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية ذات صبغة فردية أو المؤسساتية القائمة على روح المبادرة والتدابير الحرة (العياري , ١٩٩٦ : ١٣)

وينصرف مفهوم القطاع الخاص هو كل ما يملكه الأفراد ويدار بمعرفتهم ,وتحت إشراف الدولة ومراقبتها لهم ,أو كل من يعمل في القطاعات الصناعية أو الخدمية والمهن العملية الأخرى التي تنتمي إلى القطاع الخاص لتحسين دخلهم ومستوى معيشتهم بعيداً عن الدولة والمال العام (القلاع , ٢٠٠٤ : ٦)

ومن ناحية أخرى فإن القطاع الخاص هو ذلك القطاع الخاص الذي يستخدم أسلوب معين بتخصيص الموارد الإنتاجية بغرض تحقيق نوع من الكفاءة الاقتصادية ,أو ما تسمى بكفاءة تخصيص الموارد التي تتطلب تسعير السلع النهائية بما يعكس كلفة إنتاجها (SAhn,2002:5)

ويمكن أن نبين مفهوم آخر للقطاع الخاص هو مجموع الأنظمة القائمة على امتلاك ذلك القطاع عناصر رأس المال ,أو ما يعرف بالنظام الرأسمالي الذي يستخدم الموارد الإنتاجية التي يمتلكها في الصناعات الرأسمالية ,أي النظام الفردي الخاص الذي تغلب عليه المنافسة الحرة بين الأفراد وتخصص الموارد طبقاً لقوى السوق وليس تدخل من قبل السلطة العامة بهدف كسب معيشتهم (Benton ,1973:221)

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

ويعرف الباحث الاقتصادي (Hobson) القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع الذي تنظم فيه الأعمال بواسطة صاحب العمل, أو مجموعة من أصحاب العمل بما يسمح لهم بالحصول على المواد الأولية وقيامهم بإنجاز العمل بهدف تحقيق الأرباح (J.A Hobson, 1954:1-3)

ومما تقدم نستطيع أن نقول بأن القطاع الخاص هو ذلك الجزء في الاقتصاد الذي يدار من قبل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الصناعيين والمزارعين بالتنسيق مع القطاع العام في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية ويتباين دور هذا القطاع من دولة إلى دولة أخرى تبعاً للمنظومة الفكرية في تلك الدولة .

٢- أهمية القطاع الخاص :

تظهر أهمية القطاع الخاص من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للأفراد نتيجة توفير فرص العمل للأفراد والتخفيض من البطالة وخفض معدل الفقر وزيادة الإيرادات الضريبية فضلاً عن مساهمته في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إذ يحتل القطاع الخاص دوراً كبيراً ومؤثراً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان دول العالم المتقدمة والنامية, نظراً للإمكانيات والمزايا التي يتمتع بها هذا القطاع والتي تؤهله للقيام بدور كبير في مختلف المجالات وأن أهمية القطاع الخاص تبرز من خلال دوره كعامل رئيس ومحرك أساس لعملية النمو وتحقيق الاستثمار والحد من مستوى الفقر ويتجلى ذلك من خلال قدرته على استيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها نتيجة توفر فرص العمل وزيادة الدخل لطبقات المجتمع كما أنه يساهم في زيادة مدخول الدولة من الضرائب وأن أهمية القطاع في تنشيط الإقتصاد الوطني تكمن من خلال أستحواذ القطاع الخاص على عملية الإنتاج في الدولة وتقليص دور الدولة وبالتالي تخفيف العبء على الحكومة. (ال ياسين, ٢٠٠١: ٣٣)

فضلاً عن أهمية ذلك القطاع على المستوى الإقتصادي من خلال ربط عوامل الإنتاج بمستوى الأسعار وآلية السوق والتوجه إلى تطوير كفاءة المنشآت الإقتصادية ورفع القدرة الإنتاجية وتحقيق الأرباح, باعتبارها المحرك الأساس أو الهدف الذي تسعى إليه القطاعات الخاصة وأبتكار أفضل الأساليب الحديثة في الإنتاج وإيجاد أفضل الطرق من أجل تحقيق ذلك الهدف, وأن القطاع الخاص يعد الأصل في التنظيمات الإقتصادية نظراً لما يوفره من عوائد اقتصادية للإقتصادات المحلية ككل

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

، لتحقيق العائد للمستثمرين ،ولاسيما في المجتمعات التي تتبنى حرية السوق ،ويمكن ابراز أهمية القطاع الخاص في ما يلي : (محسن, ٢٠٠٢: ١٤٩)

- ١- رفع معدل النمو الاقتصادي وتهيئة فرص الإستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستواه .
- ٢- قدرة القطاع الخاص على تصحيح الإختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات وتحقيق التوازن فيه .
- ٣- محاربة الفساد وتحقيق الفعالية بعملية التنمية والحد من دور الدولة الإقتصادي
- ٤- يكون القطاع الخاص ذو كفاءة عالية وتحقيق إنتاجية مثلى وهو حافر لخلق الإبتكار والتطور والتميز .

ثالثا :جدلية دور الدولة في مزاحمة القطاع الخاص :

ان فرضية المزاحمة تعد من اقدم التحاليل التي ترجع الى نظرية التعادل الريكاردي بين الضريبة والدين العام حيث يكون أثر المزاحمة كبير عند وجود حساسية استثمار كبيرة لأسعار الفائدة فأى زيادة في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري تؤدي إلى إرتفاع حجم الدخل ويكون أثر المزاحمة صغير عند وجود حساسية أستثمار صغيرة لأسعار الفائدة فإن مقدار الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري تؤدي إلى إرتفاع الدخل وبالتالي تكون سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري فعالة أي كلما زادت حساسية الإستثمار لأسعار الفائدة أنخفضت سياسة الإنفاق الحكومي مع ثبات العوامل الاخرى والعكس صحيح وقد تباينت الأفكار في بيان دور القطاع الخاص عبر نظريات ومدارس اقتصادية فكل مدرسة كان له رأي مختلف في بيان دور الدولة من عدمه ومن وجهات نظر فكرية وتاريخية ومن أهمها ما يلي :-

١-الجدل الفكري عند القدماء :

كان هناك جدل عند القدماء حول بيان دور الدولة واثرها على الانشطة الاقتصادية ومنهم افلاطون وارسطو ,اذ اعطى افلاطون اهمية كبيرة للدولة وان الدولة حسب وجهة نظره هي الحكم الضخم للفرد وان الفرد ما هو الا صورة مصغرة للدولة كما اهتم بضرورة تدخل الدولة في مراقبة حركة الاسعار وتحقيق العدالة في التوزيع وقيامها بمنع الاحتكار فضلا عن دورها في تحديد الانفاق العام على التعليم والأمن , (الببلاوي , ١٩٩٥ : ١٩-٢٠) وقسم افلاطون نظريته للملكية الخاصة ودور

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

القطاع الخاص الى نوعين النوع الاول الذي يسري على طبقة الحكام والجنود فألغى فيه الملكية الخاصة واشترط ان الدولة يجب ان تترحم القطاع الخاص والأنشطة الخاصة التي تتعلق بالملكية الفردية إذ يلغي العائلة لهؤلاء الطبقة من الحكام بأعتبار إن الحكام يميلون للإغراء ويهملون الحكم العام لصالح المجموع وإن قيامه بإلغاء الملكية الخاصة ومزاحمتها وذلك لأبعاد الحكام عن اغراء المال ، أما النوع الثاني فيما يتعلق بالملكية الخاصة ركز فيه على أهمية الملكية الفردية لطبقة المنتجين ولكن بحدود معينة تسمح بتدخل الدولة فيهم لمنع الثراء والفقر وخوفه من أستغلال تلك الطبقة لعامة الناس ، أما أرسطو فانه انتقد الآراء التي دعت بإلغاء الملكية الخاصة أي انه يعد داعما للقطاع الخاص وإن كل فرد له حرية التملك وممارسة انشطته الخاصة وتحقيق التنمية في الانتاج وتعزيز الملكية الخاصة بشرط ان يشعر الافراد بالمسؤولية وان يقوموا بمساعدة من لا يملك لغرض تحقيق النفع العام للجميع

٢- المدرسة القومية :

تمثل النظام المركزي في أوروبا بظهور المدرسة التجارية (الماركانتيلية) وإن تلك المدرسة لم تظهر فجأة وإنما كانت نتيجة التطورات التي حصلت في أوروبا في اواخر العهد الوسيط ، والتي أدى ظهورها إلى أنهيار النظام الاقطاعي وأن أنكلترا وأيطاليا مهدت لظهور أفكار تلك المدرسة ، وأسهم الفكر في تلك المدة في تعزيز الدولة القومية صاحبة السيادة وأهم مفكرين تلك المدرسة هما ميكافيلي الإيطالي وبودان الفرنسي ، اذ نادى ميكا في كتابة (الأمير) أن الدولة بحاجة إلى أمير قوي لتأسيس دولة قوية وأن تحقيق ذلك يستدعي توفير كافة الوسائل الضرورية ، أما بودان فنأدى بفكرة سيادة الدولة مركزا على ضرورة إيجاد سلطة عليا بدون قيود ، أي أن التجاريين يدعمون الدور الكبير للدولة وطالبو بدولة قوية للدفاع عن مصالحهم التجارية ، وأعتمدوا على جملة من الإجراءات المتمثلة بفرض الضريبة الجمركية على السلع وحماية المصالح التجارية ودعو إلى التدخل المباشر من قبل الدولة في تطوير الاقتصاد المحلي ، وإن سياستهم تؤكد على أهمية دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التوافق والتلائم بين هدف تحقيق الفائض في الميزان التجاري وبين مصلحة الطبقة التجارية ويعتقدون بان التجار هم الذين يزودون الدولة بالموارد الاقتصادية (المهداوي ، ٢٠٠٧ : ٧) في دعم سلطتها في الداخل والخارج ، ويرى التجاريون

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

ضرورة المحافظة على تكلفة الانتاج عند ادنى مستوى ممكن والوصول الى اقصى قدر ممكن من الانتاج ,وان افكار تلك المدرسة ركزت على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تقوم بها الدولة من دون تدخل الأفراد فيها ,من أجل ضمان مصلحة الدولة ,وأن أعطاء الدور الكبير للدولة من وجهة نظرهم يتجسد بقوة الدولة وأثرها الفعال بتحفيز النمو الاقتصادي ,وتحقيق الأمن في المجتمع كما أهتمت تلك المدرسة بمحاربة البطالة وخلق فرص عمل لإفراد المجتمع من خلال قيام الدولة بتنسيق الجهود التي تضمن مصلحة الدولة, وعلى الرغم من تلك الأفكار التي تدعو إلى دور كبير للدولة لكن الملاحظ انها لم تزاخم القطاع الخاص المحلي بل كانت تلك المرحلة من اهم مراحل نضج القطاع الخاص .

٣- الفكر الحر :

ظهرت هذه المدرسة بزعامة ادم سميث من عام (١٧٢٣-١٧٩٠) صاحب كتاب ثروة الامم (١٧٧٦) وقد هيمن الفكر الكلاسيكي على الفكر الإقتصادي وأكد انصار تلك المدرسة بأن دور الدولة يتجسد بحدود الدولة الحارسة المقتصرة في الدفاع عن الوطن والمحافظة على الاستقرار الداخلي وحماية القوانين والقيام بالأعمال العامة التي لا تهدف الى ربح والتي تهدف الى اشباع الحاجات العامة عن طريق تقديم الخدمة العامة ويؤكد آدم وعدد من المفكرين الكلاسيك بأنه لم يكن هناك تناقض بين مصلحة المجتمع والفرد , فعندما يحقق الفرد مصلحته فإنه يحقق مصلحة المجتمع ,وحسب الرؤية الكلاسيكية يعد الفرد هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي وأن ظاهرة الثروة بالمجتمع ترجع إلى رغبة الفرد بتحسين وضعه المعيشي وتحسين حالته الاقتصادية ,وقيامه بتحقيق الربح المادي وهذا يعني أن الفكر الكلاسيكي يعد داعماً للقطاع الخاص الذي تسوده الملكية الخاصة:(سلمي, ٢٠٠٥ : ٢٠-٢٣)

وأوضح الفكر الكلاسيكي بأن قيام المنتج بإنتاج سلعة معينة فهذا يعني قيامه بتوزيع عائد الإنتاج على المشاركين في العملية الإنتاجية الذين يقومون بإنفاق المبالغ على السلع والخدمات بأعتبار النقود وسيلة للتبادل فقط , وان الكلاسيكيين يبررون عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال قيام الدولة بتقديم السلع والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها يؤدي

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

الى مزاحمة الحكومة لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي فإن الاختلافات التي تصيب سوق السلع يكون سببها التدخل من قبل الدولة في الأنشطة الاقتصادية .

٤- الدولة الاشتراكية :

ان الاشتراكية تنطلق من مفكري القرن الثامن عشر والحركات السياسية للطبقات العاملة والتي تنتقد وتعارض وتزاحم الملكية الخاصة ويعتقد انصار تلك المدرسة امثال روبرت أوين وماركس وانجلز ان الرأسمالية التي تؤمن بالقطاع الخاص غير مجدية , لأنها تركز القوة في يد طبقة من الافراد مما يخلق نوع من الانظمة الاستغلالية والفشل بخلق فرص متساوية لجميع الافراد وان هدف الاشتراكية هو تلبية حاجات المجتمع الروحية والمادية والحد من الاستغلال, وإخراج المجتمع من الهيمنة القطاعية والطبقية والاعتماد على سياسة اقتصادية لتحقيق المساواة بين جميع طبقات المجتمع والحد من دور القطاع الخاص , وأينما تكون هناك ملكية خاصة لابد من التخلص منها

(الحميضي , ٢٠٠٤ : ١٤٠)

بمعنى اخر عندما تكون ملكية وسائل الإنتاج ملكية خاصة فلا معنى لوجود التكامل في النشاط الإقتصادي والتي تمثلت بتجربة الاتحاد السوفيتي السابق , إذ توجهت التجارب الاشتراكية نحو التأميم للمشروعات الرأسمالية , وهنا تم مزاحمة القطاع الخاص وكذلك القضاء عليه, والسيطرة عليه .

٥- الأفكار التدخلية :

أن أنبثاق الكينزية كأساس في التحليل الاقتصادي ومنهج في صياغة السياسات الاقتصادية يعد من أهم التداعيات الفكرية التي خلفتها أزمة الكساد العظيم للمدة من (١٩٢٩-١٩٣٢) والتي عصفت بالأقتصادات الرأسمالية, وكذلك الضغط الكبير الذي ولدته الأفكار الاشتراكية.

وهنا افترض كينز أن فعالية الاستقرار المالي الهادفة إلى تحفيز مستوى الطلب الكلي تعتمد على حجم المضاعفات المالية والعديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل سلبي على حجمها , بدءاً من العوامل المؤسسية للأوضاع الاقتصادية لاقتصاد معين وانتهاءً بتصرفات الجهات الفاعلة باقتصاد السوق, ولكن كينز وضح أن على الدولة عدم الاستثمار في الأماكن التي يتواجد بها القطاع

المبحث الثاني مزاحمة القطاع الخاص: الجدل الفكري والتاريخي.

الخاص وعدم مزاحمته والحد من دور القطاع الخاص , وأن تدخل الدولة في النظام الاقتصادي هو بحجة حماية المجتمع من البطالة المستفحلة والتي تهدد أمن الدولة , كما يعتقد أن الإنفاق الحكومي له تأثير كبير على حجم الطلب الكلي في المدى القصير (BARRY,1987:103-121)

ومن الجدير بالذكر أن السياسة المالية التوسعية تحتاج الى تمويل قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص , وأن التأثير الناتج عن تراكم رأس المال يؤدي إلى انخفاض طويل الأجل في مستوى التوظيف ,وعندما يكون رأس المال مستقلا عبر الدول فان حجم المدخرات المحلية لا تحدد راس المال ومن ثم فان اثر المزاحمة على المدى الطويل على مستوى العمالة وحجم الناتج المحلي الاجمالي سيقل ويتضاءل بشكل كبير .

٦ - الأفكار التحررية :

تتمثل الدولة الموجه بأفكار المدرسة النيوكلاسيكية أو النقودية وتتركز على أهمية القطاع الخاص, وعدم مزاحمته وان النيوكلاسيك يتفقون بأغلب أفكارهم على تقليص دور الدولة إلا أنهم يؤمنون بأنه يجب على الدولة أن تتدخل بصورة غير مباشرة في بعض الأنشطة لتقليل المؤثرات الخارجية والاجتماعية غير المرغوبة ,كما ظهرت بوادر المدرسة النقودية في السبعينات من القرن الماضي ولاسيما بعد أن أخفق كينز في مواجهة التضخم الركودي , اذ ان افكار تلك المدرسة تدعو الى تقييد دور الدولة ويعتقد انصار هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لا يتم من خلال أدوات السياسة المالية وإنما تتحكم الدولة في تلك الأنشطة من خلال أدوات السياسة النقدية , ومن ثم لم يكن هناك مبرر لإقامة المشروعات العامة للدولة , (Feman Ferrari , Keynesiansm,1996:66) .

أن فكرة التزاحم نشأت على يد الكلاسيكيين وتبناها النقديون ,اذ يعتقد النقديون أن تطبيق السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في سوق المال مما ينعكس بالأثر السلبي على الإنفاق الإستثماري الخاص مما يسمى بظاهرة (أثر المزاحمة) وإن ذلك الأثر يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية ومن ثم تكون آثارها توزيعية بين القطاع العام والخاص ,وأن تدخل الدولة عبر سياستها المالية تؤدي إلى زيادة العجز لدى الدولة وبالتالي فأن التدخل الحكومي عن طريق الإجراءات والسياسات المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي أصبح عادياً .

٧- دور المؤسسات الدولية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير بخلق مؤسسات دولية ,الهدف منها ضبط الإقتصاد وأستقرار الأنظمة النقدية الدولية ,وعلى ضوء ذلك تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أثر اتفاق بریتون وودز في عام ١٩٤٤, وأن التحولات التي لحقت بدول الأتحاد السوفيتي سابقا لم تأتي من عدم وإنما كانت نتيجة عناصر الفشل في المنظومة الاشتراكية ,وقتل روح المبادرة لدى الأفراد وبالتالي أصبحت تلك العوامل والتحولات مبرراً على نجاح النظام الرأسمالي القائم على أقتصاد السوق وأصبح دور الدولة الجديد هو التحول من الأنظمة المخططة إلى نظام السوق الحر وحماية الملكية الخاصة والعمل على تقليص دور الدولة والانفتاح على السوق العالمي (سلطان ,٢٠١١: ٢٧).

أي إن المؤسسات الدولية كانت داعمة لعمل النشاط الخاص ,وتقوم بدور حاسم بإعادة بناءه ولاسيما في البلدان النامية وإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يرون إن تدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية هو المصدر الرئيس لخلق الأزمات والإختلالات في الإقتصادات النامية من خلال مزاحمة وأنها القطاع الخاص , أذ تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين فكر المدرسة النيوكلاسيكية حول معالجة المشاكل التي تعاني منها تلك الدول ,ومن أهم الإصلاحات التي تبنتها تلك المؤسساتان هي خصخصة المشاريع الاقتصادية ونقل ملكيتها نحو القطاع الخاص والحد من دور الدولة وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص بالتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وإن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يعني تناقص دور الدولة وإنما خلق التغيير في هذا الدور عن طريق تركيز أنشطة الدولة في المجالات التي تتوافق مع قدراتها فضلا عن البحث عن الوسائل والطرق في تحسين قدرة الدولة .

المبحث الثالث

التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

بعد تدهور الواقع الاقتصادي في الدول النامية والأشتركية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دعت الحاجة لضرورة القيام بعملية اصلاح اقتصادات تلك الدول، للتخلص من حالة التراجع عن طريق اتباع عملية تصحيح تنموية تتجه الى تحقيق النمو والاستقرار وأتجهت الإقتصادات نحو مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح الاقتصادي وإلى اقتصادات تركز إلى اقتصاد السوق الحر و يعد مفهوم اقتصاد السوق من أبرز المعالم في الفكر الإقتصادي، وتوسع هذا المفهوم منذ ظهور الفكر الرأسمالي، في اقتصادات الكثير من الدول بأختلاف مراحلها وتناقضاتها الاقتصادية، ولاسيما في الدول النامية في ثمانينات القرن العشرين بسبب الإختلالات التي تعاني منها هذه الدول، إذ بدأ التحول عن طريق استخدام مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمواكبة المتغيرات الدولية وتهيئة الظروف المناسبة أمام آلية السوق للحد من دور الحكومة. ولاسيما بعد فشل الأنظمة الأشتركية بتحقيق الرفاه والنمو الاقتصادي وأنهيار التجربة الأشتركية في الشرق الاوربي وتحول هذه الدول إلى تطبيق اقتصاد سوق على نفس الصيغ التي تستخدمها الدول المتقدمة وبدأت بتطبيق مرحلة جديدة من الاصلاحات عرفت باسم الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى اقامة اقتصاد سوق الحر .

اولا: مفهوم التحول الاقتصادي :

هنالك شيء من الغموض وعدم الاتفاق على تحديد مفهوم التحول نحو إقتصاد السوق نتيجة تعدد الأبعاد المتعلقة بالمفهوم ، إذ أشارت التجارب التاريخية والأدبيات إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم فمنها ما هو نظري ومنها ما هو فلسفي ومنها ما هو اجتماعي أو سياسي وأن تلك الأبعاد أظهرت تعدد المضامين والتعاريف لمعنى التحول الإقتصادي من حيث الشمول والمحدودية .
فهناك من يرى بأن عملية التحول هي عملية أنتقال من نظام مقيد للعرض الى نظام جديد مقيد للطلب أي عملية التحول تعني الانتقال من نظام تستخدم فيه عوامل الإنتاج بطريقة غير كفؤة

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

والطلب خالفا للعرض فيه إلى نظام جديد يكون مقيد للطلب أي أن التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب أن يحل سوق المشتري محل سوق البائع (Kazimia,1992:4)

أن التحول هنا يعد مرحلة مهمة في الشكل والأنتقال إذ يمثل حالة من الحركة والديناميكية لغرض الوصول إلى حال معين ,أي تغير بالصيغة والعقيدة ويندرج المعنى الاقتصادي للإصلاح داخل النظام أي أن هناك عملية ترميم تدريجي وليس تحولا ويعرف الإصلاح بأنه عملية بناء للنظام او عملية تغيير وهدم مع بقاء ذلك النظام بينما التحول يعد حد فاصل بين نظامين أي يمثل عملية انتقال من بناء مفاهيمي معين إلى شكل ومفهوم جديد قائم على نظام معين أي بمعنى هدم الأسس القديمة إلى أسس جديدة تعمل في نفس النظام. (المعالي, ٢٠١٥ : ٧-٨)

أما (ازورسكي) يرى أن التحول بأنه مفهوم عام يشتمل على فكرة الهدم والبناء حيث يرى التحول عن طريق التقلصات الناتجة عن الإصلاحات السريعة في مستوى الناتج المحلي الأجمالي بأنه عملية هدم ,وعن طريق النمو في مستوى الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل بأنه عملية بناء(١٠- ٤ : ١٩٩٧ O .Havry Ly Shyn)

ويمكن القول أن التحول هو وسيلة لتحقيق الأهداف المتمثلة بالتخصيص الجديد للموارد وإعادة هيكلية ورفع مستوى الكفاءة وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير أطار عمل مناسب لإتاحة المجال للقطاع الخاص من ممارسة دوره الطبيعي في أطار قانوني ومؤسسي لحماية الملكية الخاصة وتوسيع الحركة في النشاط الاقتصادي (سالم, ٢٠٠٥ : ١٤٣)

في حين يمكن وصف التحول بأنه عملية تفكيك مجموعة من الآليات كلية أو جزئية موروثه ,والتي تسمح بظهور أنظمة جديدة (٢٣- ٢٠ : ١٩٩٥ M .Demeloetal)

أما الباحث الإقتصادي (AK tan) يعرف التحول بأنه عملية تحرر من القيود المتعلقة بإنخفاض مستوى الكفاءة في المؤسسات العاملة في القطاع العام وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص (Coskun can Aktan ,1995:1)

ويعرف التحول حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ضمن الأطار الشمولي مختلف الأبعاد عن طريق الأننتقال من اقتصاد شمولي إلى اقتصاد السوق حيث يعرف التحول من ناحية الجانب

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

الأجتماعي والثقافي بأنه أنتقال الأفراد من حياة مقيدة إلى حياة أكثر أنفتاحا أما من ناحية الجانب السيكولوجي يعرف بأنه أنتقال الأفراد من حياة تتكفل فيها الحكومة بالفرد إلى حياة يعتمد فيها الفرد على الجهد الشخصي وروح المبادرة. (شعلان , ٢٠٠٤ : ٤٠)

ومما سبق يمكن الاتفاق مع المفهوم الذي يرى بأن التحول عملية هدم وبناء أي أن التحول عملية هدم الأنظمة القديمة إلى أنظمة جديدة عبر مجموعة من الإصلاحات والأجراءات الاقتصادية والأجتماعية والسياسية من خلال وصفات جاهزة للتحول من نظام معين إلى نظام آخر يستند على آليات اقتصاد السوق.

ثانيا: أهداف التحول الاقتصادي

للتحول الاقتصادي مجموعة من الاهداف اهمها : (كاظم وعودة , ٢٠١١ : ٧٠)

- ١-التقليل والحد من الإنفاق العام الحكومي ويتمثل ذلك بالحد من عجز موازنة الحكومة وتمويلها بمصادر غير حكومية والتي تكون قادرة على تحمل أعباء مستوى تطوير الأداء ورفع مستوى الإنتاج
- ٢-التوجه نحو الخصخصة والتي تعد من أهم المطالبات الرئيسة للتحول نحو اقتصاد السوق لتحقيق المنافسة الكاملة ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية للمنشآت التي تحتاج عملية إنشاء.
- ٣-تحرير المنشآت العامة من القيود البيروقراطية لزيادة الإيرادات العامة للحكومة وجعلها تعتمد على قوى السوق وإلغاء التسعير الإلزامي للمنتجات وتعزيز دور الأنشطة الاقتصادية وتكاملها مع بقية الأنشطة القطاعية من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية .
- ٤-زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي , والوصول إلى حالة التشغيل الكامل للقوى الاقتصادية العامة مع عدم إهمال دور القطاع العام .
- ٥-تشجيع المشاركة في المشاريع الجديدة الداخلية والخارجية للإستفادة من الخبرات التقنية والتسويقية

ثالثا:أستراتيجيات التحول :

إن التحول نحو اقتصاد السوق يسلك مسارات متعددة وبدايات متباينة للوصول إلى الهدف النهائي نحو التحول الكلي إلى اقتصاد السوق ، وبهذا المعنى يمكن الإشارة الى اهم استراتيجيتين :

١- استراتيجية الصدمة :

يقصد بإستراتيجية التحول بالصدمة هي عملية ديناميكية حركية سريعة وفورية في التحول من نظام معين إلى نظام آخر عن طريق التخلي عن النظام القديم دفعة واحدة , وتعتمد هذه الإستراتيجية على عملية الإنفتاح الشامل للإقتصاد على العالم الخارجي والتحرر من القيود والشروط وهذه الإستراتيجية أو ما تسمى (العلاج بالصدمة) طبقت في روسيا وتتوقف على عملية البناء والهدم في آن واحد ويتم الإنتقال والتحول بشكل كبير بحيث يشمل كل القطاعات في آن واحد ومن ثم تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة , وأن منهج العلاج بالصدمة يقصد به تعرض الإقتصادات الراغبة بالتحول إلى مجموعة صدمات نتيجة تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق , بحيث يكون التحول بشكل مفاجئ وسريع نحو اتجاه السوق (سامليون ونورد هاوس , ٢٠٠٦ : ٧٤٣)

أما فريدمان وهو صاحب فكرة (مبدأ الصدمة) الذي أرجع الافكار الكلاسيكية في إن التوازن التلقائي يحصل بشرط عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يسبب مشكلة ويجب ترك النشاط الاقتصادي إلى آليات السوق الحرة, (ابجمان: ١٩٩٩ : ٣٣٦) وبين فريدمان أنه يمكن اجراء تحول معين أو تغير معين عند حدوث الأزمة والكارثة حين يكون الناس منشغلين في تلك الأزمة فنقوم بإدخال تحسينات وسياسات جديدة , اذ إن المجتمع لا يزال في حالة من الذهول أزاء الأزمة , ووحدها الأزمة سواء كانت واقعة او منظورة هي التي تحدث تغير حقيقي (كلاين : ٢٠١١ : ١٦), وعند حدوث الأزمة تكون الإجراءات المتخذة منوطة بالأفكار السائدة وهنا تأتي وظيفتها الأساسية وهي ان تطور بدائل للسياسات الموجودة وان نبقها حية ومتوفرة الى حين يصبح المستحيل في السياسة سهل التغير ويمكن تنفيذه وإجراء التعديلات المطلوبة.

٢ - أستراتيجية التحول التدريجي :-

تعتمد هذه الاستراتيجية على عملية الانتقال الجزئي للإقتصاد من حالة الشمولية إلى اقتصاد السوق أي عملية الانتقال تكون بشكل تدريجي على شكل مراحل وتقوم الحكومة بوضع أهداف محددة لتبني مرحلة اقتصاد السوق وتتعامل مع عناصر مترابطة متمثلة بتحرير أسعار التجارة والتغيرات المؤسسية والتثبيت الاقتصادي ولكل عنصر من هذه العناصر أفق زمني وخاضع لقوانين وتشريعات وجهات مسؤولة عن التنفيذ .

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

أن فكرة التدرج بتطبيق التحول نحو اقتصاد السوق تعني أن كل اقتصاد يرغب بالتطور يجب أن يمر بمراحل الواحدة تلو الأخرى ليصل إلى درجة من النمو، أي يتم الاعتماد على تزامن متدرج ومرحلي يعرف بمنهج التدرج في التحول الاقتصادي أو التحول نحو اقتصاد السوق، وأن أهم ما يميز استراتيجية التدرج في التحول الاقتصادي أنها قائمة على تشخيص الاختلالات الهيكلية وتحديد نقاط الضعف أثناء مرحلة التحول بما يتماشى مع الخطة التنموية في استخدام القدرات الحكومية بتوجيه القطاع الخاص نحو خطط جديدة تتلاءم مع مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وتوفير البيئة الملائمة لعملية الخصخصة فضلاً عن تحقيق الإستقرار والتوازن الاقتصادي لأنه يتم على شكل مراحل تكون لها القدرة في أمتصاص الضغوط التضخمية المحتملة (الخفاجي، ٢٠١٢: ٥١)

وينصرف مفهوم هذا النهج إلى إقامة إستراتيجية طويلة الأمد وتعمل الدولة من خلالها بوضع تصور واضح حول الاختيارات المبدئية للقطاعات التي يتم تحريرها وبصورة تدريجية تحسباً للآثار السلبية، وكذلك ردة الفعل المعارضة لها وأمتصاص أكبر قدر ممكن من الآثار غير المرغوب بها، وأيجاد الحافز المطلوب في ذلك القطاع من أجل دفع عملية التحرر من قطاع إلى قطاع آخر مع الحفاظ على أسلوب التخطيط في القطاعات الأخرى حتى يتم التوصل إلى الأهداف المرسومة في نهاية المطاف بالتحول التام إلى اقتصاد السوق.

رابعاً: إجراءات التحول الاقتصادي :

أن كل من الاستراتيجيات المتمثلة بإستراتيجية الصدمة والتدرج لها أفق زمني يتوقف على مدى استجابة الاقتصاد لتلك الإستراتيجيات وهناك مجموعة من الإجراءات التي تشترك بها هاتان الإستراتيجيتان والتي تعد بمثابة عناصر التحول من إقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق :-

١ - حرية السوق او الليبرالية

أن من أهم اجراءات التحول الاقتصادي هي الدعوة إلى حرية السوق وتركز حرية السوق أو ما تسمى بمبدأ الليبرالية على أهمية الفرد وتحرره من السيطرة والاستبداد السياسي والاجتماعي والأهتمام المفرط بمبدأ الحرية وتتعدد مفاهيم الليبرالية إذ ينصرف مفهوم الليبرالية على انها نظرية سياسية او فلسفة قائمة على افكار تدعو للمساواة والحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية.(سالم، ٢٠١٠: ١٠) ويرى البعض بإنها الحرية والهدف والأصل في حياة الانسان، أي المنظومة الفكرية التي تعنى بوصف الأنشطة البشرية الحرة (العروي، ٢٠٠٢: ٣٩)

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

اذ تركز الليبرالية على الجانب الأيديولوجي للنظام الرأسمالي إذ أن السوق حسب رأي الرأسمالية هي أيديولوجية, وأن التحول يستدعي توفر آليات اقتصادية جديدة تتضمن ضرورة انسحاب الحكومة من الأنشطة الاقتصادية وتقليص الإنفاق العام ومحاربة ارتفاع السعر عن طريق تبني سياسات نقدية مستقلة وتقليص دور الضرائب عن طريق تطوير أقتصاديات العرض لدعم الأنشطة الإنتاجية, وتحفيز الإنفاق الاستثماري الخاص وأن الليبرالية تختلف من عصر إلى آخر ومن بلد إلى آخر مما يجعل المفهوم يتميز بنوع من الغموض ففي الليبرالية الكلاسيكية يكون دور الدولة هو حماية الحريات وعدم التدخل لضمان تحقيق الحرية الخاصة لكل فرد وبالطريقة التي يريدها (سباين, ١٩٩٧ : ٨٩١) أما في الليبرالية المعاصرة تدخلت الدولة في تنظيم الحريات وأزالة العقبات التي تحد من التمتع بتلك الحريات وأن الليبرالية تعد المعبر الحقيقي عن الإنسان بعيداً عن التتظيرات والتجريدات وأن فلسفة الحياة تنطلق من الفرد أي أن الانسان يخرج إلى هذه الحياة حراً يتمتع بالحرية وحق الفكر ويمارس حق الحياة حسب قناعته من دون تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية وتقوم حرية السوق على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحرير الأسعار من القيود .

٢- برامج الخصخصة :

أن تطبيق برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام أحتل قمة الاهتمامات الفكرية , وكان وراء تطبيقها هو النهوض بالواقع الاقتصادي وتخفيف العبئ على الحكومة بأعتبار أن القطاع الخاص اكفاً من القطاع العام ,أذ تباينت وجهات النظر في إعطاء تعريف للخصخصة فيعرفها البعض بأنها العمل بآليات السوق في تحديد سقف الإنتاج والتوزيع والتحفيز ,وعليه فان المفهوم الشامل للخصخصة يتمثل في تحرر الاقتصاد من العوائق البيروقراطية والتي تعيق حركة عوامل الانتاج , وتقليص دور النشاط الاقتصادي (عبد القادر , ٢٠٠٢ : ١٠٢)

وينصرف مفهوم الخصخصة إلى أنها عملية أنتقال الأقتصاد من أقتصاد مركزي إلى أقتصاد حر بإنتاج سلعة أو خدمة ,أي أحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في الأنشطة الأقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص فيما يتعلق بأداء الوحدات الانتاجية (Gowan,1990:50)

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

بينما يرى البعض الخصخصة بأنها تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص مع استحداث الأساليب الإدارية الكفؤة ومتابعة الأداء لرفع مستواه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية (janusz Beksiak, (B. Czarniawska,1977:211)

وإن الخصخصة ينظر لها من زاويتين الأولى اقتصادية تهدف إلى إستغلال الموارد البشرية والطبيعية بأعلى كفاءة ممكنة من خلال تحرير الأسواق والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في حالة الضرورة ,من خلال أدوات محددة تضمن استقرار الأسواق وتحد من تقلباته(النجفي , ٢٠٠٢ : ٢٤-٢٥) أما الزاوية الثانية سياسية تعني أن الخصخصة تدعو إلى أخذ دور الدولة على المجالات الأساسية المتمثلة بالدفاع والأمن والقضاء وهذا يعني إن الخصخصة تجاوزت المفهوم الضيق المقتصر على عملية بيع الأصول وتطورت لتكون فلسفة جديدة لدور الدولة والتي تعد بمثابة نقلة اقتصادية وسياسية واجتماعية .وإن من وراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية العديد من الاسباب والمبررات ,والتي أدت الى التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص ,إذ أن تعرض الإقتصاد العالمي في الكثير من الدول للإختلالات الداخلية والخارجية فضلاً عن العجز في ميزان مدفوعات بعض الدول وتزايد معدلات البطالة والتضخم وبالتالي فإن من أهم الأهداف والدوافع الناتجة عن التحول هو رفع الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد القومي إذ أن قدرات القطاع العام متواضعة وغير كفؤة على المستوى الفني والإداري ,وإن المؤيدين للخصخصة يرون أن عمل المؤسسات العامة غير كفؤة مقارنة بعمل المؤسسات الخاصة نظراً لكون المؤسسات العامة محمية من المنافسة وبالتالي إستخدامها للمدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من الإنتاج ,وعجزه عن تقديم الخدمة والسلعة فضلاً عن مايتكبده هذا القطاع من خسائر ناتجة عن إرتفاع التكاليف وتدني الإيرادات , وإن الهدف الرئيس لتطبيق برامج الخصخصة ولاسيما في البلدان النامية هو لعلاج الأزمة الاقتصادية وذلك عن طريق إعتداد برامج التنشيط الإقتصادي والتي هي شروط لمؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتتمثل تلك البرامج بمجموعة من السياسات والإجراءات والتي تدعو إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وتشجيع ودعم القطاع الخاص ليكون قائد التنمية الاقتصادية

٣- حرية التجارة :

تعد حرية التجارة من أهم العناصر التي لا بد منها للتحويل من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد سوق إذ تعني بأنها حق الفرد في ممارسة العمل التجاري والأنشطة التي تنفرع منه وتحرره من القيود التي تحد عمله إذ ينصرف مفهوم حرية التجارة بأنه حركة أنتقال البضائع والسلع بين الدول مع منع الحواجز الكمركية وأعطاء الفرد حق المساهمة في الحياة الاقتصادية وحصر دور الدولة في نطاق ضيق (BERKShIRE,2011:239)

كما تعني الإجراءات والتدابير التي تضطلع بها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية والتي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل والأكتفاء الذاتي فضلا عن أقرار التوازن في موازين المدفوعات (منصور , ١٩٩٠ : ١٧٢)

وأن حرية التجارة يحق للفرد مزاولتها من دون تدخل الدولة في ذلك ,وبالتالي فإن الفرد يكون حراً في اختيار النشاط الذي يرغب إليه ,اذ أتجهت الدول المتقدمة والتي خرجت من الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تنظيم أعمارها وعملت على إعادة حرية التجارة العالمية ووضع قواعد جديدة لزيادة التحرر وخفض الرسوم بالتعاون مع المنظمة الدولية وتأسيس الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة التي عقدت عام ١٩٤٧ التي تستهدف التخفيف من القيود المفروضة على التجارة الدولية والتي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية . والتي جاءت نتيجة الأحداث والتطورات التي مر بها الإقتصاد ,وأن تحرير التجارة يعد من أهم الركائز الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية إذ أنتهجت الكثير من الدول منهج التكامل والاندماج في النظم الدولية (محمد وحاتم ,٢٠٠٦ :١٢٢) وذلك من خلال أتباع سياسات تجارية هادفة لتحرير التجارة من العوائق والتحديات التي تواجهها وتحرير الأسعار والأجور وتحرير العلاقات التجارية بين الدول عن طريق أحلال القيود التعريفية بدل القيود الكمية وتقليل التعريفية بشكل تدريجي والعمل على تحرير أسعار الصرف والتقليل من المراقبة على التبادل وأجراء تصحيح في سعر العملة والتي تتعلق بقطاع التجارة فضلا عن الغاء القيود الكمية على الصادرات والاستيرادات ,وأن حرية التجارة حسب رأي أنصارها تتيح للدولة التمتع بميزة التخصص في الإنتاج ,فإذا كان هناك حرية التبادل فالسوق تصبح شاملة لأسواق العديد من الدول وبالتالي تجعل كل دولة تتخصص في أنتاج السلع المناسبة لها تبعاً لظروفها الاقتصادية والطبيعية وبأقل التكاليف مما يعني أستقلال موارد الدولة ,كما أن حرية التجارة تحد من الأحتكارات

وذلك لكون المستهلك يمكن أن يحمي نفسه من الاستغلال عن طريق شرائه منتجات مماثلة من الأسواق العالمية في حين لو قامت الدولة بعزل الأسواق المحلية عن الخارج فأن ذلك يساعد المحتكرين بالسيطرة على الأسواق المحلية من دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الاجنبية والتي يكون سعرها أقل.

خامسا :الدوافع والمبررات وراء التحول الاقتصادي :

أن الدوافع والمبررات وراء الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق يتمثل بالاتي :

١- **تحسين مستوى الكفاءة الانتاجية :-** وذلك لكون الكفاءة في القطاع العام تكون أقل من الكفاءة في القطاع الخاص ,وإن إنخفاض مستوى الإنتاجية وتدني كفاءة الأداء في القطاع العام ترجع إلى غموض الأهداف والتي يستلزم على المؤسسات العامة تحقيقها ,فضلاً عن غياب الوظيفة والأهداف للمؤسسات العامة أي أن عدم وضوح الأهداف وتعددتها يؤدي إلى أرتباك في مستوى الأداء (ADMN,2004:4)

٢- **تنشيط الاسواق المالية :-** أي خلق فرص للإستثمار لتقليل الفجوة بين الطلب وبين عدم مقدرة الإنتاج المحلي على إشباع الطلب ,مما يسهم في تشغيل المدخرات لأفراد المجتمع عن طريق توظيف المدخرات بعمليات بيع وشراء موجودات الحكومة عن طريق الأسهم وتحويل الأموال المكتتزة إلى أموال مستثمرة ,حيث تقوم الدول بالخصخصة من أجل تنشيط الأسواق المالية أي زيادة الإستثمارات الأجنبية والمحلية التي تؤدي إلى ازدهار وتنمية الأسواق المالية وزيادة عدد الوسطاء الماليين على نطاق واسع ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي (البديري , ٢٠٠٢ : ١٥١)

٣- **رفع مستوى الأداء الاقتصادي:-** يمكن رفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق اعتماد رابطة العلاقة بين كلفة الإنتاج والعائد منه إذ يقصد بعائد الإنتاج أسعار المنتجات التي يتقاضاها المنتجون مقابل أنتاجهم ,وتحدد الأسعار وفقاً للأسلوب الموجه مركزياً أستناداً إلى الكلفة النسبية للإنتاج والتي هي عبارة عن مدخلات أو عوائد لعناصر الإنتاج ,كإيجار الأرض والفائدة على رأس المال ,وكل هذه العوائد والدخول تخطط تبعاً لمفهوم الملائمة الاجتماعية والعدالة وليست بواسطة العرض والطلب .(السيد علي , ١٩٨٤ : ٤٠٠)

٤- **الحتمية الواقعية للتحول وإنهيار المنظومة الاشتراكية :-**تضافرت عدة عوامل لإضعاف

مصدقية التوجيه المركزي للإقتصاد ,وزيادة الشك في جدوى استمرار الدور الكبير للدولة بإدارة

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

الانشطة الاقتصادية , والتي منها إنهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق ,والذي يعد دليلاً على ضرورة التحول نحو اقتصاد السوق فضلاً عن التردّي الاقتصادي المزمن والملازم لعدد من الاقتصادات ذات الطابع الاشتراكي والتي سعت للخروج من واقعها , إضافة إلى الأزمات التي تعاني منها الدول النامية والتي تغري بالتحول نحو اقتصاد السوق ,كل هذه الامور دعت إلى إعادة التفكير في التوجهات القديمة والسياسات الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن وإزالة التشوهات التي لحقت بتلك الاقتصادات وإعادة صياغة واقتصاد الدول وموافقتها على شروط المؤسسات الدولية بتبني استراتيجيات التحول الاقتصادي عن طريق تنفيذ الوسائل والإجراءات التي تتعلق بسياسات التحول من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق. (العاني , ١٩٩٦ : ٢٦)

سادساً: مشاكل التحول الاقتصادي :

ان عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي والاجتماعي من الانظمة الشمولية المخططة تواجهها العديد من المشاكل والاختلافات في قبول سياسات وقد تبقى تلك المشاكل قائمة حتى بعد التحول ومن ابرز هذه المشاكل :

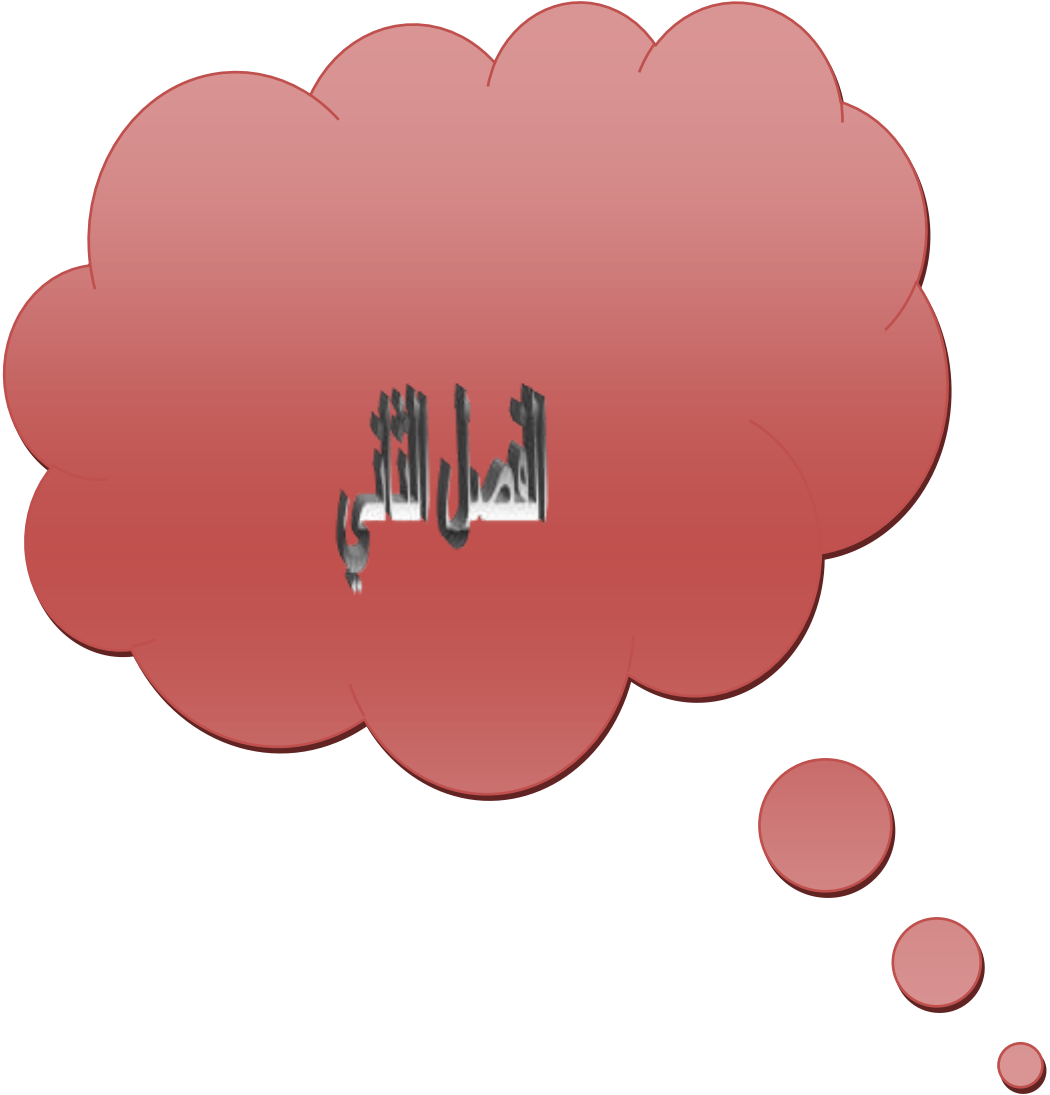
١- **الرفاه الاقتصادي** :عجز آلية السوق عن تحقيق الرفاه والتقدم لأفراد المجتمع بأكمله نتيجة عجزه عن ايجاد الحلول لمشاكل البطالة والفقر وبين (جوزيف ستجلتيز) والذي يعد من أحد مستشاري البنك الدولي بأن المشكلة التي تواجه الاقتصادات عند أنتقالها من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق هي عدم السيطرة والتمكن من القضاء على الفقر لكون الفقر يتضاعف باستمرار . (stiglitz,1998:18)

٢- **التنافسية** :- أن زيادة الاندماج في الإقتصاد الرأسمالي وتحرير التجارة ,قبل نضوج الصناعة الوطنية تؤهلها للدخول في منافسة مع المنتج الأجنبي مما يلحق الأذى بالإقتصاد المحلي ,إذ يجب أن يكون تحرير التجارة متدرجا كما يجب أن تكون هناك رقابة عن طريق السيطرة النوعية على إنتاج السلع المحلية حتى تكون بالمستوى المرغوب به أمام منافسة المنتج الأجنبي وبذلك لن تكون هناك حاجة لحماية المنتج المحلي .(بينكي وبريستينكو , ٢٠٠٨ : ٢٩٢) .

٣- **الإفتقار إلى رأس المال** : أن فقدان رأس المال , وعدم وجود قطاع خاص قادر على القيام بأعباء وصول الإقتصاد نحو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو ,أي أن القطاع الخاص لم تتوفر له الأمكانات والمؤهلات التي تجعله قادر على أن يحل محل القطاع العام .

المبحث الثالث.....التحول الاقتصادي: المفهوم والإجراءات

- ٤- **عدم كفاءة المسؤولين عن القيام ببرامج التحول:** ولاسيما برامج الخصخصة سبب مشكلات في تسويق الشركات التي ترغب بتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، فضلاً عن عدم توفر المعلومات للمستثمرين، ومحدودية الاستعمال للأساليب المختلفة لبرامج الخصخصة .
- ٥- **المشاكل القانونية:** أن العمل ببرامج التحول يستدعي تهيئة القواعد والأطر التشريعية والتي تمكن الحكومة من نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، كما ينبغي سن القوانين التجارية الخاصة بدور أنشطة القطاع الخاص وتكمن المشكلة بهيمنة الإجراءات البيروقراطية على الإجراءات الحكومية والتي تعرقل عملية نقل الملكية إلى القطاع الخاص وتعرش إجراءات التحول .(الوزان والحسيني، ٢٠٠٥: ١٠٥)
- ٦- **المشاكل الإجتماعية :-**تنتج المشاكل الإجتماعية نتيجة المواقف المعارضة للتحول نحو إقتصاد السوق، أي التحول نحو القطاع الخاص من قبل المؤسسات، وذلك نتيجة التخوف من تسريح الموظفين والذي يكون سبب في تردد السلطة الحكومية العامة أمام التحول، إذ لابد من توعية أفراد المجتمع بفكرة التحول، وأن يسعى الأفراد إلى المزيد من العمل والإنتاج وأن يخلق التغيرات بنفسه وأن يتطلع نحو الأفضل من أجل خلق بيئة مناسبة وعامة . (الحمش، ٢٠٠٦: ٩) .
- ٧- **مشاكل التمويل :-**تعاني بعض حكومات الدول ولاسيما الدول النامية الساعية للتحول من عجز كبير في موازاناتها العامة نتيجة تحول بعض وحداتها من القطاع العام الى وحدات اكلة للموارد وعدم قدرة الحكومة من تغطية تكلفة الانتاج مما أصبحت تمثل عبئاً على موازنة الحكومة إضافة إلى عدم توفر التمويل اللازم للتخفيف من حجم المديونية الخارجية لتنمية العوائد وجذبها للإستثمار وإعادة الهيكلة الفنية والمالية .
- ٨- **الفساد وسوء الإدارة :-** لقد أدى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية إلى إستثناء ظاهرة الفساد الاداري في مرافق الدولة مما يؤدي إلى إبعاد الخصخصة عن هدفها الرئيس المتمثل بزيادة موارد الدولة وبيع أصول مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص بأرخص ثمن، فضلاً عن سوء الإدارة نتيجة وصول أشخاص غير مؤهلين إلى مستويات عليا وقفت بوجه الخصخصة لإنها تهدد مصالحهم الخاصة (Andrew,2014:38)



المثل الثاني

القطاع الفاخر في ظل السياسة الحالية من التأسيس إلى التحول

السياسة المالية والقطاع الخاص في العراق من التأسيس إلى التحول

تمهيد:

كان للسياسة المالية في العراق منذ تأسيسها دورٌ بارزٌ في دعم القطاع الخاص العراقي حتى خمسينيات القرن المنصرم مستفيداً من الفكر الاقتصادي الذي تبنته الدولة ولكن بعد توجه الدولة للأفكار الاشتراكية في الجمهورية الأولى بعد تغيير النظام الملكي عانى القطاع الخاص من الإهمال وعدم الدعم من خلال عمليات التأميم والتدخل الكبير من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي حتى بات لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل الانقلابات والحروب والعقوبات الدولية والمحسوبيات. وعليه قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث في سبيل بيان مسار تطور السياسة المالية والقطاع الخاص العراقي منذ بداية تأسيسه إلى تحوله وكما يلي :

المبحث الأول : السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

المبحث الثاني : القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

المبحث الثالث :العراق بين الاحتلال والتحول

المبحث الاول

السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

يتمتع العراق بسمات اقتصادية متميزة والتي منها الأراضي الزراعية فضلاً عن الثروات المعدنية مثل النفط والغاز، إلا أن الظروف التي مر بها والحروب وإرتفاع أسعار النفط فضلاً عن العقوبات التي فرضت عليه أثقلت كاهله مما جعلته يكون من أكثر البلدان تخلفاً وعلى ضوء ذلك لابد من استعراض تاريخ السياسة المالية منذ نشوء الدولة العراقية في العهد الملكي وما شهدت تلك الحقبة من تطورات تعكس واقع الاقتصاد العراقي مع استعراض السياسة المالية في العهد الجمهوري وما تبنته تلك الحقبة الزمنية من تطورات وبيان السياسة المالية في عهد الحروب والعقوبات حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وعليه تقسم السياسة المالية إلى حقبة زمنية محددة من خلال ما يأتي :

أولاً: السياسة المالية من العهد الملكي ولغاية العهد الجمهوري (١٩٢١-١٩٥٨):

تأسست الدولة العراقية سنة ١٩٢١ بعد أن خرج العالم من أتون حرب عالمية أستمريت لعدة سنوات وتميزت السياسة المالية التي طبقت في العراق في تلك المدة بالنقلدية والدور المحدود وضعف الإمكانيات المادية وقلة الموارد المالية، وأن أهم ما يميز تلك السياسة هو الإلتزام بمبدأ الحرية الإقتصادية، وعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية (alsadi,2005:21).

إذ عانت مدن العراق من الكوارث وتسلمت الحكومة الجديدة مجتمعاً خاوياً من أهم قطاعاته الموروثة الرعي والزراعة والقطاع الحرفي، ويتميز الحكم بعدم الإستقرار الاقتصادي وظهور سمات تحول كبيرة من حالة اللادولة إلى الدولة تميزت بالبطالة والفقر غلب على مؤسسات المجتمع العراقي، إذ عانت الموازنة العراقية في تلك المدة من عجز والذي فرض أنطلاق السياسة المالية من ممارسة مهامها عن طريق الإجراءات التي تبنتها لمواجهة العجز فقامت بتقليص النفقات العامة، بسبب الأعباء المالية التي أثقلت كاهل الحكومة ودعم الاحتياجات لحفظ الامن لذا لجأت الحكومة الى التوسع في إجراءاتها من خلال اقناعها عن تسديد الدين وتقليل الإنفاق على الخدمة العامة وفرض ضريبة الدخل، (عبد العزيز، ٢٠٠٢: ٢٤٥-٢٤٦)

ويرجع نشوء أول موازنة في العراق إلى عام ١٩٢١ والتي شكلت وفقاً لأحكام قانون المحاكمات العثمانية لعام ١٩١٠ ومنذ عام ١٩٢٧ بدأت فكرة تدخل الدولة في العملية الاستثمارية وأستخدام الموازنة كوسيلة للتنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال وأستخدامها لغرض القيام بمهمة الإنفاق الأستثماري على المشاريع وقد تمخض عن ذلك فوائض مالية كبيرة حتى عام ١٩٢٩ إلا أن ذلك لم

يستمر كثيرا بسبب أزمة الكساد الكبير والتي عصفت بالعالم الرأسمالي والتي أنتقلت آثارها إلى الإقتصادات العالمية وفي عام ١٩٣١ خصصت أول موازنة للأعمال العمرانية لتمويل حصة الدولة من الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق على المشاريع العامة من طرق وسدود ووسائل ري , وأن الموازنات في الثلاثينات من القرن الماضي كانت عبارة عن مناهج بدائية التنظيم وأستثمارية تتراوح مدتها من (٣-٥) سنوات وتتضمن عدد من المشاريع غير المدروسة يقابلها أفتراضات المبالغ اللازمة لتنفيذها.

ومر العراق بأزمة اقتصادية عام ١٩٣٠ مما تعرضت الدولة إلى كساد تجاري وضيق إقتصادي حيث أثرت الأزمة المالية العالمية على العراق تسببت بإنخفاض قيمة الصادرات ونتيجة ذلك سجلت الموازنة عجزاً مما تطلب تدخل الحكومة بإتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة ذلك العجز والتي ركزت على جانبي الإيرادات والنفقات من ناحية الإيرادات إذ سعت الدولة إلى العمل على زيادته من خلال زيادة رسوم الأستيراد على السلع الكمالية والعمل على تشجيع الإنتاج من خلال تخفيض الضرائب الزراعية. ومن خلال هذا التغير في الضرائب أصبحت طبقة ملاك الاراضي في عام ١٩٣١ وحتى نهاية العهد الملكي تدفع ضرائب قليلة جداً , بأعتبار أن ضرائب الأستهلاك يتحملها المستهلك نتيجة التأثير التي تحدثه الضريبة في الأسعار .

أما فيما يتعلق بالصناعة إذ كانت عبارة عن حرف يدوية تسد حاجة المواطنين وتشكلت جمعيات عمالية عام ١٩٢٩ والتي كانت من أصل فلاحي والتي كانت تهدف إلى تحقيق حد أدنى من الحقوق العادلة لطبقة العمال , تنامت الحركة الصناعية في ثلاثينات القرن الماضي عن طريق صناعات النسيج ومواد الإنشاء , والزيوت النباتية إلا انها كانت محدودة وموجهة للإستهلاك الداخلي وبالتالي لم تساهم في تمويل ميزانية الدولة , نظرا للظروف التي مرت بها الدولة نتيجة الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد فقد اتسمت الصناعة بمحدوديتها بفعل عدد المصانع الحديثة التي كانت محدودة والتي بلغ عدد العاملين فيها (٢٠٠٠) شخص في نهاية الأربعينيات مما أزدادت أوضاع الدولة سوءا نتيجة التداعيات المتفاقمة للحرب والكساد , ما أدى إلى قيام الدولة بتشديد الإجراءات السابقة وكانت النتيجة ظهور عجز قدر ب(١٦٣) ألف دينار للسنة المالية (١٩٣١-١٩٣٢) إلا انها على الرغم من ذلك فقد أستلمت الدولة في تلك المدة حصتها من أستثمار النفط العراقي من شركة النفط العراقية فعدت المبالغ المستلمة بمثابة المنفذ للموازنة العراقية من حالة العجز المستمر وقد مهد

الطريق للأعتماد على الربح النفطي في تمويل الإيرادات العامة وبذلك أعتبر النفط المكون والممول الرئيس للإيرادات العامة في العراق (L.Robbins, 1935:22)

تميزت المدة خلال عام (١٩٣٣-١٩٣٩) بالإنعاش نتيجة التخلص من الدين العثماني ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية كانت سبباً لتدهور الأوضاع المالية والتي أدت إلى عجز في الموازنة العامة على الرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذت من قبل السياسة المالية والتي حاولت أن تحد من ذلك، إذ تضخمت النفقات بشكل كبير منذ عام ١٩٤١ نتيجة الزيادة في مصروفات الدولة والتي كانت نتيجة التزايد في عدد السكان والتطور الإداري الذي أقتضته ظروف الحرب .

أما الإيرادات العامة فتمت مواجهتها عن طريق التركيز على زيادة حصيله الموارد القديمة وفرض الضرائب فضلاً عن استخدام الموارد المالية من غير الضرائب وقد حصلت الحكومة في عام ١٩٤٣ على قرض من شركة النفط ومقداره مليون باون أسترليني والذي أدى إلى حصول فائض في الموازنة العامة ونتج عن هذا الفائض فكرة تجسدت بتكوين رأس مال احتياطي يخصص للإنفاق على المشاريع الإقتصادية، إلا أن تلك الفكرة فشلت نتيجة الإسراف في جانب النفقات فسجلت الموازنة عجز جديد . (أبراهيم، ١٩٥٧، ٤٦-٥٠)

كما عانى الإقتصاد العراقي خلال الحرب العالمية الثانية من حالة التدهور وأستمر الحال حتى عام ١٩٤٧ إذ تدهورت التجارة نتيجة الحرب مما أدى إلى تقييد معاملات التحويل الخارجي وارتفاع أسعار البضائع المستوردة ومن ثم ارتفاع أسعار الحنطة والشعير، نتيجة تصديره إلى الخارج ولاسيما أن العراق في تلك المدة كان يعتمد على الزراعة في ظل إنتاجها المنخفض وأساليبيها البدائية وغياب التخطيط للزراعة وسيطرة الاقطاع (العلي، ١٩٩٥، ٩٥)

وفي عام ١٩٥٠ تم العمل بموازنة جديدة عرفت بأسم موازنة مجلس الأعمار العراقي ، وعانى الإقتصاد العراقي في تلك المدة من الإقطاع، والذي سيطر على الإقتصاد العراقي وأتسم واقع الفلاحين بالتخلف والجهل على الرغم من أنهم يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع، والتي قدر بنسبة ٧٥% من المجموع الكلي للقوة العاملة إذ شغلت الزراعة نسبة ٤٥% من الناتج المحلي في تلك المدة وإن الإقتصاد العراقي اعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة إذ كانت حصة العراق من النفط ضئيلة جداً، واكتسبت الصادرات أهميتها منذ نهاية القرن التاسع عشر إذ كانت الضريبة على الملكية الزراعية تعتبر مورد أساسي في تمويل ميزانية الدولة العامة (النجار، ١٩٧٨، ٩٤-٩٥)

المبحث الأول السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

وخلال الحكم الثاني من العهد الملكي والتي أمتدت من عام (١٩٥٠-١٩٥٨) بدأت ملامح الإقتصاد الريعي بالظهور ولاسيما بعد توقيع مناصفة الأرباح لعام ١٩٥١, إذ وفرت الاتفاقية زيادة الإيرادات النفطية بشكل كبير والأعتماد عليها في تمويل الانفاق الجاري والاستثماري, ودفع تحسين الوضع المالي إلى إنشاء مجلس الأعمار ووضع الخطة التنموية إذ تم انشاء مجلس الأعمار عام ١٩٥٠ والذي كان نتيجة اقتراح تقدم به البنك الدولي للإنشاء والاعمار. (عبد الغفور, ١٩٩٣: ٣٩٢)

أذ انشأ مجلس الأعمار بموجب القانون ٥٣ بموجب اتفاقية مناصفة الأرباح وعلى وفق مناهج أذ كان منهاج الأعمار الأول من (١٩٥١-١٩٥٥) ومنهاج الأعمار الثاني والذي كان عبارة عن تعديلات على المنهاج الأول اما المنهاج الثالث من (١٩٥٥-١٩٦١) والذي ألغي بعد مرور سنة واحدة بناءً على توصيات اللورد سولتر ممثل بعثة البنك الدولي إذ حددت الواجبات التي يقوم بها مجلس الاعمار بتقديم مشروع مالي وأقتصادي من أجل تنمية موارد العراق, ورفع المستوى المعيشي للأفراد وأن يقوم هذا المشروع بتحديد منهاج عام للمشاريع التي ينبغي القيام بها تتضمن مشاريع مخصصة للري ومكافحة الفيضانات ومشاريع البزل وتصريف المياه والتعدين والصناعة, وأن جميع المشاريع التي يقوم بها مجلس الأعمار يتم تمويلها من الإيرادات النفطية للدولة وبنسبة ١٠٠٪ من إيرادات النفط (قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠)

في عام ١٩٥٢ ازدادت الإيرادات العامة الناتجة عن الإيرادات النفطية نظراً لتعديل اتفاقية النفط في عام ١٩٥٢ والتي نتج عنها حصول تطورات مهمة في جانب التنمية الاقتصادية وسياسة الأعمار وبعد عام ١٩٥٣ بدأت الصناعة تنتعش في مجال الخدمات والكهرباء والطابوق وأستمر هذا الحال حتى عام ١٩٥٧ .

وحصل خلاف حول المسؤولية الدستورية التي تبناها جهاز مجلس الإعمار وعلى ضوء ذلك تشكلت وزارة الاعمار ومن ثم أنخفضت حصة برامج الاعمار من الموارد النفطية إلى ٧٠٪ بعد ان كانت ١٠٠٪. وأن أهم ما جاء به مجلس الأعمار هو قيامه بتكليف خبراء عالميين وأستشاريين من أجل أعداد دراسة شاملة للقطاعات الرئيسية ولاسيما الإقتصادية. (قانون رقم ٢٧ لعام ١٩٥٣)

ومما سبق اعلاه يتبين ان الإقتصاد العراقي كان إقتصاداً قائماً على قطاع الزراعة وتعتبر الزراعة في تلك المدة المصدر الرئيسي في ردف الموازنة بالتمويل التي تحتاجه نتيجة مساهمتها الكبيرة فيها أما بقية القطاعات كانت نسبة مساهمتها ضئيلة

المبحث الأول السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

ويمكن توضيح إيرادات الدولة العراقية للمدة (١٩٢٠-١٩٥٨) ونسبة مساهمتها للدولة من خلال الجدول (١) الذي يوضح إيرادات الدولة من الضرائب الزراعية والإيرادات النفطية فضلا عن الإيرادات من الرسوم والكمارك وكمايلي :

الجدول (١)

إيرادات الدولة العراقية من (١٩٢٠-١٩٥٨) مليون دينار

السنة	اجمالي الإيرادات	إيرادات الزراعية	الضرائب على تربية الحيوانات	إيرادات النفط	إيرادات من الرسوم والكمارك
	النسبة	الإيراد	النسبة	الإيراد	النسبة
١٩٢٠	٥١٩٩	١٢٩٧	٢٤,٩	—	٣٩,١
١٩٢٥	٤٣٥٨	١١١٤	٢٥,٥	٢١٥	٤٣,٦
١٩٣٠	٣٤٨٤	٤١٠	١١,٧	٢٩٩	٥٠,٦
١٩٣٥	٥٣٥٧	٥٣٥٧	٨,٢	٢١٦	٤٦,٧
١٩٤٠	٩٧١٨	٩٧١٨	٧,٧	٣٠٩	٣٢,٢
١٩٤٥	٢٠٢٢١	٢٨١٣	١٣,٩	٨٦١	٢٣,٠
١٩٥٠	٣٣٤٩٤	٣٩٦٣	١١,٥	١٠٢٣	٤٠,٢
١٩٥٥	١١٥٣٩	٢١٦٣	١,٩	٣٨٨	٢١,٩
١٩٥٨	١٢٩٣٩	٢٢٢٩	١,٧	٢١٦	٢١,٤

المصدر: حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠م، ص ١٣٣-١٣٥.

من الجدول أعلاه عام ١٩٢٠ كانت أعلى نسبة من الإيرادات ناتجة عن إيرادات الرسوم والكمارك وأن مساهمة القطاع الزراعي شكلت حوالي (٢٤.٩٪) كانت نسبة ضئيلة مقارنة مع إيرادات الرسوم والكمارك والتي بلغت نسبة (٣٩.١٪) ولاتوجد مساهمة للقطاع النفطي إلا بعد عام ١٩٣٠ عند نشوء وتطور القطاع النفطي، وهذا يعني زيادة تعامل الدولة مع العالم الخارجي، وخلال الخمسينيات من القرن الماضي زادت الإيرادات النفطية وأعتمدت الدولة بشكل كبير على عملية تصدير النفط وشكلت نسبة كبيرة ولاسيما في عام ١٩٥٨ إذ بلغت نسبة (٦١٪) من إجمالي إيرادات الدولة مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشكل كبير إذ بلغت نسبة (١.٧٪).

ثانيا :السياسة المالية في عهد الجمهورية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٨)

تميزت السياسة المالية في تلك المدة بسقوط النظام الملكي وإقامة الدولة الجمهورية وسعت الدولة في العهد الجديد (العهد الجمهوري) إلى تبني أولويات مختلفة بمجالات السياسة الداخلية منها والخارجية والتي من أهمها تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨ والذي عد بمثابة نهاية الإنتاج شبه القطاعي ولكن أحتوى القانون على عيوب ونواقص واجهها القطاع الزراعي أدت إلى تباطئ عمل القانون وعدم نجاحه في تحقيق الأهداف المطلوبة , كما سميت السياسة في تلك المدة بسياسة فك الارتباط كونها أكدت على تحقيق عملية فصل الارتباط مع شروط معاهدة الإنتداب البريطاني وفك الارتباط مع سياسة النظام الملكي , وأهتم النظام الجمهوري في تلك المدة على التنمية الصناعية وتوسيع الخدمات الاجتماعية , والعمل على توسيع دور القطاع العام في الإقتصاد وتأمين ٩٩% من مناطق الإمتيازات البترولية وأممت المشاريع الكبيرة التي تختص بمجال الغزل والنسيج (Gütersloh,2006:6)

إذ كان عام ١٩٥٨ بمثابة نقطة تحول في وضع الإقتصاد العراقي على مستوى الفكر والتطبيق إذ إن الحكومة في تلك المدة أي بعد قيام الجمهورية تبنت خطط تنموية اقتصادية تنص على توجيهات مجلس الأعمار لتأمين أستدامة تنفيذ المشاريع الإقتصادية وتواصلها (٢٠-١٢-EIU Quarterly Economic Review,1979:)

وفي عام ١٩٥٩ تم إلغاء مجلس الأعمار وحل محله مجلس التخطيط الإقتصادي وأصدرت الحكومة خطة مؤقتة من عام (١٩٥٩-١٩٦٢) وأستمرت مدتها ثلاث سنوات إذ كانت خطة أنتقالية وبلغت تخصيصات تلك الخطة (٣٩٢.١) مليون دينار موزعة على مختلف القطاعات وأعتبرت تلك الخطة الأساس للخطة التفصيلية الممتدة من عام (١٩٦١-١٩٦٥) ومن أهم ما تضمنته الخطة التفصيلية هي تحديد ملكية الاراضي وقانون الإصلاح رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والتركيز على التنمية الصناعية وسياسة تأمين الصناعة النفطية تجاه الشركات النفطية , وبلغت التخصيصات المالية لتلك الخطة (٥٥٦.٣) مليون إذ ركزت على الصناعة بشكل كبير والزراعة بشكل أقل إذ بلغت التخصيصات للإستثمارات الصناعية (١٦٦.٨) مليون أي ما يعادل نسبة ٣٠% من مجموع التخصيصات , أما التخصيصات لقطاع الزراعة بلغت (٢٠.٣%) ويتبين من ذلك تراجع دور الزراعة على الرغم من إصدار قانون الاصلاح الزراعي مما أثر سلبا على بقية القطاعات الاقتصادية ومنها

القطاع الصناعي (السيد علي، ١٩٩٦: ١٢٨) أما الخطة الثالثة هي الخطة الاقتصادية للسنوات (١٩٦٥-١٩٧٠) وبلغت تخصيصاتها ٨٢١ مليون دينار كانت النسبة الأكبر للصناعة ٢٦.٢ % .

وأن النظام الجمهوري لم يعلن فلسفته الاقتصادية وأهدافه بخطاب صريح وشامل إلا أن مراجعة الوثائق وتصريحات قادته أظهرت أهداف ثورة ١٤ تموز والتي ركزت على إلغاء الملكية الإقطاعية للأراضي وتبني التنمية على النمط الاشتراكي، وتعميق الروابط مع الدول العربية ومحاولة تحقيق معدلات نمو عالية .

إذ عملت الدولة في العهد الجمهوري على إعادة تنظيم القطاع العام على الوجه الذي يكفل تأدية دوره الهام في تعزيز عملية التنمية، فضلاً عن التركيز على التخطيط كأحد الأساليب المهمة في التنمية الاقتصادية في الدولة وبرز دور التأمين في عام ١٩٥٨ إذ رأت الدولة الجمهورية أنه في ظل الأهداف التي تضمن للدولة، الاستقرار وتطوير أساليب الإنتاج هي عملية التأمين وإعطاء القطاع العام الدور الأكبر في النشاط الاقتصادي .

إذ بعد ثورة (١٤) تموز ١٩٥٨ بدأت الدولة بإعطاء القطاع العام أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف العامة للدولة ، وفي عام ١٩٥٩ تم تشريع قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ الذي كان يهدف إلى إعادة النظر في الضرائب التي فرضت في العهد الملكي، (حكيم، ١٩٦٢: ١١)

والعمل على أصلها لتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي حسب مقدرة الأفراد وبما يتوافق مع السياسة المالية في العهد الجمهوري ، كما أن للتأمين دور بارز في توسيع الصناعة إذ شمل التأمين صناعة الإسمنت والسكر وكان عدد المشاريع الصناعية التي تضمنها التأمين (٢٧) شركة بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤

إذ تميزت السياسة المالية في عقد الستينات بسيطرة العوامل السياسية والتي لعبت دوراً أساسياً ومؤثراً في تعميق دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وأتجهت نحو التصنيع ونتيجة ذلك زاد تدخل دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية وخلال تلك المدة أهتمت الدولة أيضاً بتقديم الدعم للقطاع الخاص وتشجيعه وخلال المدة الممتدة من عام (١٩٦٣-١٩٦٨) شهد العراق نوعاً من الإضطراب السياسي ففي عام ١٩٦٣ جاءت حكومة جديدة إذ تميزت سياستها القائمة على تقليدها للسياسة المتبعة في مصر ، ومحاكاة قرار التأمين التي أخذته فيها، ومن ثم العمل على تطبيق إجراءات مشابهة

المبحث الأول السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

لها في العراق وأخفقت خطط التنمية في تحقيق أهدافها وأسفرت هذه السنة عن تأمين ٣٠ شركة تجارية وصناعية وحصل تغير كبير وواضح في إيرادات الدولة إذ حصل ارتفاع في الإيرادات النفطية مقابل انخفاض للإيرادات الأخرى المتمثلة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وتم الاعتماد على القطاع النفطي في ردف الموازنة العامة بالتمويل اللازم إذ ازدادت مساهمة الصادرات النفطية إلى ٨٥ % من إجمالي الصادرات (سالم، ٢٠٠١: ١٨٠)

ويمكن توضيح الموازنة العراقية للمدة (١٩٥٩-١٩٦٨) ونسبة العجز الحاصل فيها خلال تلك السنوات من خلال الجدول (٢) وكمايلي :

جدول (٢)

الموازنة العراقية للمدة من (١٩٥٩-١٩٦٨) مليون دينار

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز	العجز المتراكم
١٩٥٩	١٠٠,٢	٨٩,٧	١٠,٥	١٣,٧
١٩٦٠	١١٤,٣	١٠٣,٦	١٠,٧	٢٤,٤
١٩٦١	١١٩,٢	١٢٠,٧	١,٥	٢٢,٩
١٩٦٢	١٢٨,٤	١١٤,٧	١٣,٧	٢٦,٦
١٩٦٣	١٤٩	١٢٦,٧	٢٢,٣	٥٨,٩
١٩٦٤	١٨٠,١	١٤٦	٢٤,١	٩٣,١
١٩٦٥	١٨٧,٥	١٧٩,١	٨,٤	١٠١,٥
١٩٦٦	١٩٢,٤	١٥٨,٦	٣٣,٨	١٤٥,٣
١٩٦٧	٢٠٥,٥	٢١٠,٤	٤,٩	١٣٠,٥
١٩٦٨	٢٤١,٩	٢١٢,٨	٢٩,١	١٥٢

المصدر: سعيد عبود السامرائي, السياسة المالية في العراق, الطبعة الاولى, مطبعة القضاء. النجف الاشرف, ١٩٧٦, ص ١٣٩.

من الجدول أعلاه أن السياسة المالية في تلك المدة أستهافت حالة توازن الموازنة إذ كانت الموازنة حساباً حكومياً منفصلاً, عن الواقع الذي يعيشه الإقتصاد العراقي أي لم تأخذ بنظر الاعتبار حالة التوازن الاجتماعي والإقتصادي وعليه لم تؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي وأهملت مبدأ توزيع النفقات بشكل يحقق المنفعة الاجتماعية , وأنعكس على ذلك أن تكون حالة الفائض والعجز غير مقصودة .

ثالثاً: السياسة المالية في زمن الحروب والعقوبات

حكمت العراق سلطة جديدة خلال عام ١٩٦٨ وحتى الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ إذ أن أنقلاب تموز في عام ١٩٦٨ تبنى التنمية عن طريق اعتماد التخطيط الاشتراكي المركزي، إذ أكد الدستور المؤقت في عام ١٩٦٨ على اعتماد السلطة العراقية مبدأ تحقيق الاشتراكية، وأسلوب التخطيط الشامل والتي كانت تهدف إلى معالجة الأخطاء وتلافي العقبات التي واجهت الإصلاح الزراعي خلال الحقب السابقة (وزارة التخطيط، ١٩٧٠: ٣-٧)

وحتى تتمكن الدولة من ان تستكمل عملية التحول الاشتراكي والتخطيط المركزي إذ قامت ومن خلال قراراتها الاقتصادية بالتحكم والسيطرة على الأنشطة الاقتصادية وشددت من سيطرة القطاع العام على الاقتصاد وعمدت الدولة خلال تلك المدة إلى أستمراها في تنفيذ الخطة الخمسية الممتدة من عام (١٩٦٥-١٩٦٩) والتي كانت تعبر عن حدود القطاع الخاص والعام والمختلط وتستمد قوتها من سيطرة الدولة لأمتلاكها زمام الأمور والسيطرة على الحياة الاقتصادية وفي عام ١٩٧٠ قامت الدولة برسم وصياغة سياستها الاجتماعية والإقتصادية والتي تدعو إلى توسع دور القطاع العام في التدخل بالأنشطة الإقتصادية نتيجة قيامها بزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال الإقتصاد ولاسيما القطاع الصناعي وأدارته ومن ثم سيطرة الدولة على الفعاليات الزراعية والصناعية ولاسيما عند إرتفاع أسعار النفط ونجاح التأميم عام ١٩٧٢ والتي حققت الدولة خلالها معدلات نمو مرتفعة ناتجة عن أرتفاع حجم الإستثمارات الكبيرة في مجالات البنى التحتية وتصحيح أسعار النفط والذي أدى إلى تحقيق نمو سريع ومتزايد في الإيرادات الناتجة من الصادرات النفطية وأعتمدت الدولة على النفط بشكل كبير في تلك المدة والذي عد بمثابة المحرك الأساس للنمو، وأنجزت خطتين للتنمية من عام ١٩٧٠-١٩٨٠ والتي كان هدفهما خدمة التنمية القومية إذ أمتدت الخطة الاولى من عام ١٩٧٠ ولغاية عام ١٩٧٤ أما الخطة الثانية تمتد من عام ١٩٧٦ ولغاية عام ١٩٨٠ ويتولى تنفيذ تلك الخطتين الجهاز المركزي للتخطيط متمثلاً بمجلس وزارة التخطيط ويمكن توضيح هاتين الخطتين من خلال ما يلي :-

أولاً: خطة التنمية للمدة من عام (١٩٧٠-١٩٧٥)

تميزت الخطة للمدة من (١٩٧٠-١٩٧٤) بأنها شملت مختلف القطاعات ومنها الصناعة والزراعة والقطاع السلي والإستهلاك فضلاً عن التجارة الخارجية وبلغت التخصيصات لتلك الخطة (١٩٣٢) مليون دينار وكانت تخضع لسيطرة الدولة إذ واكبت تلك الخطة زيادة في الإيرادات النفطية نتيجة إرتفاع اسعار النفط من عام (١٩٧٢-١٩٧٤) نتيجة قرار التأميم, وحققت تلك الخطة معدل بلغ (١٩٪) من حصتها في قطاع الزراعة و(٢٠.٢٪) في قطاع الصناعة ونسبة (١١.٤) ٪ في قطاع النقل والمواصلات وفي مجال المباني والأسكان شكل نسبة (١٤.٦٪) والتخصيصات الأخرى بلغت نسبة (٣٤.٨٪) وكان المصدر الرئيس في تمويل الخطة هي من حصة الإيراد النفطي والذي قدر بنسبة (٧٩.٢ ٪) . وكانت تهدف تلك الخطة إلى إستغلال الموارد الغير مستغلة ولاسيما المعدنية لتحقيق التنوع في الإنتاج وتنويع مصادر الدخل والتقليل من الإعتماد المفرط على النفط, والتأكيد على تشجيع المدخرات المحلية وفي عام ١٩٧٥ تم العمل بالخطة للتنمية الاقتصادية والتي سميت بالمنهاج الاستثماري واستمر العمل بها لمدة ٩ اشهر من ١/٤-٣١/١٢/١٩٧٥ وبلغت تخصيصاتها ١٠٧٦ مليون دينار (قانون خطة التنمية الوطنية, وزارة التخطيط)

ثانياً: خطة التنمية للمدة من عام (١٩٧٦-١٩٨٠)

تمتعت تلك الخطة بنمو كبير ومتميز أنعكس بالشكل الإيجابي على معيشة الأفراد إذ بلغت تخصيصات تلك الخطة (١٥٧٣٢) مليون دينار وهيمن القطاع الصناعي على أعلى نسبة فيه ويليها قطاع المباني والخدمات ومن ثم قطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي, إذ بلغت حصة الصناعة من تخصيصات الخطة نسبة (٢٨.٥٪) أما المباني والخدمات بلغت (١٥.٦ ٪) أما النقل والمواصلات بلغت (١٤.٧ ٪) وقطاع الزراعة بلغ نسبة (١٣.٧ ٪) والتخصيصات الأخرى بلغت نسبة (٢٧.٤٪), إذ كان هدف تلك الخطة الأستمرار في دعم وتوسيع علاقات الإنتاج الاشتراكي وسيطرة الدولة على الإقتصاد والعمل على إلزام القطاعات الإقتصادية بتنفيذ خطة محددة بدقة تبعاً للأوامر المركزية المشددة. (وزارة التخطيط, ١٩٨٤: ٨٤)

المبحث الأول السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

وفي الثمانينيات من القرن الماضي عانى العراق من حروب دمرت بنية الإقتصاد العراقي فمنذ عام ١٩٨٠ أبتدأت حرب الخليج الأولى وأستمرت لمدة ٨ سنوات وهدمت البنى التحتية وكلفت تلك الحرب هدر الكثير من الطاقات المادية والبشرية وعانى القطاع العام في تلك المدة إنخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية والتي أثقلت كاهل الإقتصاد العراقي (الامام, ١٩٩٠: ١٠٧)

كما أثرت الحرب بشكل كبير على الوضع المالي والإقتصادي في الدولة مما أثر على الإنفاق الحكومي وتحوله بشكل كبير من إنفاق أستثماري إلى أنفاق عسكري لتغطية متطلبات الحرب إذ بلغ الإنفاق العسكري في عام ١٩٨٤ (١٢.٩) مليار أما نسبته بلغت (٦٩٪) من إجمالي الناتج المحلي وكما موضح في الجدول (٣) :-

جدول (٣)

الإنفاق العسكري في العراق ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (١٩٨٠-١٩٨٩) مليار دينار

السنة	الإنفاق العسكري	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٨٠	٦,٠٥	١٦,٢	٣٧,٣
١٩٨١	١١,٦	١٦,٧	٦٩,٤
١٩٨٢	١٢,٠٤	١٨,٠٥	٦٧
١٩٨٣	١٢,٦	١٩,٢	٦٦
١٩٨٤	١٢,٩	١٨,٧	٦٩
١٩٨٥	٢٢,٣	٤٣,٤	٥١,٣
١٩٨٦	١٣,٦	٤٨,٥	٢٨,٠٤
١٩٨٧	١٦,٤	٦٢,٣	٢٦,٣
١٩٨٨	٢٥,٨	١٠٧,٦	٢٣,٩
١٩٨٩	٥,٩	١٤٤,٠٢	٤,٠٩

المصدر:- اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي، نشر وترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد , ٢٠٠٦ م , ص٣٥.*
تم تحويل الارقام من قبل الباحث من الدولار الى الدينار بالاعتماد على اسعار الصرف الواردة في التقارير السنوية لسنوات مختلفة

وأنخفض الإيراد النفطي خلال تلك المدة وذلك لإنخفاض الطلب العالمي وأنخفاض الصادرات النفطية ولاسيما في منتصف الثمانينات إذ بلغ سعر البرميل الواحد ١٠ دولار في عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٣٤ عام ١٩٨٣ وزيادة أعباء المديونية الخارجية نتيجة أستنزافها الإحتياجات من العملة الأجنبية , مما أدى إلى قيام السياسة المالية بإتخاذ الإجراءات والأسس اللازمة لغرض النهوض بالنشاط الإقتصادي إذ تمخضت تلك الإجراءات إستخدام الإعفاء الضريبي وخفض معدلات الضريبة

لغرض تشجيع الاستثمار الخاص وتحفيز التنمية الإقتصادية وتشريع قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والتي استفاد منها طبقة كبيرة من المزارعين أكثر من اصحاب المشاريع الخاصة وتم اصلاح قانون العمل وتشجيع القطاع الخاص وفي عام ١٩٨٧ تم اعلان الثورة الإقتصادية والإدارية التي تولت مناقشة جميع الأمور السلبية المتلازمة للمسيرة الإقتصادية وأعتتماد المعايير الإقتصادية لتقييم عمل المؤسسات العامة (الفارس، ٢٠٠٩: ٢٩)

أما في حقبة التسعينات مر العراق بظروف صعبة نتيجة فرض العقوبات الدولية الصارمة عليه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن لعام ١٩٩٠ والتي أوقفت عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والسياسية وتلتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد من تدمير البنى التحتية وتدمير منشآت التكرير فضلا عن تعطيل قطاع الصناعة والزراعة، ومنع العراق من تصدير النفط مما حد من تقييد قدرة الدولة على الأستيراد حتى من أبسط المواد الغذائية والأدوية مما عجز القطاع السلعي من تلبية الطلب المحلي (المهاجر، ١٩٩٧: ١٤) وكون الدولة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية وبالتالي فإن منع تصدير النفط والذي يعد الممول الرئيس لها أدى إلى تراجع المؤشرات الإقتصادية ولاسيما الناتج المحلي مما أدى إلى تقشي ظاهرة الفقر والبطالة، وسبب آثار عديدة أنعكست على واقع الاقتصاد العراقي مما أثر على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم وأرتفاع الأسعار بشكل كبير والتي كانت نتيجة توقف الصادرات النفطية التي تعد الممول الرئيس للعمليات الاجنبية مما عزل العراق عن العالم الخارجي وتجميد أرصدة الدولة في البنوك الخارجية ولجوء الدولة إلى الأصدار النقدي الجديد لتمويل الإحتياجات العامة وإن الحرب العراقية مع الكويت أثرت بشكل كبير على الإقتصاد العراقي وأثقلته بالديون الخارجية وعدم قدرة الدولة على تسديدها نتيجة تزايد أعبائها وأن عمل المؤسسات العامة في تلك المدة تعطل بالكامل ولاسيما المعامل الانتاجية وحصول انخفاض في المعدلات الإستثمارية في الدولة وفي عام ١٩٩٦ وقع العراق مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة والتي تم بموجبها السماح له بتصدير النفط إلى الخارج من أجل تلبية الإحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والأدوية وتم وصول أول شحنة غذائية له في عام ١٩٩٧

(Jonathan E.sanford, 2003: 17) وعلى الرغم من ذلك وفضلاً عن تحسين المؤشرات الإقتصادية كالناتج المحلي، إلا أن الحروب وما خلفته من آثار وخيمة وخسائر لم تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في تلك المدة وإنما قلل من الآثار السلبية للحرب وبقي القطاع العام هو المسيطر على كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية ففي التسعينات من القرن الماضي وما شملته تلك المدة من

المبحث الأول..... السياسة المالية من التأسيس حتى التحول (١٩٢١-٢٠٠٣)

حروب وعقوبات اقتصادية جعلت العراق يسير في حلقة مفرغة لا يسمح له بالخروج منها إلا بشكل جديد وتبني سياسات جديدة تصلح اقتصاده وتعيد بناءه من جديد .

المبحث الثاني

القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

يعد القطاع الخاص هو أساس التطور في بناء مجتمع اقتصادي , إبتداءً بالصناعة والزراعة والتجارة و ما يسهم به في تحقيق التنمية الإقتصادية إلا أن القطاع الخاص في العراق قبل التحول الإقتصادي كان يتميز بضعف مساهمته وتردي وضعه ولاسيما حالة الركود والتذبذب, وعدم مساهمته في تحقيق أستثمارات فعالة فضلاً عن تقادم وسائل الإنتاج التي حدثت من تطوره وسيطرة القطاع العام على جميع مفاصله , نتيجة إستناده إلى فكرة النظام الإشتراكي فضلاً عن محدودية المشاريع ونقص الإيدي العاملة وسيطرة الدولة على الإيرادات النفطية والتي وسعت من نفوذها والتي أنعكس بالأثر السلبي على تحجيم دور القطاع الخاص وتقليص مشاركته في الأنشطة الأقتصادية منذ العقود الماضية ولأهمية هذا القطاع في الدولة إذ لا بد من بيان تاريخه ومساهم به على مدى حقبة زمنية إبتداءً من تأسيس الدولة العراقية في العهد الملكي مروراً بمدة العهد الجمهوري ومن ثم بيان دوره في ظل ما مرت به الدولة من حروب وفرض عقوبات ومن خلال ما يلي :

أولاً: القطاع الخاص من التأسيس إلى التأميم (١٩٢١-١٩٥٨)

تميز القطاع الخاص منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ بسيطرته على الأستثمار , لأن إيرادات الدولة الناتجة من النفط كانت ضئيلة فضلاً عن إيراداتها من الرسوم والضرائب كما أن الحكومة قدمت بعض التسهيلات والتي دعمت القطاع الخاص والتي من أهمها تقديم الإعفاءات الضريبية والكمركية والتخفيض من نسب الفائدة المفروضة على القروض , والعمل على تقديم التسهيلات الأئتمانية للقطاع الخاص , (سالم , ٢٠٠١ : ١٢٤) .

إذ كانت الرعاية المميزة من الدولة للقطاع الخاص في بداية القرن العشرين متأثرة بسياسة الدولة المستعمرة في مدة الأحتلال البريطاني والتي كانت تدعم القطاع الخاص والمشاريع الخاصة والتي لها أثر كبير في الإقتصاد ولكن تحت إشراف ورعاية القطاع العام نتيجة محدودية الأمكانات المادية للدولة وأن قطاع التجارة والصناعة كان محتكر من قبل أصحاب رؤوس الأموال , فيما يتعلق بصناعة المواد الأنشائية لم يكن هناك سوى آلة واحدة مخصصة لصناعة الطابوق وكانت أنتاجيتها رديئة نتيجة عدم توفر المهارات الفنية لذا أسست مديريةية الأشغال العامة والتي أنشئت المعامل

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

الخاصة بصناعة الطابوق عن طريق أتباع عملية حرق النفط مما أدى إلى زيادة عمل القطاع الخاص وتشغيله لاسيما منذ بداية تأسيس الدولة العراقية .

أنتهجت النخب الحاكمة للعهد الملكي المذهب الحر وكانوا اغلبهم من الأقطاعيين والرأسماليين المسيطرين على السوق منهم التجار , والمستوردون والمصدرون وكان التجار العراقيون والأجانب مسيطرين على حركة الاستيراد وكانت الشركات الخاصة تسيطر على التصدير من المنتجات الزراعية , إذ صدر قانون تشجيع الصناعات رقم ١٤ عام ١٩٢٩ والذي حدد إعفاء الأفراد من ضريبة الدخل ولمدة ١٠ سنوات ومن الضرائب الكمركية لمدة ١٥ سنة والأعفاء من الضرائب المفروضة على العقارات لمدة ١٠ سنوات وفي عام ١٩٣١ شهدت الصناعة تطوراً كبيراً بمجال الانتاج (الربيعي, ١٩٨٩: ١٢٨)

يمكن بيان أهمية التطور الذي أحدثته صناعة النفط في دعم وتطور القطاع الخاص نتيجة استيعابها الأفراد من العمال وتدريبهم على الأعمال الفنية وتشغيل عدد كبير منهم في أعمال الحفر ومد الأنابيب مما أدى إلى تطور الحياة وإرتفاع المستوى المعيشي لهؤلاء الأفراد , وفي عام ١٩٣٦ أسس المصرف الصناعي الزراعي والذي دعم القطاع الخاص الصناعي والزراعي نتيجة منحه القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وتم تأسيس قطاع خاص يعمل في صناعة الزيوت النباتية والمنسوجات الصوفية فضلاً عن صناعة الصابون عملت الدولة على صدور قانون المصرف الزراعي رقم ١٢ عام ١٩٤٠ والذي أهتم بتشجيع الصناعة الزراعية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) نشأت عدد من الصناعات الحديثة ولاسيما الصناعات الاستهلاكية كالسكاكر والتمور والغزل والنسيج (حسيب, ١٩٦٨: ٥٨)

في خمسينيات القرن الماضي تم تبني بعض الأنشطة الاقتصادية من قبل الدولة وعملت على أن يكون لها دور في التحكم بالأنشطة الاقتصادية وإقامة بعض مشاريع البنى التحتية ولاسيما بعد عقد اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ مع شركات نفطية أجنبية والتي من خلالها تم زيادة إيرادات الدولة وقيامها ببعض الاستثمارات إلا أن القطاع العام بقي دوره محدوداً وقامت الدولة بتشجيع بنوك السلف الزراعية ووضعها بيد كبار الملاك بهدف تنظيم الفائض الزراعي والعمل على تطوير قطاع الإنتاج من إنتاج زراعي متخلف إلى إنتاج زراعي متطور والإهتمام بالقطاع الخاص (هوشيار, ٢٠٠٠: ١٣٠)



المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

كان القطاع الخاص في تلك المدة يقود الأنشطة الاقتصادية إذ بلغت مساهمته في الدخل القومي (٨٥.٣%) عام ١٩٥٣ و (٨٢.٢%) في عام ١٩٥٦ أما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأستثناء النفط بلغت (٨٠.١%) عام ١٩٥٤ و (٧٦.٩%) عام ١٩٥٦ وتم إنشاء اتحاد الصناعات العراقي الذي أخذ الشكل القانوني عام ١٩٥٦ ويعتبر قوة منظمة وهادفة لتشجيع ودعم القطاع الخاص وأهتم بحماية الصناعة العراقية وتعزيز دورة في عملية التنمية الاقتصادية ففي هذه المدة الممتدة من العهد الملكي ركزت الدولة على الحرية الاقتصادية ودعم اقتصاد السوق والمشاريع الخاصة ومساندة القطاع الخاص وتوفير سبل نجاحه وتقديم التسهيلات الائتمانية له وتكوين صورة واضحة للرأسمالية . (Jawad,1975:50)

ثانياً:- تراجع القطاع الخاص (١٩٥٨-١٩٦٨)

شهدت المدة من تاريخ قيام النظام الجمهوري في عام ١٩٥٨ بإنحسار دور القطاع الخاص وتهميشه ,وتعهد بعض القادة الجمهوريين بتغيير الأولويات والأنظمة الاقتصادية التي كانت تتبع في العهد الملكي وخلال تلك المدة تعاظم دور الدولة في التحكم بالإقتصاد الوطني ,وأنقسم الإقتصاد العراقي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى قطاع خاص أهتم بالإنتاج الزراعي والصناعي وجانب التجارة الداخلية والخارجية أما القطاع العام شمل جانب الري والنقل وبعض المشاريع الصناعية فضلاً عن المصارف الزراعية والعقارية التي كانت من حصة القطاع العام أي أن الدولة أهتمت بالقطاعين معاً إلا أن القطاع العام كان مهيمناً على الأنشطة الاقتصادية وكان له الدور الكبير في السيطرة على الإتجاهات المختلفة , وتوسع نفوذه وعلى الرغم من ذلك فأن ثورة ١٤ تموز بدأت بإصدار التشريعات والقوانين الجديدة ومن أهمها صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨ والذي نص على تحديد ملكية الإقطاعيين بين (١٠٠٠-٢٠٠٠)دونم وفقاً لطريقة ري الأرض وكل ما زاد هذين الحدين تصادره الحكومة وتقوم بتوزيعه على الفلاحين وأن الهدف السياسي للحكومة جراء ذلك هو أضعاف النفوذ الإقطاعي وتقنيته والذي كان يسيطر على الإدارة الاقتصادية والسياسية للدولة , (النصيري , ١٩٨٨ : ٩)

في عام ١٩٥٩ قامت الدولة بإنهاء وكالة الشركة الخاصة لتوزيع المنتج النفطي للإستهلاك المحلي وأستمر نشاط القطاع الخاص في القطاع التجاري والصناعي وسيطر القطاع الخاص على الناتج غير النفطي وشكل نسبة (٧٠ %) وفي عام ١٩٦٠ أهتم القطاع الخاص ببعض الأنشطة الانتاجية وأقامة المشاريع الصناعية الخاصة إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

المحلي الإجمالي (٨١,٤ ٪) عام ١٩٦٠ و (٧٠,٦ ٪) من الناتج المحلي الصافي غير النفطي في العام نفسه وفي عام ١٩٦١ صدر قانون التنمية الصناعية رقم (٣١) والذي أهتم بمنح الامتيازات للمشاريع الخاصة الصناعية فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة المفروضة على قروض المصارف الصناعية , وإعفاء بعض المشاريع من الضرائب والرسوم . (قانون التنمية الصناعية رقم (٣١) لعام ١٩٦١) . إلا أن الدولة قامت بتضييق دور القطاع الخاص ولاسيما بعد صدور قانون التأميم في عام ١٩٦٤ وتم تأميم عدد من البنوك والشركات والمنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص , واصبح قطاع البنوك قطاع عام بالكامل , إذ سبب قرار التأميم نوع من الذعر والأرتباك وهروب عدد من المستثمرين الصناعيين إلى الخارج نتيجة مخاوفهم من قرارات التأميم فضلاً عن تحول بعض المشاريع من إستثمارات صناعية إلى عمليات أستيراد , وكان القطاع الخاص يمتاز بدوره المحدود إذ كان دوره هامشياً ولم تتح له فرصة الأستثمار في المشاريع الكبيرة وأن التركيز أنصب على القطاع العام بأعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي (118: opec, 1970)

ومع أن قرار التأميم وسع القطاع العام وزاد من نفوذه وسيطرته وحد من دور القطاع الخاص إلا أن الدولة لم تتخذ موقفاً مضاداً من القطاع الخاص وبقي يمارس سيطرته على جزء من المشاريع وعلى الرغم من أن القطاع الصناعي تأثر بعملية التأميم أكثر من أي قطاع آخر إلا أن المدة الممتدة من عام ١٩٦٥-١٩٦٨ شهد فيها القطاع الصناعي الخاص توسع كبير في عدد المؤسسات وزيادة قيمة الإنتاج وفي نهايات الستينات كان القطاع الخاص مهم وبرز دوره لاسيما في القطاع الصناعي وبلغت مساهمته بنسبة (٤٥ ٪) في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية .

ثالثاً: القطاع الخاص في زمن الحروب والعقبات (١٩٦٨-٢٠٠٣)

بعد أنقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨ تم أعتقاد التخطيط الاشتراكي المركزي والذي يهدف إلى تحقيق الإشتراكية وتزايد دور القطاع العام وسيطرة الدولة , ومن الإجراءات التي يدعو إليها الإقتصاد الإشتراكي في تلك المدة هو جعل قطاع الصناعة قطاع عام والسيطرة على الزراعة وتوسيع تدخل الدولة فيها , مما أدى إلى تهميش دور القطاع الخاص في تلك المدة وتعطيل دوره في عملية التنمية والحد من دور القطاع الصناعي الخاص من ممارسة دوره وغلب عمل المؤسسات الصغيرة على ذلك القطاع وساهمت في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بقدر بسيط نتيجة ضعف إمكاناته المادية إذ ان التحول الإشتراكي للدولة وسع من سيطرة الدولة على جميع القطاعات الإقتصادية وتأميم النفط

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

والسيطرة على عملية إنتاجه وتصديره لاسيما بعد قرار التأميم عام ١٩٧٢ مما أدى إلى توسيع رقعة القطاع العام ولكن هذا التوسع لم يعيق نمو القطاع الخاص بل محفزاً له ، لاسيما في قطاع البناء والتشييد والذي تعرض لضغط كبير نتيجة الطلب المتزايد على مدخلاته من قبل الدولة نتيجة ضعف إمكانياته مما أدى إلى جعل قطاع المقاولات الخاص المصدر المهم والتمويل للقطاع العام ، مما أدى إلى ظهور فئة المقاولين خلال مدة التنمية الانفجارية من عام ١٩٧٦-١٩٨٠ مما سمح للقطاع الخاص بممارسة دوره (الراوي، ٢٠٠٩: ٢٣١)

وفي الثمانينات فأن قيام حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠-١٩٨٨ سببت تراجعاً في الإيراد النفطي وهدر الكثير من الموارد والطاقات التي أثقلت كاهل القطاع العام وحدث من ممارسه دوره في السيطرة على الأنشطة الإقتصادية لذا أتخذت الدولة جملة من الإجراءات لمواصلة عملية التنمية الإقتصادية ،منها تقسيم الأداء بين القطاع الخاص والعام والحد من سيطرة الدولة لاسيما بعد ما وجدت أن القطاع العام يعاني من انخفاض أنتاجيته والتي شكلت عبئاً على الأقتصاد لذا تم إنشاء عدد من المصانع التابعة للقطاع الخاص والتي تمتلك الكفاءة وبالتالي تدخر الأموال على الدولة ولاسيما في فترة الحرب وماسببته من تراجع أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل الواحد الى ١٠ دولارات عام ١٩٨٦ بعد أن كان عام ١٩٨٣ (٣٤) دولار (الامام، ١٩٩٠: ١٧٠)

أن نظام تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص جعل القطاع العام يختص بالمشاريع الانتاجية الكبيرة بينما القطاع الخاص يختص بالأنشطة الثانوية في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وقدمت الدولة كل الدعم والإسناد للقطاع الخاص والعمل على إصلاح قانون العمل وأزالة التشوهات التي تعيق عمل القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار الخاص وتنميته وبرز دور القطاع الخاص في منتصف الثمانينات ، وتشجيع الصناعة في القطاع الخاص تحديداً عام ١٩٨٧ بعد إعلان الحكومة برنامجاً يهدف إلى تحرير الأقتصاد سمي ببرنامج (الإصلاح الإداري والإقتصادي) والتي تمخض عنه القيام ببيع مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وتم خلاله خصخصة ٦٧ شركة كانت تعمل في القطاع الصناعي العام ولاسيما في مجال حفظ الأغذية إلى القطاع الصناعي الخاص ،فضلاً عن السماح للقطاع الخاص بتأسيس عدد من البنوك الخاصة ومنحه إجازة في تأسيس الشركات التي تعمل في مجال صناعة الأدوية فضلاً عن تأسيس شركات تعمل بالإنتاج الزراعي ، وصدور قانون رقم (٦٢) عام ١٩٨٧ الخاص بتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

وقانون رقم (١٣٢) الخاص بإصدار رأس المال الإسمي للشركات الخاصة مع تقديم التسهيلات الائتمانية لها وأكدت الدولة في عام ١٩٨٧ على تركيز الجهد على المشاريع الكبرى ولاسيما البتروكيمياوية ومشاريع التصنيع العسكري، لفسح المجال للقطاع الخاص لشراء منشآت القطاع العام بأرخص الأثمان (Paul,1985:42)

بدأت من عام ١٩٨٧ ظهور مرحلة الخصخصة للكثير من المعامل في مختلف القطاعات ولاسيما الصناعة والزراعة وصدر قانون رقم (٧٧٤) في عام ١٩٨٨ الذي يختص بإعفاء المشاريع الخاصة من الرسوم والضرائب ولمدة ١٠ سنوات. فضلاً عن ذلك حولت العديد من المشاريع التابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص مع السماح للقطاع الخاص بإنشاء صناعات مشابهة لصناعات القطاع العام من أجل التنافس وتقليل العبئ المالي عن الدولة والإستفادة من إمكانيات القطاع الخاص لتسريع عملية التنمية (العلي، ١٩٩٤: ١١)

ويمكن بيان عدد المعامل في الفروع الصناعية التي تمت خصخصتها عام ١٩٨٧ بعد إجراء برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري من خلال الجدول أدناه :

إذ قامت الحكومة العراقية في عام ١٩٨٧ ببيع عدد من المعامل والتي أنتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص، إذ تم بيع (٦٧) معمل حتى عام ١٩٩٠، يعمل في مختلف المجالات الخدمية والزراعية بعد عدة عقود من سيطرة القطاع العام في أغلب النشاطات الزراعية والصناعية وتم خلالها السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجالات منافسة للقطاع العام، وعليه تحولت تلك المعامل إلى القطاع الخاص .

جدول (4)

عدد وقيم المعامل المباعة إلى القطاع الخاص خلال عام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ مليون دينار

المعامل	العدد	سعر البيع (مليون دينار)
الانشائية	٣٥	١٣٢,٩٦٨
الغذائية	٢٥	٩٦,٨٩٦
النسجية	٦	٢,٣٤٣
الكيمياوية	١	٤,٣٣٥
المجموع	٦٧	٢٣٦,٥٤٢

المصدر: وزارة الصناعة، احصاءات المعامل المباعة للقطاع الخاص، بغداد، ١٩٩٤، ص ٧ .

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

ويمكن بيان المساهمة النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال من خلال الجدول (5) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً في عقد السبعينيات حتى قيام الدولة بإصدار قرار التأميم للنفط ونجاحه مما أدى إلى إبعاد القطاع الخاص وسيطرة الدولة والقطاع العام، نتيجة زيادة إيراداتها مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٩ إلى (٢٣,١٪) بعد أن كان (٧٤٪) في عام ١٩٧٠، وكذلك الحال في المؤشرات الأخرى إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى (١٦,٥٪) في عام ١٩٧٩ بعد أن كانت (٤٥,٣٪) عام ١٩٧٠، كما انخفضت نسبة مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية إلى (٣,٧٪) عام ١٩٧٩ بعد أن كانت (٤٩٪) عام ١٩٧٠

جدول (5)

المساهمة النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت وتكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية للمدة من (١٩٧٠-٢٠٠٠)

المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	السنة	المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	المساهمة النسبية في إجمالي الناتج المحلي %	السنة
٦,٤	٣٣,٤	٣٣,٥	١٩٨٦	٤٩	٤٥,٣	٧٤	١٩٧٠
١٠,٧	٣٢,٢	٣٢,٢	١٩٨٧	٤٤	٤٦	٧٤,٦	١٩٧١
٨,١	٣٢,٥	٣٢,٥	١٩٨٨	٤٣	٤٧,١	٦٥,٣	١٩٧٢
١٠,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	١٩٨٩	٧	٢٤,١	٤٩,٣	١٩٧٣
٤,٦	٤٥,٦	٥١,٧	١٩٩٠	٣	١٣,٦	٣١,٨	١٩٧٤
١٨,٣	٢٩,٦	٧٧,٥	١٩٩١	٣,٧	١٤	٢٧,٢	١٩٧٥
٢,٣	٨,٢	٨٧	١٩٩٢	٤,٧	١٦,٧	٣٨	١٩٧٦
٠,٣	٢٢,١	٧٨,٨	١٩٩٣	٥,٥	١٦,٦	٢٤,٢	١٩٧٧
٠,٠٦	٣٩,٥	٩٤	١٩٩٤	٦,٤	١٧,٣	٢٣,٩	١٩٧٨
٠,٠٦	٢١,١	٩٣,٩	١٩٩٥	٣,٧	١٦,٥	٢٣,١	١٩٧٩
١٢,٤	٢٢,٦	٩٣,٢	١٩٩٦	٥,٤	١٩,٢	١٩,٢	١٩٨٠
٩,٩	٢٧,٢	٩١,٥	١٩٩٧	٥,١	٣٦,٥	٣٦,٥	١٩٨١
٨,٨	٣٤,٢	٩٠,١	١٩٩٨	٤,٦	٣٩,١	٣٩,١	١٩٨٢
٨,٤	٣٦,٤	٩١,١	١٩٩٩	٦,٥	٣٧,٤	٣٧,٤	١٩٨٣
٧,٣	٥٢,٩	٩٠,٢	٢٠٠٠	٧,٣	٣٢,٤	٣٢,٤	١٩٨٤
				٩,٤	٣٠,٤	٣٠,٤	١٩٨٥

المصدر: ا.م.د. نشأت مجيد حسن الوندائي، مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العراقي وسبل النهوض بواقعه

الحالي، جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد /مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد ١٥ العدد ٤٦ ج ٢/٢٠١٩ .

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

أما في الثمانينات وماشهدته تلك الحقبة من دمار وتخريب وهدراً في الأموال نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وزيادة الديون لتغطية نفقات الحرب مما أدى إلى قيام الدولة بإفساح المجال للقطاع الخاص لتخفيف المسؤوليات التي أثقلت كاهل الدولة مما أسهم في زيادة نسب القطاع الخاص في تكوين بعض المؤشرات الاقتصادية نتيجة إصدار قانون رقم (٦) عام ١٩٨٧ وأقامة المشاريع الخاصة إذ زادت مساهمة القطاع الخاص في تكوين إجمالي الناتج المحلي إلى (٣٦,٩٪) عام ١٩٨٩ بعد أن كانت (١٩,٢٪) عام ١٩٨٠, وكذلك الحال بالنسبة لأجمالي تكوين رأس المال الثابت إذ أرتفعت نسبة مساهمته للفترة نفسها وبنفس نسب الزيادة في إجمالي الناتج المحلي, فضلاً عن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى (١٠,٩٪) عام ١٩٨٩ بعد أن كانت (٥,٤٪) عام ١٩٨٠. (الجنابي, ١٩٩٤: ١١)

وفي حقبة التسعينات تأزم وضع العراق بسبب فرض العقوبات الدولية عليه نتيجة لتطبيق قرار مجلس الأمن المرقم (٦٦١) عام ١٩٩٠ ومارافقها من تدمير مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في تحقيق عملية التنمية فضلاً عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وماخلفته من دمار وتخريب أظهرت عجز القطاع العام عن تطوير الإنتاج مما أدى إلى قيام الحكومة بإشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في التدخل بالأنشطة الاقتصادية ومن ثم إفساح المجال للقطاع الخاص لممارسة دوره في ظل ما تمر به الدولة من ظروف في ظل هذه المدة وأن تلك الخطوة التي أتخذتها الحكومة تجاه القطاع الخاص كانت لغرض التخلص من أزمة الحروب والعقوبات التي فرضت على الإقتصاد الوطني (السيد علي, ١٩٩٠: ٢٧٥)

أن إمكانات القطاع الخاص كانت محدودة وعانى من حالة عدم الاستقرار مما عرقل نشاطه ومن ثم لم يجد القطاع الخاص الفرصة الملائمة لممارسة دوره الفعال داخل الإقتصاد ولاسيما أن الحكومة لم تتبنى برامج فعالة وواضحة لعملية الخصخصة ومن ثم فأن النشاطات التي قام بها القطاع الخاص كانت مجرد مشاريع إنتاجية غير هادفة للإستثمار أي أنها كانت قائمة على تلبية احتياجات القطاع العام ولاسيما العسكرية والتي عجز القطاع العام عن تلبيتها .

لذا قامت الدولة بإصدار بعض القوانين والتي تسمح من خلالها تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتوفير السلع للأفراد عن طريق البطاقة التموينية, ومنها صدور قانون رقم (١٢) عام ١٩٩١ والذي من خلاله تم السماح للقطاع الخاص من تأسيس عدد من المصارف الأهلية إذ تم تأسيس مصرفين

المبحث الثاني القطاع الخاص العراقي بين التأسيس والتأميم (١٩٢١-٢٠٠٣)

في عام ١٩٩٢ وبلغت فروعها (٦) فروع ومن ثم تطور عدد الفروع في عام ٢٠٠١ حتى وصل إلى (١٧) مصرف وعدد فروعها (١٢٦) فرع، وفي عام ١٩٩٣ تم تشريع قانون رقم (١٤) والذي سمح للقطاع الخاص بمشاركة القطاع العام في بعض المشاريع والأحتفاظ بنسبة (٢٥ %) للقطاع العام على أن تشرف الدولة على عمل القطاع الخاص في عمليات التسعير وتحديد نوعية المنتجات والأشراف على طبيعة العمل، وفي عام ١٩٩٦ وقع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة وقد نتج عن تلك المذكرة السماح للقطاع الخاص بإستيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ومن ثم زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الإقتصادية (محمود، ١٩٩٦: ١١٧). وشهد العراق فرض عقوبات عليه وتعرضه إلى هزات دمرت بنية الإقتصاد نتيجة حرب الخليج الثانية ومن ثم سمحت الدولة لأشراك القطاع الخاص في التدخل بالأنشطة الإقتصادية ومن ثم زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ أرتفعت نسبة مساهمته إلى (٩٠,٢ %) عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت (٥١,٧ %) عام ١٩٩٠ وبلغت أعلى نسبة عام ١٩٩٤ إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (٩٤ %)، ونفس الحال بالنسبة الى تكوين رأس المال الثابت إذ ارتفعت النسبة الى (٥٢,٩ %) عام ٢٠٠٠ بعد ان كانت (٤٥,٦ %) عام ١٩٩٠، اما بالنسبة لمساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية إذ لم تكن هناك مساهمة كبيرة للقطاع الخاص ومن ثم تراجع النسب خلال هذه المدة نتيجة عدم تدخل القطاع الخاص في الأنشطة النوعية وأما كانت مساهمته ببعض الأنشطة الهامشية والتي كانت تحت إشراف الدولة عليها، لما تعود به تلك النشاطات بالنفع العام لها .

المبحث الثالث

العراق بين الاحتلال والتحول

أن جدلية الواقع في ظل الانفتاح والتحول الاقتصادي التي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ غير من الأنظمة الاقتصادية والسياسية لاسيما بعد تولي المؤسسات الدولية الإدارة وعليه أصبحت المعايير الدولية للمؤسسات الدولية مسؤولة عن رسم سياسة الدولة ودفعها باتجاه التحول والانفتاح. مما أدى إلى دخول العراق إلى مرحلة جديدة بعد خوضه العديد من الصراعات المتمثلة بالحروب وفرض العقوبات الدولية والتي أعتبرت نقطة تحول في تاريخ العراق ومن ثم أتخذت الدولة جملة من الإجراءات شرعت العديد من القوانين على المستوى السياسي والاقتصادي ومنها وثيقة العهد لدولي وتشريع الدستور وغيرها من الإجراءات .

أولاً: إجراءات التحول بعد عام ٢٠٠٣ :

بعد تعرض الإقتصاد العراقي إلى العديد من الصدمات والهزات بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة التدهور المالي وما خلفته الحروب من مشاكل وأزمات لاسيما بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وفشل الجهود التنموية فضلاً عن عمليات النهب والسلب التي لحقت بمؤسسات الدولة , وإستثناء الفساد الإداري والمالي الناتج عن الفوضى وعمليات الانفتاح غير المنضبط وزيادة البطالة والأعتماد على الربيع النفطي إذ ظهرت الحاجة إلى إجراء جملة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١- الإجراءات المبكرة والسريعة

تمثلت في تحول الإقتصاد من إقتصاد شمولي مركزي إلى إقتصاد السوق الحر وصياغة أسس جديدة للإقتصاد العراقي في ظل ما يعانيه من إقتصاد محطم , كما ساعدت دول التحالف الدولي على تبني تلك الأسس الجديدة تزامناً مع التغيرات الجذرية التي حصلت في الأنظمة الاقتصادية ولاسيما الاشتراكية والتي تحولت من نظام مخطط إلى نظام السوق , إذ سعت دول التحالف الدولي وبإشراف الحاكم المدني (بول بريمر) على إقامة إقتصاد السوق وتخفيض الديون, فضلاً عن تقديم المعونات الاقتصادية ورفع العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة بموجب القرار رقم ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ وأستئناف الصادرات النفطية وعلى ضوء تلك الإصلاحات دخل العراق مرحلة جديدة بعد

عام ٢٠٠٣ تمثلت تلك المرحلة بإصلاح المؤسسات السياسية والهياكل الإدارية وقامت سلطة الائتلاف بإتخاذ عدد من الإجراءات تمثلت بإلغاء التعريفات الكمركية وفتح الحدود العراقية لغرض الإستيراد وتم خصخصة المشاريع التابعة للدولة وجذب الإستثمار الأجنبي لغرض تنشيط الاقتصاد (كلاين, ٢٠٠٤: ٢٧)

ومن أهم الإجراءات التي قامت بها سلطة التحالف بعد تسلم بول بريمر الحاكم المدني الحكم في العراق هي إعلان السلطة الائتلافية الأمر رقم (١) والذي يهدف إلى تنظيم عمل البنك المركزي, وإصدار العملة الموحدة التي تتسم بالمواصفات الأمنية والطباعة والتي جاءت منسجمة مع المواصفات الدولية وتم صدورها تبعاً لقرار رقم (٤٣) والمؤرخ في ٢٠٠٣/٧/٨ والتي كان لها الأثر في أعداد السياسة النقدية المطلوبة .

ومن ضمن الإصلاحات العمل بإصلاح نظام الرواتب للقطاع العام عن طريق وضع سلم جديد للرواتب, كما تم إصدار اللائحة التنظيمية رقم ٢ من قبل سلطة الائتلاف في ١٠ يونيو ٢٠٠٣ والتي تتعلق بصندوق تنمية العراق والتي تؤكد على وجوب إيداع ٩٥٪ من إيرادات المبيعات في صندوق تنمية العراق والناجمة عن تصدير العراق للنفط ومنتجاته والغاز الطبيعي فضلاً عن الأموال الناتجة من مصادر أخرى وأن تبقى مودعة في الصندوق إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة ومستقلة, وأن تودع نسبة ٥٪ من تلك الإيرادات المشار لها في الفقرة ٢٠ من قرار رقم ١٤٨٣ في عام ١٩٩١ في صندوق التعويضات والذي تم تأسيسه وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ التابع للأمم المتحدة .

كما أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الإستثمار الاجنبي رقم ٣٩ وأن الهدف من إصداره هو تطوير فرص العمل وجذب رؤوس الأموال نتيجة السماح للأجانب بإدخال التقنيات إلى الدولة والتي تهدف إلى نقل المعرفة إلى أفراد المجتمع وبموجب هذا القانون يسمح للمستثمر الاجنبي من أستثمار أمواله في جميع القطاعات بإستثناء موارد الدولة الطبيعية المتمثلة بالمواد الخام وبالأحرى القطاع النفطي إذ لا يجوز لهم الإستثمار فيه ويسمح له بتحويل ونقل أمواله إلى أي شخص بدون قيد أو شرط بموجب القانون وأن تحدد له مدة لا تتجاوز الأربعين عاماً يسمح له خلاله بإمتلاك الأراضي وتأجيرها (موقع سلطة الائتلاف <http://www.Iraq-coalition.org>)

٢- أهم الاجراءات التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية:

١- تحرير التجارة:

تتمثل الإصلاحات التي حصلت في قطاع التجارة بعد عام ٢٠٠٣ بتحرير حركة الأسعار إذ لم تعد حركة الأسعار تحدد من قبل الدولة بل وفقاً لحركة الأسواق المحلية عن طريق تجارة المفرد والجملة، وعليه تكون حركة الأسعار المحلية نتيجة عملية الإنفتاح والتحول هي إنعكاس مباشر للأسعار العالمية ومن جملة الإصلاحات الأخرى في مجال التجارة تم إلغاء التعريفات الكمركية المفروضة على الإستيرادات (D.M.Nuti,1993:159)

وتم تعديل قانون الشركات وتنمية سوق رأس المال المحلي وتماشياً مع متطلبات منظمة التجارة العالمية أقرحت الحكومة قانون جديد وشامل للملكية الفردية يختص بجوانب حق الملكية المتعلقة بالتجارة ويسعى العراق إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي لغرض تحسين البيئة الإستثمارية والتشريعية لإجتذاب المستثمرين الأجانب، فضلاً عن إيجاد قانون ملائم لقواعد المنظمة الدولية والمتعلق بالعوائق الفنية أمام التجارة (15: 2004, Bartlomej Kaminiski).

٢- دعم القطاع الخاص وتبني استراتيجية التطوير الوطنية :

إذ يتمثل الدعم الحكومي للقطاع الخاص بتقليل التكاليف على المنتجين والعمل على تخفيض أسعار السلع للمستهلكين , وتوفير مناخ أستثمار مناسب عن طريق تشريع قوانين تنظم عمل القطاع الخاص ,وتتركز استراتيجية التطوير والتي تعد أحد عمليات البناء والإصلاح على توفير فرص عمل للأفراد والتقليل من البطالة فضلاً عن توفير أبسط الخدمات للمواطنين والمتمثلة بالكهرباء والماء والطرق (حسين , ٢٠١١ : ١٣٩)

٣- تبني برامج الاستقرار :

تبني العراق في عام ٢٠٠٤ برامج الإستقرار التابعة لصندوق النقد الدولي والمتمثلة ببرامج الخصخصة و تحقيق الليبرالية الفردية لاسيما بعد تفاوضه مع نادي باريس والدول المانحة ,مقابل أعفائه من الديون التي ترتبت عليه .

٤- صدور القانون المؤقت لسوق العراق للأوراق المالية :

إذ تم إصدار الأمر المرقم (٧٤) لعام ٢٠٠٤ والمختص بتشريع قانون سوق العراق للأوراق المالية والذي ينص على تسهيل التعامل بالسندات وتنظيمها , ويسمح لأي سوق بالتعامل مع السندات عند منحه الإجازة الصادرة من قبل هيئة السندات العراقية , وأشترط هذا القانون توقف سوق بغداد للأوراق المالية بمتابعة عملياتها وبالمقابل يتم استحداث سوق جديدة للأوراق المالية . (القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية على الموقع , <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqlaws/?>)

٥- التحول في السياسة النقدية :

من أهم القوانين التي صدرت بعد عام ٢٠٠٤ بناءً على فلسفة اقتصاد السوق والتحول هو صدور قانون المصارف رقم ٩٤ في عام ٢٠٠٤ وتنص المادة الثانية من هذا القانون على الحفاظ على الثقة في الأنظمة المصرفية وأن يؤدي البنك المركزي وظيفته بطريقة تتوافق مع الأهداف التنظيمية , كما تم صدور قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ الذي ينص على استقلالية البنك المركزي وأن يكون البنك مستقلاً عن الدولة بإدارة السياسة النقدية وأن يتمتع الأشخاص القائمون على رسم تلك السياسة بالاستقلالية وبكامل الصلاحيات في اتخاذ القرارات بدون أي تدخل من قبل الحكومة , وبموجب هذا القانون يحضر على البنك منح أي اعتمادات أو تسهيلات مالية لأي جهة حكومية حسب ما ورد في المادة رقم (٢٦) من قانون البنك لعام ٢٠٠٤ . (الموسوي , ٢٠١١ : ٢٣١)

فضلاً عن ذلك تجسدت إجراءات السياسة النقدية بتحرير أسعار الفائدة في الأول من آذار عام ٢٠٠٤ ومن ثم أصبح التحرير التام لأسعار الفائدة على كافة الأدوات المالية كالودائع والقروض والأوراق المالية . كما تم استبدال العملة النقدية في ١٥/١/٢٠٠٤ وعلى أثرها تم استبدال مبلغ (٤) تريليون دينار عراقي من العملة القديمة بعملة جديدة , التي كان الهدف منها زيادة ثقة الجمهور بالدينار العراقي والتحسين من سعر صرفه و إصدار عملة موحدة في العراق بعد أن كان يتداول في الدولة عملتين وهي الدينار الورقي يطبع في بغداد و الدينار الذي يطبع في الخارج أو ما يسمى (بالطبعة السويسرية) وفي ظل الإجراءات التي تضطلع بها السياسة النقدية تم حصول البنك المركزي على تراخيص المصارف الأجنبية والتي تعتبر خطوة مهمة لإقامة قطاع مصرفي وتنافسي في العراق (حسن , ٢٠٢٠ : ١٥)

٦-أصلاح السياسة المالية :

نتيجة الحروب الغير منتهية التي عصفت بالعراق والتي كانت بأمس الحاجة إلى التمويل لذا لم تكن هناك موازنة سنوية لاسيما أن الأنظمة المتعاقبة أستخدمت النفقات لخدمة مصالحها الخاصة نتيجة مغريات الإيرادات النفطية وأستمر الوضع حتى بعد عام ٢٠٠٣ إذ تم صدور موازنات عامة بقوانين صارمة للدولة في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ ,ونجحت الدولة بإسقاط الديون وتجاوز التحديات التي واجهتها وتم إعادة جدولة ما تبقى من الديون بإتفاق عقده مع أعضاء نادي باريس ماعدا الديون الخليجية ,وأن الجهود والمساعي التي أخذتها الدولة بإتجاه عقد الاتفاق تكلفت بالنجاح (Interim Compliance Report, ٢٠٠٦ : ١٠٦),

وتم خلالها الموافقة على تخفيض الديون بنسبة (٨٠٪) على شكل مراحل لاسيما وان العراق وافق على شروط صندوق النقد الدولي بإجراء عملية الإصلاح الإقتصادي على شكل مراحل تمثلت المرحلة الاولى بإلغاء الديون العراقية بنسبة (٣٠٪) مباشرة بعد توقيع الإتفاقية أما المرحلة الثانية تمثلت بإلغاء الديون بنسبة (٣٠٪) بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي التي تنص على تطبيق إجراءات الإصلاح الإقتصادي أما المرحلة الثالثة تضمنت إلغاء (٢٠٪) من الديون العراقية بعد مرور ٣ سنوات على تطبيق شروط صندوق النقد الدولي لاسيما بعد تقييم عملية الإصلاحات وبالتالي يكون دين نادي باريس أنخفض إلى (٧.٨)مليار دولار ويكون موعد السداد على مدى (٢٣)عام بعد مهلة ٦ سنوات .

٧-رفع الدعم الحكومي :

يعد رفع الدعم الحكومي من أهم الإجراءات التي تقوم بها الدولة في سبيل التحول نحو إقتصاد السوق وتحقيق الحرية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الإجتماعية و الإقتصادية ,إذ يحتل رفع الدعم عن الأسعار مكانة هامة في الإقتصادات المتحولة التي تسير على أنظمة إقتصاد الحر ,إذ كانت سياسة الدولة لها دور كبير وموثر في ظل الإقتصاد المخطط إذ كانت تقدم الدعم للسلع والخدمات العامة وتجهزها بسعر أقل من قيمتها السوقية وبعد فشل السياسة القائمة على النظام المخطط المركزي , تغيرت تلك السياسة ومن ثم عانت الأنظمة الاشتراكية من ظهور عجز كبير في موازنتها ,فضلاً عن تعثر عمل الأنشطة الإقتصادية ,لذا قامت الدولة في ظل هذه الظروف إلى

تبنى إصلاحات هيكلية في مختلف الجوانب النقدية والمالية وبما يتوافق مع السياسة القائمة على إقتصاد سوق الحر لغرض مساعدة أكبر عدد ممكن من الأفراد في المجتمع , (الخرزلي, ٢٠٠٩ : ٣٠)

وتتمثل عملية رفع الدعم بإلغاء دعم الحكومة للسلع كالمشتقات والسلع الغذائية وأن الحكومة ملزمة أن تشرع بإلغاء الدعم الحكومي التدريجي وفقاً لإتفاقية المعونة الطارئة بدءاً بإلغاء الدعم على القطاع النفطي في عام ٢٠٠٥ , والعمل على تخفيض مخصصات البطاقة التموينية في عام ٢٠٠٦ , ويتمثل الدعم بالإعانات أو المنح النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد لمساعدة الطبقات الفقيرة (زكي, ١٩٨٦ : ١٦)

وعلى وفق الإصلاحات التي تبنتها الدولة قام خبراء صندوق النقد الدولي بوضع خطوات الغرض منها إصلاح الدعم والحد من أثره لمساعدة الفقراء وعدم تحسين سعر الطاقة لتجنب عودة تطبيق برنامج الدعم الحكومي .

٨-أصدار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ :

تم الاستفتاء على صدوره في تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥ إذ نص هذا القانون على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تصب في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية وحسب ما ورد في مواده , إذ نصت المادة رقم ٢٣ على تطوير الملكية الفردية وحق الأفراد العراقيين من التملك في أي مكان بالعراق أما المادة رقم ٢٤ نصت على حرية أنتقال البضائع بين المحافظات والأقاليم اما ما جاء في المواد رقم ٢٥ و٢٦ و٢٧ تنص على إصلاح الأقتصاد وتنمية القطاع الخاص وتقديم كل الدعم والإسناد له وتشجيع الإستثمار في مختلف القطاعات .

(مجلس القضاء الاعلى على الرابط التالي/ <https://www.hjc.iq/view.77>)

٩-قانون مكافحة غسيل الأموال :

شهد عام ٢٠٠٤ صدور قانون رقم (٩٣) لمكافحة غسيل الأموال , إذ كان الغرض من هذا القانون هو تأمين المؤسسات المالية , إذ تنص المادة الأولى من القانون على مكافحة التمويل الإجرامي لعام ٢٠٠٤ والذي تعلق بغسيل الاموال , تمويل الارهاب والجريمة وأخذ الحذر والحيطة في ما يتعلق

بالتعاملات المالية في المؤسسات .في ظل أنفتاح الدولة على العالم الخارجي ,وتوجه المؤسسات الدولية إلى عملية التحول نحو رؤوس الأموال (قاعدة التشريعات العراقية على الرابط التالي <http://iraqlid.hjc.iq>)

ثانياً: وثيقة العهد الدولي

تعد وثيقة العهد الدولي خطوة جادة ومهمة نحو بناء وإعادة أعمار العراق وهي مجموعة التزامات متبادلة بين المجتمع الدولي والحكومة العراقية والتي صدرت في عام ٢٠٠٧ بعد مصادقة الحكومة العراقية عليها بعد عقد المؤتمر الدولي في شرم الشيخ في مصر , و تركز هذه الوثيقة على إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي , لتقديم الدعم الفني والمالي والسياسي للعراق مقابل قيام الحكومة العراقية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية ,وتضمنت العديد من الأهداف والمركزات ومن أهمها بناء إقتصاد عراقي قائم على إقتصاد السوق الحر ,والعمل على إنشاء دولة موحدة يتمتع جميع أفرادها بحقوق وواجبات متساوية , و تحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لعوامل السوق المنفتح على العالم الخارجي , وتحسين الوضع الأمني وتقديم الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية كما تهدف تلك الوثيقة إلى جعل العراق عضو فعال ومؤثر في المنظمات الإقليمية (المعموري والنداوي , ٢٠١١ : ١١)

كما أن الهدف المحلي من تلك الوثيقة هو بناء عهد وطني قائم على إحياء ثقة الشعب في قوة الدولة وقدرتها على حمايته وتلبية متطلباته الأساسية والتركيز على قطاع الزراعة والطاقة لغرض الإستفادة من الموارد وإجتذاب الإستثمار الخارجي ,وتنمية ودعم القطاع الخاص في مجال الإستثمار في القطاع النفطي , والعمل على تهيئة الفرص المناسبة لدمج الإقتصاد العراقي بالإقتصاد الدولي عن طريق تفعيل الإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد وأصلاح الخدمات المدنية , والعمل على أصلاح القطاع الإجتماعي وحماية المواطنين من خطر المجاعة وتقديم كافة الخدمات له وأن الدعم الذي تحتاجه الحكومة العراقية من المجتمع الدولي يتمثل بالمساعدات المالية والإعفاء من الديون المستحقة عليه والتي تعود لدول عربية , وتركز هذه الوثيقة على تحويل الإقتصاد من النظام المركزي المخطط إلى النظام الليبرالي القائم على السوق الحر (United Nations,2007:20)

ثالثاً : قانون الاستثمار الاجنبي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته -

يحتل قانون الإستثمار أهمية كبيرة على مستوى العالم نظراً لما له من دور كبير في تنظيم عمل الإستثمارات في الدولة , إذ ألغى قانون الإستثمار جميع القوانين السابقة ومن ضمنها قانون رقم ٣٩ , ومن أهم أهداف قانون الإستثمار الاجنبي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون الأول رقم ٣ لعام ٢٠١٠ وقانون التعديل الثاني رقم ٥٠ لعام ٢٠١٥ إذ نصت المادة الثانية منه على تشجيع الإستثمار والمساهمة في تطوير عملية التنمية وتوسيع قاعدة الإنتاج , فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص العراقي وتوفير المستلزمات الضرورية لتأسيس المشاريع الإستثمارية وحماية ممتلكات المستثمرين , كما نص هذا القانون على منح المشروعات الإستثمارية إعفاء ضريبياً لمدة ١٠ سنوات وتكون قابلة للتجديد أما المادة الخامسة من القانون في النص الأول منه تركز على تشكيل هيئات أستثمار ذات شخصية معنوية تشكل في الأقاليم وأن تمول تلك الهيئات من موازنة المحافظة وتفتح فروع لها في المناطق الخاضعة لها بعد التشاور مع الهيئة الوطنية للإستثمار , أما النص الثاني من المادة الخامسة يؤكد على أن تتشكل هيئات المحافظات من سبعة أعضاء ومن ضمنهم الرئيس ونائبه وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية تتوافق مع أختصاص الهيئة وأن يكون غير محكوم بجناية مخلة بالشرف , في حين المادة رقم ١٠ تنص على تمتع المستثمر بجميع الضمانات والتسهيلات بغض النظر عن جنسيته أما ماجاء في المادة رقم ١١ من القانون تؤكد على أن يكون للمستثمر الأجنبي الحق في التداول في سوق العراق للأوراق المالية في الأسهم والسندات وأن يكتسب حق العضوية في الشركات المساهمة و أما المادة رقم ٢٩ من القانون نصت على الأستثمار في جميع القطاعات ماعدا أستخراج النفط والغاز والإستثمار في المصارف وشركات التأمين (قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وعلى الرابط : www.parliament.iq)

وعلى الرغم من تغير فلسفة إقتصاد الدولة وتوجهها نحو إقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ و إصدار قانون الاستثمار رقم ٣٩ عام ٢٠٠٣ وقانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ والذي أسهم في جذب الإستثمار الأجنبي وزيادة نسبته في العراق إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج لم تكن بالمستوى المطلوب وأن البيئة التشريعية بحاجة إلى المزيد من التطور لتحقيق التنمية . (1: unctad,2008)

رابعا : اتفاقية العراق مع البنك والصندوق الدوليين

نتيجة الأحداث التي تراكمت على العراق بسبب الحروب وماسببته من مشاكل تمثلت بالعجز واختلالات في بنية الاقتصاد وبنى تحتية مدمرة وتراكم حجم المديونية لذا دعت الحاجة إلى تبني عمليات الإصلاح والتخفيف من عبئ الديون التي عليه لذا لجأت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى التعامل مع صندوق النقد الدولي للتخفيف من حدة المشكلات والديون إذا أخذت العلاقات الدولية مسارها مع العراق وصندوق النقد الدولي وتم عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي كانت على مراحل وأول اتفاقية عقدها العراق كانت في عام ٢٠٠٤ والتي عرفت بالمساعدات الطارئة والتي كان الهدف منها إصلاح النظام الضريبي وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في ممارسة أنشطته الاقتصادية وتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي في العراق وتقديم الدعم للعوائل الفقيرة وأنعكست تلك الإصلاحات في رسالة النوايا التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى صندوق النقد الدولي في ٢٤ ايلول ٢٠٠٤ والتي تعبر فيها عن نيتها على اتباع سياسات تتوافق مع سياسة صندوق النقد الدولي وضمن هذه الاتفاقية وافق صندوق النقد الدولي على أقرض العراق مبلغ (٢٩٧,١ مليون من حقوق السحب الخاصة بهدف إعادة بناء ودعم العراق وتقضي هذه الاتفاقية على إطفاء ٣٠٪ من الديون العراقية الخارجية (كاتزمان, ٢٠٠٨ : ٣٨-٣٩)

أما الإتفاقية الثانية عرفت بإسم اتفاقية المساندة أو التدبير أو الدعم والتي وقعت عام ٢٠٠٥ وتم فيها تخفيض ٦٠٪ من الديون العراقية للبلدان الاعضاء في نادي باريس وتصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق فضلاً عن إعادة جدولة الديون المتراكمة وقد فرض صندوق النقد الدولي الشروط التي ينبغي على العراق القيام بها في سبيل منحه القروض ومن أهمها إلغاء القيود المفروضة على التعامل في العملات الأجنبية وإزالة نظام الرقابة على النقود الأجنبية والعمل على رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتشجيع الإستثمار الأجنبي الخاص وأعفاءه من الرسوم والضرائب المفروضة عليه وإلغاء القيود المفروضة على الصادرات وتشجيع ودعم القطاع الخاص .

(International Monetary, 2006 : 21)

الفصل الثالث

القطاع الخاص في ظل السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣

القطاع الخاص في ظل السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣

تمهيد:

بعد إحتلال العراق وتشكيل حكومة الائتلاف ومجلس الحكم وإجراء إنتخابات وإقرار الدستور وقع العراق في عام ٢٠٠٧ في مؤتمر تبنته الأمم المتحدة في شرم الشيخ في مصر برامج التحول الإقتصادي نحو إقتصاد السوق تحت رعاية المنظمات الدولية بعد عملية تخفيض الديون المستحقة على الدولة العراقية من جراء مؤامرات الحروب والعقوبات الدولية لكن الدولة العراقية لم تقي بهذه الوعود ولاسيما بعد إرتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الدولة إذ قامت بزيادة الإنفاق بشقيه الجاري والإستثماري , وبالأذات الجاري من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الغير مبرر , وزيادة المشتريات الحكومية الغير ضرورية , ورفع رواتب موظفي الدولة بصورة مضاعفة وتوقف عملية الخصخصة , ونفشي الفساد الإداري والمالي مما أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص وإخراجه من اللعبة الإقتصادية , وعليه تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وكما يلي :-

المبحث الأول : تحليل أداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني : دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثالث : مستقبل القطاع الخاص في العراق

المبحث الاول

تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

أن توجه السياسة المالية ودور الدولة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية في تلك المدة أي بعد عام 2003 ولاسيما بعد التحول من الإقتصاد المركزي المخطط إلى إقتصاد السوق الحر كان من المفترض أن يتراجع وأن يمارس القطاع الخاص الدور الأكبر في التحكم بتلك الأنشطة , إلا أن الواقع الذي حصل هو على العكس من ذلك , إذ توسعت مجالات الدولة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية نتيجة سيطرة الدولة على الموارد النفطية والتي شكلت نسبة 95% من الإيرادات العامة ويمكن بيان دور السياسة المالية من خلال أستعراض الموازنات العامة وتحليل متغيرات السياسة المالية متمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة والدين الحكومي العام الداخلي والخارجي وكما يلي :

أولاً: النفقات العامة :

أن للنفقات العامة أهمية كبيرة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد العراقي وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية والتي لها دور كبير في أشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية , إلا أن العراق يعاني من جملة التحديات التي واجهت الإقتصاد العراقي وأحدثت إختلالات هيكلية في بنيته مما أدى إلى تعرضه إلى العديد من الصدمات , وتمثلت سياسة الإنفاق العام على العديد من الخدمات العامة المتمثلة بالتعليم والصحة فضلاً عن النفقات الموجهة إلى الأمن والدفاع (الكايد , ٢٠١٠ : ٢٠)

ويلاحظ من خلال تتبع مجرى السياسة الإنفاقية في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ إنها كانت سياسة توسعية ناتجة عن زيادة النفقات التشغيلية على الرواتب والأجور وخدمات الرعاية الإجتماعية , ومن ملاحظة الجدول (6) يتبين إن النفقات العامة في عام ٢٠٠٣ إنها غير مستقرة وإن الموازنة العامة في تلك المدة لا تمثل السنة المالية بأكملها وإنما غطت المدة من تموز ولغاية كانون الأول, نتيجة الاحتلال الأجنبي للعراق في تلك المدة .

ونلاحظ إن النفقات العامة شهدت إرتفاعاً إذ بلغت (٣٢١١٧.٤) مليار دينار عام ٢٠٠٤ مقابل (٩٢٣٢.٢) مليار دينار عام ٢٠٠٣ وتجاوزت النفقات التشغيلية النفقات الإستثمارية عام ٢٠٠٤ إذ

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

بلغت النفقات التشغيلية (٢٩١٠٢.٨) مليار دينار في حين بلغت النفقات الإستثمارية (٣٠١٤.٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ .

جدول (6)

هيكل النفقات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات الاجمالية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
٢٠٠٣*	9232.2	7362.3	1869.9		79.7	20.3
٢٠٠٤	32117.5	29102.8	3014.7	2.47	90.6	9.4
٢٠٠٥	26375.2	21803.2	4572	-17.9	82.7	17.3
٢٠٠٦	38806.7	32779	6027.7	47.1	84.5	15.5
٢٠٠٧	39031.2	31308.2	7723	0.6	80.2	19.8
٢٠٠٨	59403.4	47522.7	11880.7	52.2	80	20
٢٠٠٩	52567	42053.6	10513.4	-11.5	80	20
٢٠١٠	70134.2	54580.9	15553.3	33.4	77.8	22.2
٢٠١١	78757.7	60925.6	17832.1	12.3	77.4	22.6
٢٠١٢	105139.6	75788.6	29351	33.5	72.1	27.9
٢٠١٣	119127.6	78746.8	40380.8	13.3	66.1	33.9
٢٠١٤	113473.5	76741.7	36731.8	-4.8	67.6	32.4
٢٠١٥	70397.5	51832.8	18564.7	-37.9	73.6	26.4
٢٠١٦	67067.4	51173.4	15894	-4.7	76.3	23.7
٢٠١٧	75490.1	59025.7	16464.4	12.6	78.2	21.8
٢٠١٨	80873.2	67052.9	13820.3	7.1	٨٢,٩	١٧,١

المصدر :١-جمهورية العراق ,البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ,النشرة الاحصائية السنوية ,سنوات مختلفة . ٢- * نشرة عام ٢٠٠٣ تغطي المدة من تموز الى كانون الاول .

وتعزى الزيادة في النفقات التشغيلية إلى التغييرات التي شهدتها الدولة في تلك المدة المتمثلة بزيادة مخصصات ورواتب الموظفين وزيادة أجور العاملين في القطاع العام فضلاً عن الإنفاق العسكري لتغطية متطلبات الحروب ,ومن ثم إنخفضت النفقات العامة في عام ٢٠٠٥ بشقيها التشغيلية والإستثمارية إذ بلغت النفقات الإجمالية (٢٦٣٧٥.٢) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٧.٩-) ويرجع سبب الإنخفاض في ذلك العام إلى تدهور الأوضاع الأمنية للدولة وعدم إستقرارها ,إلا أن في عام ٢٠٠٦ عاودت النفقات العامة بالإرتفاع ,إذ بلغت النفقات العامة (٣٨٨٠٦.٧) مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية من (٢١٨٠٣.٢) مليار دينار عام ٢٠٠٥ إلى (٣٢٧٧٩) مليار دينار عام ٢٠٠٦ وأستمر الإرتفاع في حجم النفقات العامة حتى عام ٢٠٠٨ إذ بلغت النفقات العامة

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام2003

في عام ٢٠٠٨ (٥٩٤٠٣.٤)مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية بمستوى أكبر من النفقات الاستثمارية إذ بلغت (٤٧٥٢٢.٧) مليار دينار والتي كانت موزعة على القطاع العام في تمويل الخطط التنموية للحكومة في حين بلغت النفقات الإستثمارية (١١٨٨٠.٧)مليار دينار, ويرجع السبب في الإرتفاع العام للنفقات إلى زيادة الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٨ و إرتفاع أسعاره والتي أنعكست على إرتفاع حجم الإيرادات العامة ومن ثم إرتفاع النفقات التشغيلية على القطاع العام للدولة .

وشهدت النفقات العامة خلال مدة الدراسة المحددة أقل حجم في عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٥٢٥٦٧)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١١.٥-%) فضلاً عن إنخفاض النفقات التشغيلية والإستثمارية إلى (٤٢٠٥٣.٦)و(١٠٥١٣.٤) على التوالي ويرجع السبب في ذلك الإنخفاض إلى الأزمة المالية وإنخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ حتى وصل سعر البرميل إلى ١٥٠ دولار , إلا أن المدة الممتدة من عام (٢٠١٠-٢٠١٣) عاودت النفقات العامة بالإرتفاع بشقيها التشغيلي والإستثماري إذ بلغت معدلات النمو (٣٣.٤, ١٢.٣, ٣٣.٥, ١٣.٣) على التوالي وبلغت النفقات العامة أعلى مستوى في عام ٢٠١٣ إذ بلغت (١١٩١٢٧.٦)مليار دينار ويرجع السبب في الزيادة الطردية للنفقات العامة خلال تلك السنوات إلى الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية ,والتي أدت إلى إرتفاع حجم النفقات العامة في الموازنات للاعوام ٢٠١٢و٢٠١٣, أما في عام ٢٠١٤ إنخفضت النفقات العامة إذ بلغت (١١٣٤٧٣.٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٤.٨ -), وكذلك الحال في عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ أنخفض حجم النفقات الإجمالية حتى وصل إلى (٧٠٣٩٧.٥) مليار دينار عام ٢٠١٥ و (٦٧٠٦٧.٤)مليار دينار عام ٢٠١٦ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٣٧.٩-%)و(٤.٧-%)على التوالي ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إنخفاض سعر النفط العالمي ,وإنخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط الخام في تلك المدة بسبب الأزمة النفطية التي حدثت نهاية عام ٢٠١٤ فضلاً عن دخول داعش إلى العراق في عام ٢٠١٤ وتداعيات الأزمة المالية العالمية حتى عام ٢٠١٦ .ومن ثم عاودت النفقات العامة إرتفاعها خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ إذ بلغت النفقات الإجمالية (٧٥٤٩٠.١)مليار دينار عام ٢٠١٧ و(٨٠٨٧٣.٢)مليار دينار عام ٢٠١٨ وبمعدلات نمو إيجابية خلال العامين إذ بلغت (١٢.٦٪)عام ٢٠١٧ و(٧.١٪)خلال عام ٢٠١٨ وإرتفاع النفقات التشغيلية إلى (٦٧٠٥٢.٩)خلال عام ٢٠١٨ ويرجع السبب في إرتفاع حجم النفقات إلى

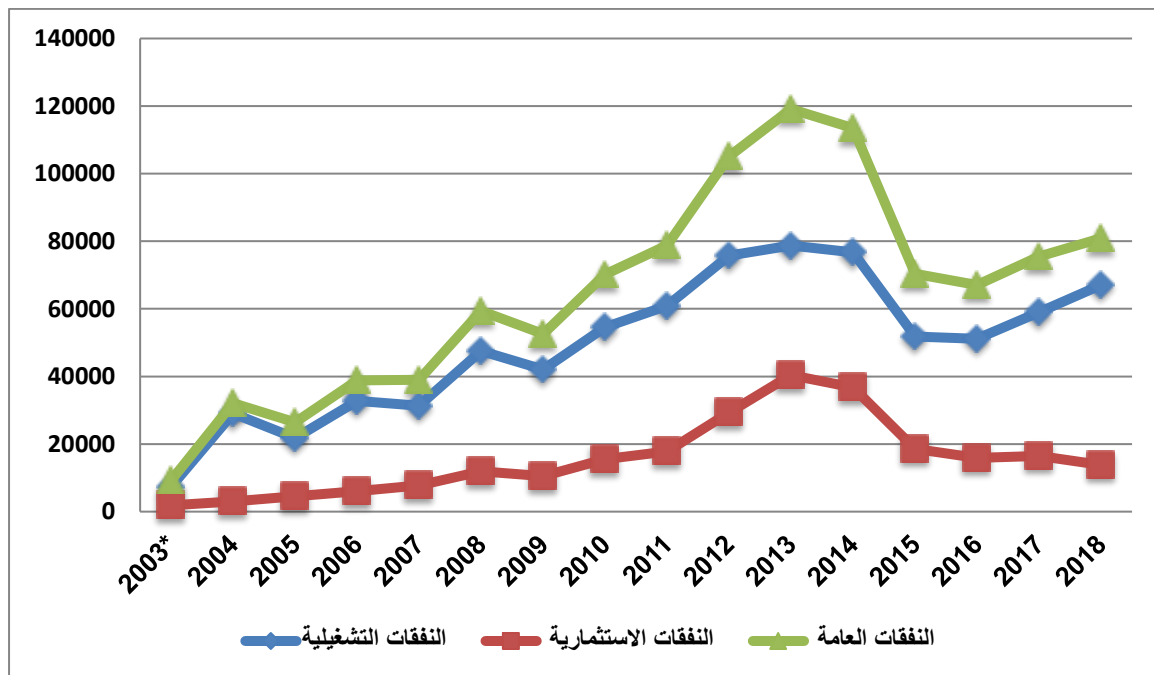
المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

التحسن الذي حصل في أسعار النفط وحصول النفقات التشغيلية على الحصة الأكبر من ذلك الإرتفاع في حجم النفقات العامة نتيجة أرتفاع مكونات النفقات التشغيلية المتمثلة بالمنح والرواتب. ونلاحظ من خلال بيانات الدراسة إن النفقات الاستثمارية كانت منخفضة مقارنة بالنفقات التشغيلية ويرجع السبب في ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الدولة فضلاً عن الأوضاع الامنية مما أدى إلى إهمال البنى التحتية وعدم اهتمام الحكومة بها .

ويوضح الشكل (٣) هيكل النفقات العامة التشغيلية والاستثمارية خلال مدة الدراسة في الموازنة العامة للدولة وكمايلي :

الشكل (٣)

هيكل النفقات العامة (التشغيلية والاستثمارية) في الموازنة العراقية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ثانياً : الإيرادات العامة :

تعد الإيرادات العامة أحد الأدوات المهمة للسياسة المالية و التي تستخدمها الدولة لسد النفقات العامة والتي تسد حاجة الدولة في إدارة الإقتصاد ,وتتنوع تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة ما بين إيرادات نفطية وضريبية فضلاً عن الإيرادات الأخرى ,لذا لابد من تتبع مسار تلك الإيرادات العامة لمعرفة مدى فاعليتها في الإقتصاد العراقي (حمد , ٢٠١٨ : ٣٠٠)

ومن خلال بيانات الجدول (7) نلاحظ ان الإيرادات العامة في تزايد وهذه الزيادة ناتجة عن إرتفاع الإيرادات النفطية لتمويل الإيرادات العامة نتيجة ضعف إسهام القطاع الصناعي والزراعي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ , ونتيجة الظروف التي مرت بها الدولة بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ , فضلاً إن عام ٢٠٠٣ غير مستقر بسبب تلك الأوضاع التي شهدتها الدولة , إذ إرتفعت الإيرادات العامة من (٤٥٩٦.٠) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ إلى (٣٢٠٨٨.٩) مليار دينار عام ٢٠٠٤ وأستمر الإرتفاع في حجم الإيرادات العامة حتى عام ٢٠٠٨ إذ وصلت الإيرادات إلى (٨٠٦٤١) مليار دينار ونلاحظ إن الإيرادات النفطية أخذت الحصة الأكبر في تمويل الإيرادات العامة ويرجع السبب في ذلك إلى إستئناف تصدير النفط وإرتفاع أسعاره بعد رفع العقوبات عنه التي فرضت عليه قبل عام ٢٠٠٣ , إذ بلغت الإيرادات النفطية في عام ٢٠٠٤ (٣٢٩٥٣) مليار دينار لتشكل نسبة (٨٩.١%) من الإيرادات العامة وإرتفعت تلك الإيرادات في عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى (٧٦٢٩٧) مليار دينار , أما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى فكانت نسبها متذبذبة خلال مدة الدراسة بسبب السياسات التي إتبعته بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه من فتح الحدود على عملية إستيراد السلع والخدمات من الخارج , وفي عام ٢٠٠٩ كان هناك إنخفاض ملحوظ في حجم الإيرادات العامة , إذ بلغت (٥٥٢٤٣.٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣١.٥ -) مع إنخفاض الإيرادات النفطية عن ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٥٠١٩٠.٢) مليار دينار , ويعزى ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الازمة العالمية عام ٢٠٠٨ , مما يعكس إعتداد الإقتصاد المحلي على النفط , بالمقابل إرتفعت الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٩ إلى (٢٠٥٠.٥) مليار دينار عن العام السابق .

جدول (٧)

هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	معدل نمو الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %
٢٠٠٣*	٤٥٩٦,٠	٤٠٩٦,٥	76.5	423		٨٩,١	1.7	9.2
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨,٩	٣٢٩٥٣	١٥٩,٦	٢٣٦,٢		٩٨,٨	٠,٥	٠,٧
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥,٥	٣٩٤٤٨,٥	٤٩٥,٣	٤٩١,٩	٢٢,٦	٩٧,٦	١,٢	١,٢
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥,٥	٤٦٨٧٣,٢	591.2	1591.1	٢١,٣	٩٥,٦	1.2	3.2
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤,٩	٥١٩٤٩,٣	١٢٢٨,٣	١٧٨٧,٣	١٢	٩٤,٥	٢,٢	٣,٣
٢٠٠٨	٨٠٦٤١	٧٦٢٩٧	٩٨٥,٨	٣٣٥٨,٢	٤٦,٧	٩٤,٦	١,٢	٤,٢
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣,٥	٥٠١٩٠,٢	٢٠٥٠,٥	٣٠٠٢,٨	٣١,٥	٩٠,٩	٣,٧	٥,٤
٢٠١٠	٧٠١٧٨,٢	٦٣٥٩٤,٢	١٥٠٣,٥	٥٠٨٠,٥	٢٧	٩٠,٦	٢,٢	٧,٢
٢٠١١	١٠٨٨٠,٧,٤	٩٨٢٤١,٦	٢٤٠٨,٢	٨١٥٧,٦	٥٥	٩٠,٣	٢,٢	٧,٥
2012	119466.4	108692.8	2633.3	8140.3	10.1	90.9	2.3	6.8
٢٠١٣	113767.3	١٠٥٤٥١	2876.8	5439.5	-٥	92.6	2.5	4.8
٢٠١٤	105386.6	97072.4	1885.1	6429.1	-7.3	92.1	1.7	6.2
٢٠١٥	٦٦٤٧٠,٣	51312.6	2015	13142.7	-٣٧	77.1	3.2	19.7
٢٠١٦	٥٤٤٠٩,٣	٤٤٢٦٧,١	3861.8	6280.4	-١٨,١	٨١,٤	7.1	11.5
٢٠١٧	٧٧٣٣٥,٩	٦٥٠٧١,٩	6298.2	5965.8	٤٢,١	٨٤,١	8.1	7.7
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩,٨	٩٥٦١٩,٨	5686.2	5263.82	٣٧,٨	٨٩,٧	5.3	٦,٤

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة. * * نشرة عام ٢٠٠٣ تغطي المدة من تموز الى كانون الاول.

ثم عاودت الإيرادات العامة الإرتفاع في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٧٠١٧٨.٢) مليار دينار مع إرتفاع حجم الإيرادات النفطية إلى (٦٣٥٩٤.٢) مليار دينار وأستمر ذلك الإرتفاع الطردي للإيرادات العامة، إذ بلغت الإيرادات العامة والإيرادات النفطية أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ إذ

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

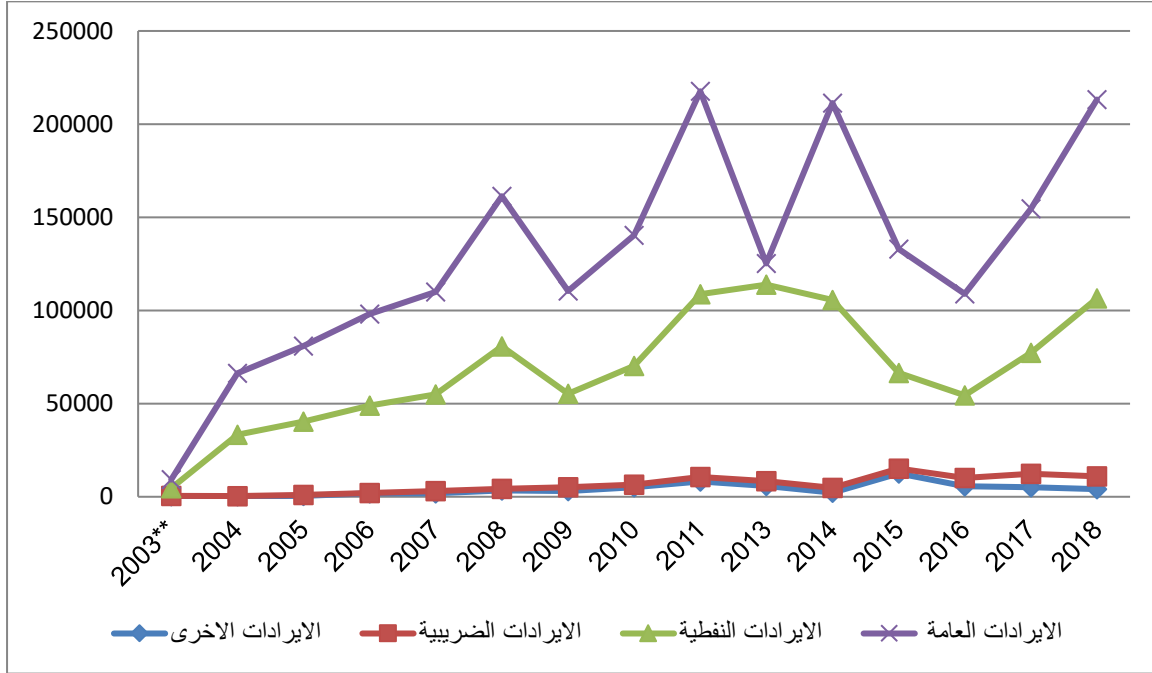
بلغت (١١٩٤٦٦.٤) مليار دينار للإيرادات العامة , و(١٠٨٦٩٢.٨) مليار دينار للإيرادات النفطية , إلا إن ذلك الإرتفاع لم يدم طويلاً إذ حصلت بعض التذبذبات في أسعار النفط مما سبب إنخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للأعوام (٢٠١٦, ٢٠١٥, ٢٠١٤, ٢٠١٣) مع إنخفاض متناقص بمعدل النمو إذ بلغ (- ٥, - 7.3, - ٣٧, - ١٨.١ %) على التوالي , إذ بلغ حجم الإيرادات العامة خلال عام ٢٠١٦ (٥٤٤٠٩.٣) مليار دينار , والإيرادات النفطية (٤٤٢٦٧.١) مليار دينار, ويرجع ذلك إلى تدهور أوضاع النفط وأنهيار أسعاره في أواخر عام ٢٠١٤ فضلاً عن الظروف الأمنية وتداعيات الأزمة المالية التي مرت بها الدولة , مما أدى إلى إنخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى أدنى معدل خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٥ إذ بلغت النسبة (٧٧.٢ %) من حجم الإيرادات العامة , أما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى خلال تلك الأعوام كانت مرتفعة بشكل ضئيل مقارنة بالإيرادات النفطية , أي لا تسد حجم الإنخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية , إلا أن خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نلاحظ إرتفاع الإيرادات العامة, وإن هذا الإرتفاع ناتج عن تحسن أسعار النفط الخام وإرتفاع حجم الطلب العالمي عليه مما أدى إلى إرتفاع حجم الإيرادات العامة إلى (٧٧٣٣٥.٩) مليار دينار عام ٢٠١٧ و(١٠٦٥٦٩.٨) مليار دينار عام ٢٠١٨ . وارتفاع حصة الإيرادات النفطية إلى (٦٥٠٧١.٩) مليار دينار عام ٢٠١٧ و(٩٥٦١٩.٨) مليار دينار عام ٢٠١٨.

نلاحظ من التحليل أعلاه إن الإيرادات النفطية إحتلت الحصة الأكبر في تمويل إيرادات الموازنة العامة للدولة مما يعكس إعتتماد الدولة على النفط بشكل شبه كلي , ويتبين إن العراق دولة ريعية نتيجة إعتماده على النفط بشكل كبير , مقابل إنخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى في تمويل الإيرادات العامة .

ويوضح الشكل (٤) هيكل الإيرادات العامة للدولة العراقية في الموازنة خلال مدة الدراسة وتدفق الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى من خلال الرسم البياني وكمايلي :-

الشكل (٤)

هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (٢٠١٨-٢٠٠٣)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (٧)

ثالثاً: الدين العام :

إن ظاهرة الدين العام ظهرت بأبعادها الخارجية والداخلية في العراق ،نتيجة الحروب والعقوبات التي فرضت عليه والتي أضعفت بنية الإقتصاد نتيجة المبالغ الطائلة التي فرضت عليه مما إشتدت حدة الديون الداخلية والخارجية ،فضلاً عن العجز الذي عانت منه الموازنة العراقية طيلة تلك المدة وإنخفاض الإيرادات (Dippelsman, 2012: 4) ومن أجل تتبع مسار تلك الديون لابد من تحليل هيكل الدين الداخلي والخارجي للمدة من عام ٢٠١٨-٢٠٠٣ :-

١-تحليل الدين الداخلي :

يتكون الدين العام الداخلي من السندات الحكومية وحالات الخزينة وعمليات السحب على المكشوف ويتم تمويل ذلك الدين من البنك المركزي والمصارف التجارية فضلاً عن المؤسسات غير النقدية

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

وعند قيام الدولة بالإستدانة من الجهات الداخلية لا تترتب عليها تبعات إقتصادية على عكس الإقتراض من جهات أجنبية, (Grant,vidler,2003 :317)

من خلال الجدول (٨) يتبين إن هناك تذبذباً في حجم الدين الداخلي خلال مدة الدراسة إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي عام ٢٠٠٣ (٥٥٤٣.٦٨٤) مليار دينار وأستمر بالإرتفاع حتى عام ٢٠٠٥ إذ بلغ (٦٢٥٥.٥٧٨) مليار دينار وبمعدلات نمو موجبة للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بلغت (٦.٨ و ٥.٥ %) على التوالي , ويعزى سبب الإرتفاع إلى قيام الحكومة بعملية الإقتراض من الداخل وقيامها بإصدار حوالات الخزينة لتمويل الإنفاق العام وسد حاجة الدولة فضلاً عن إرتفاع عمليات السحب على المكشوف خلال المدة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ إذ بلغت في عام ٢٠٠٦ (١٨٢٠.٨٧١) مليار دينار توقفت تلك العمليات بعد عام ٢٠٠٦ , ومن ثم إنخفض حجم الدين العام في المدة من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (١٥.١, ٢.١, ١٤.٢ - %) على التوالي إذ بلغ إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٦ (٥٣٠٧.٠٠٨) مليار دينار وأستمر الإنخفاض حتى وصل إلى (٤٤٥٥.٥٦٩) مليار دينار عام ٢٠٠٨ , ويعزى سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع العراق نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وإنخفاض عجز الموازنة , إلا إن الدين العام الداخلي عاود الإرتفاع خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي (٨٤٣٤.٠٤٩) مليار دينار عام ٢٠٠٩ و(٩١٨٠.٨٠٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ ويرجع سبب الإرتفاع الى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي أنعكست على وضع الإقتصاد , ومن ثم إنخفضت أسعار النفط على أثر تداعيات تلك

الازمة , ومن ثم بعد ذلك سجل الدين العام الداخلي إنخفاض حتى وصل إلى (٤٢٥٥.٥٤٩) مليار دينار عام ٢٠١٣ , وبمعدلات نمو سالبة للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ بلغت (١٨.٨ - , ١٢.٠٧ - , ٣٥ - %) على التوالي , ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إرتفاع أسعار النفط وتسديد إلتزامات الديون لحوالات الخزينة ووزارة المالية (البنك المركزي , ٢٠١٢ و٢٠١٣ : ٤١-٥٣)

جدول (٨)

الدين الداخلي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	السحب على المكشوف	السندات الحكومية	حوالات الخزينة المركزية			اجمالي الدين الداخلي	عدل النمو السنوي %
			لدى البنك المركزي	لدى المصارف التجارية	لدى الاخرى		
٢٠٠٣	٩٠٨,٩٣٤		٣٠٧٩,٤٧٤	١٥٥٣,١٦٧	٢,١٠٩	٥٥٤٣,٦٨٤	
٢٠٠٤	١٤٤٨,٤٠١		٣٢٣٤,٦٣٧	١٢٤٢,٠٢٣		٥٩٢٥,٠٦١	٦,٨
٢٠٠٥	١٨٢٠,٨٧١		٣٢٣٤,٦٣٧	١٢٠٠,٠٧٠		٦٢٥٥,٥٧٨	٥,٥
٢٠٠٦	١٨٢٠,٨٧١		٣٢٣٤,٦٣٧	٢٥١,٥		٥٣٠٧,٠٠٨	-١٥,١
٢٠٠٧			٤٦٧٤,٧٠٥	٥١٩		٥١٩٣,٧٠٥	-٢,١
٢٠٠٨			٣٩٥٥,٥١٩	٥٠٠,٠٥		٤٤٥٥,٥٦٩	-١٤,٢
٢٠٠٩			٣٩٥٥,٥١٩	٤٤٧٨,٥٣٠		٨٤٣٤,٠٤٩	٨٩,٢
٢٠١٠			٣٩٥٥,٥١٩	٥٢٢٥,٢٨٧		٩١٨٠,٨٠٦	٨,٨
٢٠١١			٣٥٥٥,٥١٩	٣٨٩١,٣٤٠		٧٤٤٦,٨٥٩	-١٨,٨
٢٠١٢			٣١٥٥,٥١٩	٣٣٩٢		٦٥٤٧,٥١٩	-١٢,٠٧
٢٠١٣			٢٧٥٥,٥١٩	١٥٠٠,٠٣		٤٢٥٥,٥٤٩	-٣٥
٢٠١٤			٢٤٥٥,٥١٩	٧٠٦٤,٥		٩٥٢٠,٠١٩	١٢٣,٧
٢٠١٥		١٤,٢٥٢	٢٣٥٥,٥١٩	١٩٣١١,٧٠٤	١٠٤٦١,٠٥٧	٣٢١٢٨,٢٨٠	٢٣٧,٦
٢٠١٦		١٦٩٦,٩٤٥	٢٣٥٥,٥١٩	٣٢٧٦٣,٥٥٤	١٠٥٤٦,٢٣٣	٤٥٦٦٥,٣٠٦	٤٧,٦
٢٠١٧		٢٦٨٢,٤٢	٢١٥٥,٥١٩	٣٢٢٩٤,٦٢٤	١٠٥٤٦,٢٣٣	٤٧٦٧٨,٧٩٦	٠,٤
٢٠١٨		١٩٥٣,١٨٩	١٩٥٥,٥١٩	٢٨٤١٣,١٦٧	٩٥٠١,٠٤٣	٣٩٨٦٩,٧٢٩	-١٢,٣

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، النشرات السنوية المختلفة من (٢٠٠٣-٢٠١٨)

ومن ثم سجل الدين الداخلي إرتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٤ إذ بلغ (٩٥٢٠.٠١٩) مليار دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٢٣.٧٪) وأستمر هذا الإرتفاع في حجم الدين الداخلي للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ حتى وصل إلى (٤٧٦٧٨.٧٩٦) مليار دينار في عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو موجب بلغ (٠.٤٪) ويعزى الإرتفاع في حجم الدين الداخلي إلى الصدمة التي تعرض لها واقع الإقتصاد العراقي نتيجة إنهياء أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ وما تلاها من سيطرة داعش على الأراضي العراقية، والتي كلفته الكثير من النفقات لاسيما النفقات العسكرية والتي أضعفت بنية الإقتصاد وحملته الكثير من الديون، أما في عام ٢٠١٨ نلاحظ إنخفاض حجم الدين

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

الداخلي إلى (٤١٨٢٢.٩١٨) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٢.٣-%). ويرجع سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع الموازنة العامة وتخفيض العجز الحاصل فيها خلال عام ٢٠١٨.

٢- تحليل الدين الخارجي :

يتكون الدين الخارجي من الإقتراض من المؤسسات المالية والحكومة الأجنبية، والذي يمثل عبئاً على الإقتصاد نتيجة تسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليه، ويمكن تتبع مسار الدين الخارجي خلال مدة الدراسة من خلال الجدول (٩) إذ يلاحظ إنخفاض حجم الدين الخارجي من (٢٢٦٢٦٦.١٢٨) مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى (١٢٩٠٠٨.٩٦٤) مليار دينار عام ٢٠٠٤، وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٣-) وأستمر الإنخفاض في حجم الدين الخارجي حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٥٢٨١٧.٦٧) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١.٢٣-%) ويرجع سبب الإنخفاض في حجم الديون الخارجية خلال تلك الأعوام إلى رفع العقوبات عن العراق بعد عام ٢٠٠٣ فضلاً عن إعادة جدولة الديون والإعفاءات التي حصل عليها من قبل نادي باريس والتي من خلالها تم إطفاء نسبة (٨٠-%) من الديون (صالح، ٢٠١٨، متوفر على الرابط الآتي <http://iraquieconomists.net> ٢٨ ٢٠١٩/٤/) وبعد ذلك سجل الدين الخارجي إرتفاع للأعوام (٢٠١٠- ٢٠١٢) إذ إرتفع من (٥٢٩٥٨.٤٥٨) مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى (٥٤٠٢٢.٦٦٢) مليار دينار عام ٢٠١٢. وبمعدل نمو موجب بلغ (٢.٣-%) ويعزى سبب الإرتفاع إلى إرتفاع حجم القروض الجديدة المقدمة للدولة وإرتفاع حجم قروض إعادة الجدولة .

جدول (٩)

الدين الخارجي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	الدين الخارجي ***	معدل النمو %
٢٠٠٣	٢٢٦٢٦٦,١٢٨	...
٢٠٠٤	129008.964	-٤٣
٢٠٠٥	104924.16	-١٨,٦
٢٠٠٦	86334.7	-١٧,٧
٢٠٠٧	74628.834	-١٣,٥
٢٠٠٨	53475.756	-٢٨,٣
٢٠٠٩	52817.67	-١,٢٣
٢٠١٠	52958.458	٢٦,٦
٢٠١١	54010.164	١,٩٨
٢٠١٢	54022.662	٢,٣
٢٠١٣	52733.296	-٢٣,٨
٢٠١٤	51531.872	-٢,٢٧

المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

٢٠١٥	51639.119	٢٠٠٨
٢٠١٦	50200.575	-٢,٧
٢٠١٧	49084.644	-٢,٢٢
٢٠١٨	46217.16452	-٥,٨٤

المصدر: ١- جمهورية العراق, وزارة المالية, دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي *** ٢- تم تحويل الدين الخارجي من الدولار الى الدينار من قبل الباحث بالاعتماد على اسعار الصرف الواردة في تقارير البنك المركزي للسنوات من (٢٠١٨-٢٠٠٣) .

ومن ثم عاود الدين الخارجي الإنخفاض من (٥٢٧٣٣.٢٩٦) مليار دينار عام ٢٠١٣ إلى (٥١٥٣١.٨٧٢) مليار دينار عام ٢٠١٤ , وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢.٢٧) بإستثناء عام ٢٠١٥ والذي إرتفع خلالها حجم الدين الخارجي إذ بلغ (٥١٦٣٩.١١٩) مليار دينار , وبمعدل نمو موجب بلغ (٢٠.٨) % ومن ثم سجل الدين الخارجي بعد ذلك إنخفاضا للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٢.٧, ٢.٢٢, ٥.٨٤ - %) ويعزى ذلك الإنخفاض إلى الإعفاء الذي منحتة الدول للعراق على ديونه المستحقة خلال تلك المدة .

٣- تحليل إجمالي الدين العام والدين الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP :-

نلاحظ من خلال الجدول (١٠) إن نسبة مساهمة الدين العام في الناتج المحلي أخذت بالإنخفاض التدريجي خلال سنوات الدراسة إذ بلغت في عام ٢٠٠٣ (٧٨٣.٥%) ومن ثم , بدأت نسبة مساهمته بالتذبذب بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى أدنى مستوى خلال عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٢١.٣) % وهذا يدل على تحسن وضع العراق وتخفيف ديونه نتيجة إرتفاع أسعار النفط وتخفيض ديونه من قبل نادي باريس بنسبة ٨٠%, وبعد ذلك عاودت النسبة بالإرتفاع خلال المدة من (٢٠١٧-٢٠١٤) نتيجة الظروف التي حصلت خلال ذلك العام وزيادة حدة المديونية إذ بلغت النسب (٢٣.٤, ٤٣.٧, ٤٩.٦, ٤٢.٨) % على التوالي, أما في عام ٢٠١٨ أنخفضت النسبة إلى (٣٥.٠٦) %.

جدول (١٠)

اجمالي الدين العام والدين الداخلي والخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي GDP في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	اجمالي الدين العام	معدل نمو الدين العام %	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي GDP بالأسعار الجارية	نسبة اجمالي الدين العام الى GDP %	نسبة اجمالي الدين الداخلي الى GDP %	نسبة اجمالي الدين الخارجي الى GDP %
2003	231809.812	...	5543.684	226266.128	29586	٧٨٣,٥	١٨,٧	٧٦٤,٧
2004	١٣٤٩٦١,٠٢٥	-٤١,٧	5925.061	129008.964	٥٣٢٣٥,٣	٢٥٣,٥	١١,١٢	٢٤٢,٣
2005	111179.738	-١٧,٦	6255.578	104924.16	٧٣٥٣٤	١٥١,١	٨,٥	١٤٢,٦
2006	91641.708	-١٧,٥	5307.008	86334.7	٩٥٥٨٨	٩٥,٨	٥,٥	٩٠,٣
2007	79822.539	-١٢,٨	5193.705	74628.834	١٠٧٨٢٨	٧٤,٠٢	٤,٨	٦٩,٢
2008	57931.325	-٢٧,٤	4455.569	53475.756	١٥٥٦٣٦	٣٧,٢	٢,٨	٣٤,٣
2009	61251.719	٥,٧	8434.049	52817.67	١٣٩٣٣٠	٤٣,٩	٦,٠٥	٣٧,٩
2010	62139.264	١,٤	9180.806	52958.458	١٧١٩٥٧	٣٦,١	٥,٣	٣٠,٧
2011	61457.023	-١,٠٩	7446.859	54010.164	٢١١٣٩١	٢٩,٠٧	٣,٥	٢٥,٥
2012	60570.181	-١,٤	6547.519	54022.662	٢٤٥١٨٦,٤	٢٤,٧	٢,٦	٢٢,٠٣
2013	56988.845	-٥,٩	4255.549	52733.296	٢٦٧٣٩٦	٢١,٣	١,٥	١٩,٧
2014	61051.891	٧,١٢	9520.019	51531.872	٢٦٠٦١٠,٤	٢٣,٤	٣,٦	١٩,٧
2015	83781.924	٣٧,٢	32142.805	51639.119	١٩١٧١٦	٤٣,٧	١٦,٧	٢٦,٩
2016	97662.826	١٦,٥	47462.251	50200.575	١٩٦٥٣٦,٣	٤٩,٦	٢٤,١	٢٥,٥
2017	96763.44	-٠,٠٩	47678.796	49084.644	٢٢٥٩٩٥,١	٤٢,٨	٢١,٠٩	٢١,٧
2018	88040.0825	-٩,٠١	41822.918	46217.16452	٢٥١٠٦٤,٤	٣٥,٠٦	١٦,٦	١٨,٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على ١- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للأبحاث والاحصاء, النشرة السنوية, سنوات مختلفة ٢٠- جمهورية العراق, وزارة المالية, دائرة الدين العام, قسم الدين الخارجي, سنوات مختلفة.

أما بالنسبة للدين الداخلي ونسبته في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة المساهمة في عام ٢٠٠٣ (١٨.٧%) إلا أن تلك النسب أخذت بالإنخفاض بعد ذلك العام حتى وصلت إلى أدنى مستوى خلال عام ٢٠١٣ إذ بلغت نسبة المساهمة (١.٥%), ومن ثم عاودت النسبة إرتفاعها للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤) وبلغت النسب (٣.٦, ١٦.٧, ٢٤.١, ٢١.٠٩%) أما في عام ٢٠١٨ إنخفضت

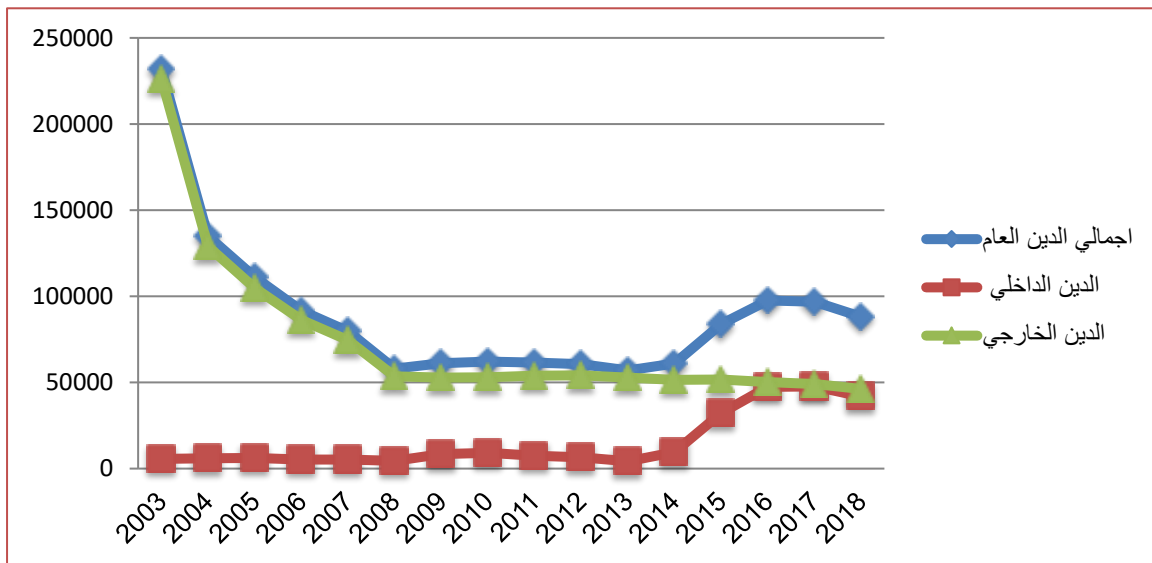
المبحث الاول.....تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003

النسبة نتيجة تحسن موازنة العراق خلال العام حتى وصلت النسبة إلى (١٦.٦٪) أما الدين الخارجي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ إنخفاض نسب مساهمته من (٧٦٤.٧ ٪) عام ٢٠٠٣ إلى (١٨.٤٪) عام ٢٠١٨ ويعزى ذلك إلى الأسباب التي ذكرت سابقا .

ويوضح الشكل (٥) تطور اجمالي الدين الحكومي العام والدين الداخلي والخارجي خلال مدة الدراسة من خلال الرسم البياني وكمايلي :

الشكل (٥)

هيكل تطور اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)



المصدر: من عمل الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

المبحث الثاني :

دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

تمهيد:

إن للحكومة تأثيراً كبيراً على حجم الأنشطة الاقتصادية في الدولة ,نتيجة تدخلها فيها من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة بنفقاتها الحكومية وإيراداتها , ولاسيما أن سياسة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أتجهت بالزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة والتي انعكست بالأثر السلبي على القطاع الخاص ومن ثم مزاحمته ويمكن بيان ذلك من خلال إلقاء نظرة عامة على واقع القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ ومن ثم بيان أهم الأسباب التي أدت إلى أبعاده عن دوره الحقيقي في ممارسة نشاطاته التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وكما يلي :

أولاً:القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ نظرة عامة :

على الرغم من إن العراق تبنى الاقتصاد الحر منذ عام ٢٠٠٣ إلا أنه في الحقيقة يعاني من هامشية دور القطاع الخاص وضعف أدائه نتيجة عمليات الفساد, وماخلفته الحرب من تدمير مقومات الاقتصاد ومن ثم تراجع أداء القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية , وعدم قدرة القطاع الخاص على منافسة المنتجات الأجنبية (67: IMF,2015)مما أدى إلى توقف بعض المشاريع الخاصة لاسيما المشاريع الزراعية والتجارية والتي تميزت بالفوضى والتخبط بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الوضع الأمني المتدهور وسيطرة القطاع العام وتوسع نفوذه أما القطاع الخاص الصناعي كان متذبذب بعض الشيء .والجدول رقم (١١)يوضح عدد المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ,من خلال ملاحظة نسبة أسهم المشروعات الكبيرة للقطاع الصناعي الخاص تبين أنها متذبذبة ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة خلال مدة الدراسة إذ شكلت نسبة ضئيلة بلغت ٣و٢٪ وحتى وصلت إلى (٠.٩٪) عام ٢٠١١ , ويعزى ذلك إلى تدهور الوضع الأمني وتوقف الدعم من قبل الحكومات في إقامة تلك المشاريع ومن انخفاض نسب أسهامها ,أما المشاريع المتوسطة كانت أقل نسب إسهم في القطاع الصناعي الخاص إذ بلغت (٠.٤٪) عام ٢٠٠٣ وأستمرت بالتذبذب خلال مدة الدراسة حتى بلغت (٠.٧٪) عام ٢٠١٨ , ويعزى ذلك التراجع في نسب إسهم المشروعات المتوسطة للقطاع الصناعي الخاص إلى عدة أمور من أهمها الأفئثار إلى خطط التنمية

القطاع الصناعي فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الملائمة لإقامة تلك المشاريع ،أما المشاريع الصغيرة كانت نسبها أكبر من المشاريع الكبيرة والمتوسطة إذ شكلت نسبة (٩٧.٥%) عام ٢٠٠٣ ومن ثم انخفضت عام ٢٠٠٥ إذ بلغت (٩٥.٧%) ومن ثم شهدت إرتفاعاً خلال مدة الدراسة حتى وصلت أعلى نسبة عام ٢٠١١ إذ بلغت (٩٨.٧%) وأستمرت المشاريع الصغيرة ما بين الإنخفاض والإرتفاع طيلة مدة الدراسة .ومن خلال تلك النتائج تبين لنا إن أعلى نسبة أسهام كانت للمشاريع الصغيرة التي يغلب عليها الطابع الفردي أي لا توجد صناعات كبيرة للقطاع الخاص نتيجة عدم توفر الإمكانات المادية والمستلزمات في أقامتها وعدم توفر الدعم لها من قبل الدولة ومن ثم ضمورها .

جدول (١١)

تطور مشاريع القطاع الصناعي الخاص في العراق ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	عدد المشاريع الكبيرة	عدد المشاريع المتوسطة	عدد المشاريع الصغيرة	القطاع الصناعي الخاص	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة المشاريع الكبيرة للقطاع الصناعي الخاص %	نسبة مساهمة المشاريع المتوسطة للقطاع الصناعي الخاص %	نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة للقطاع الصناعي الخاص %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص للناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٣	375	٧٩	١٧٩٢٩	18383	٢٩٥٨٦	2.3	0.4	97.5	62.1
٢٠٠٤	٤03	٩٢	١٧٥٩٩	18094	٥٣٢٣٥,٣	2.2	0.5	97.2	33.9
٢٠٠٥	370	٧٦	١٠٠٨٨	10534	٧٣٥٣٤	3.5	0.7	95.7	14.3
٢٠٠٦	334	٥٢	١١٦٢٠	12006	٩٥٥٨٨	2.7	0.4	96.7	12.5
٢٠٠٧	341	٥٧	١٣٤٠٦	13804	١٠٧٨٢٨	2.4	0.4	97.1	12.8
٢٠٠٨	392	٥٤	١٣٩٠٥	14351	١٥٥٦٣٦	2.7	0.3	96.8	9.2
٢٠٠٩	400	٥١	١٠٢٨٩	10740	١٣٩٣٣٠	3.7	0.4	95.8	7.7
٢٠١٠	406	٥٦	١١١٣١	11593	١٧١٩٥٧	3.5	0.4	96.01	6.7
٢٠١١	449	1٥٩	٤٧٢٨١	47889	٢١١٣٩١	0.9	0.3	98.7	22.6
٢٠١٢	٥٤٨	218	٤٣٦٦٩	44435	٢٤٥١٨٦,٤	1.2	0.4	98.2	18.1
٢٠١٣	554	226	27694	28474	٢٦٧٣٩٦	1.9	0.7	97.2	10.6

المبحث الثاني.....دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

٣									
٢٠١٤	519	120	21809	22448	٢٦٠٦١٠,٤	2.3	0.5	97.1	8.6
٢٠١٥	532	92	22480	23104	١٩١٧١٦	2.3	0.3	97.2	12.05
٢٠١٦	505	179	25966	26650	١٩٦٥٣٦,٣	1.8	0.6	97.4	13.5
٢٠١٧	493	182	27856	28531	٢٢٥٩٩٥,١	1.7	0.6	97.6	12.6
٢٠١٨	٥٣٦	198	25747	26481	٢٥١٠٦٤,٤	2.02	0.7	97.2	10.5

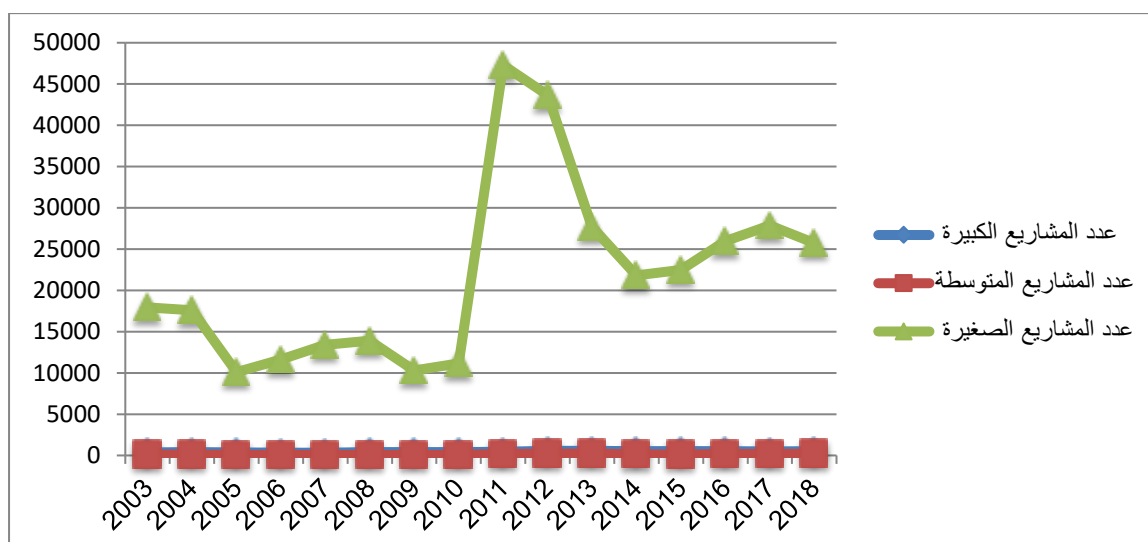
. المصدر :١-وزارة التخطيط احصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لسنوات مختلفة

-2جمهورية العراق البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للأبحاث والاحصاء .النشرة السنوية سنوات مختلفة .

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج المحلي نلاحظ إنخفاض المساهمة من (٦٢.١٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٣.٩٪) عام ٢٠٠٤ وأستمر بالانخفاض التدريجي حتى وصل إلى أدنى مستوى عام ٢٠١٠ إذ بلغ نسبة (٦.٧٪) ومن ثم عاود الإرتفاع في مساهمته للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ إذ بلغت النسبة (٢٢.٦٪) ومن ثم أنخفضت حتى وصلت إلى (١٠.٥٪) عام ٢٠١٨ . ومما تقدم يتضح لنا أن سبب تراجع نسب أسهام القطاع الصناعي الخاص في الناتج المحلي يعزى إلى تأثر تلك المشاريع بالأحداث والظروف التي مر بها البلد والتي إنعكست على إنخفاض مساهمتها ولاسيما المشاريع الكبيرة والتي تحتاج إلى دعم كبير وأموال ضخمة لإقامتها, فضلاً عن المعوقات التي واجهت تلك المشاريع من عمليات إغراق السوق بالبضائع الناتجة عن زيادة عمليات الإستيراد وعمليات الإنفتاح التي أضعفت تلك المشاريع من أن توسع نفوذها فضلاً عن إفتقار تلك المشاريع إلى سياسة اقتصادية لحمايتها , وأن أغلب المشاريع كانت صغيرة تغلب عليها الصفة الفردية وشكلت نسبة مساهمتها للقطاع الصناعي الخاص (٩٧٪) من إجمالي المشاريع ,إذ على الرغم من زيادة عدد تلك المشاريع الصغيرة إلا انها لم تخدم عملية التنمية ولن تساهم في إستثمارات واسعة مما يعني مزاحمة الدولة للقطاع الخاص والذي يفترض أن يكون للدولة دور في دعمه وتشجيعه لما له من دور حيوي وفعال في الإقتصاد حال تنميته وتشجيعه بدلا من أستبعاده وقتله .

الشكل (٦)

عدد المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١)

ثانيا :العوامل التي أدت إلى إخراج القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي :

١-زيادة الإنفاق الحكومي:

تعد النفقات العامة من أهم المؤشرات التي تستخدمها الدولة ,في الحكم على تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبارها أهم جزء من أجزاء السياسة المالية للدولة ,إذ على الرغم من تبني العراق سياسة الإنفتاح والتحول بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن الواقع يكشف لنا أن النفقات الحكومية أخذت بالاتجاه التصاعدي لاسيما النفقات التشغيلية 'الناتجة عن زيادة الصرف على مواطني الدولة نتيجة عمليات التوظيف الحكومي (الطائي واخرون , ٢٠١٠: ٣٥٦)

الجدول (١٢) يبين لنا أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في عام ٢٠٠٣ وهي أقل نسبة خلال مدة الدراسة نتيجة الأحداث التي شهدتها الدولة خلال ذلك العام والذي انعكس على حجم النفقات العامة أما بعد عام ٢٠٠٣ أخذت النسبة بالارتفاع إذ بلغت نسبة مساهمة النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ (٦٠.٣%) وتعد أعلى نسبة خلال ذلك العام ويعزى ذلك إلى توسع الدولة في حجم النفقات العامة لغرض السيطرة على الأوضاع التي خلفتها الحرب ,وإن تلك الزيادة في حجم النفقات ناتجة عن زيادة النفقات التشغيلية دون الإستثمارية بسبب قيام الدولة بتعديل الرواتب والإجور بعد عام ٢٠٠٣ ومن ثم إرتفعت مساهمة النفقات التشغيلية من (٢٤.٨%) عام ٢٠٠٣ إلى (٥٤.٦%) عام ٢٠٠٤ , ومن ثم أخذت نسبة مساهمة الإنفاق للناتج

المبحث الثاني.....دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

المحلي الإجمالي بالتذبذب ما بين الإنخفاض والإرتفاع إذ أنخفضت إلى (٣٥.٨٪) عام ٢٠٠٥ ومن ثم إرتفعت إلى (٤٥٪) عام ٢٠١٣ وهي أعلى نسبة خلال ذلك العام ،وعموما بلغ متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٩٪) خلال مدة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٠٣) وهي تعتبر نسبة مرتفعة إذ تجاوزت النسبة المحددة عالمياً والتي قدرت بنحو (٢٣٪) (باسويد ، ٢٠١٧: ٢٢٧)

أما متوسط نسبة النفقات التشغيلية للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٠٣) بلغ (٣١٪) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى توسع الدولة في زيادة الرواتب والمخصصات لموظفي الدولة ، أما فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية فكانت نسبة مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي ضئيلة إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة خلال مدة الدراسة (٨.٤٪) وهي نسبة منخفضة تشير إلى إهمال البنى التحتية وغياب خطط التنمية وأبتعاد سياسة الدولة الإنفاقية عن ترشيد الإنفاق الاستثماري وضعف دوره في عملية رفع النمو الاقتصادي .

جدول (١٢)

هيكل تطور النفقات العامة (التشغيلية والاستثمارية) ومساهمتها للناتج المحلي الاجمالي
GDP للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) مليار دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات التشغيلية الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٣	9232.2	7362.3	1869.9	29586	31.2	24.8	6.3
٢٠٠٤	32117.5	29102.8	3014.7	53235.3	60.3	54.6	5.6
٢٠٠٥	26375.2	21803.2	4572	73534	35.8	36	6.2
٢٠٠٦	38806.7	32779	6027.7	95588	40.5	34.2	6.3
٢٠٠٧	39031.2	31308.2	7723	107828	36.1	29	7.16
٢٠٠٨	59403.4	47522.7	11880.7	155636	38.1	30.5	7.6
٢٠٠٩	52567	42053.6	10513.4	139330	37.7	30.1	7.5
٢٠١٠	70134.2	54580.9	15553.3	171957	40.7	31.7	9.04
٢٠١١	78757.7	60925.6	17832.1	211391	37.2	28.8	8.4
٢٠١٢	105139.6	75788.6	29351	245186.4	42.8	31	11.9
٢٠١٣	119127.6	78746.8	40380.8	267396	4٥	30	15.1
٢٠١٤	113473.5	76741.7	36731.8	260610.4	43.5	30	14.09

المبحث الثاني.....دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

9.6	27.03	36.7	191716	18564.7	51832.8	70397.4	٢٠١٥
8.08	26.3	34.1	196536.3	15894	51173.4	67067.4	٢٠١٦
7.2	26.1	33.4	225995.1	16464.4	59025.7	75490.1	٢٠١٧
5.5	26.7	32.2	251064.4	13820.3	67052.9	80873.2	٢٠١٨

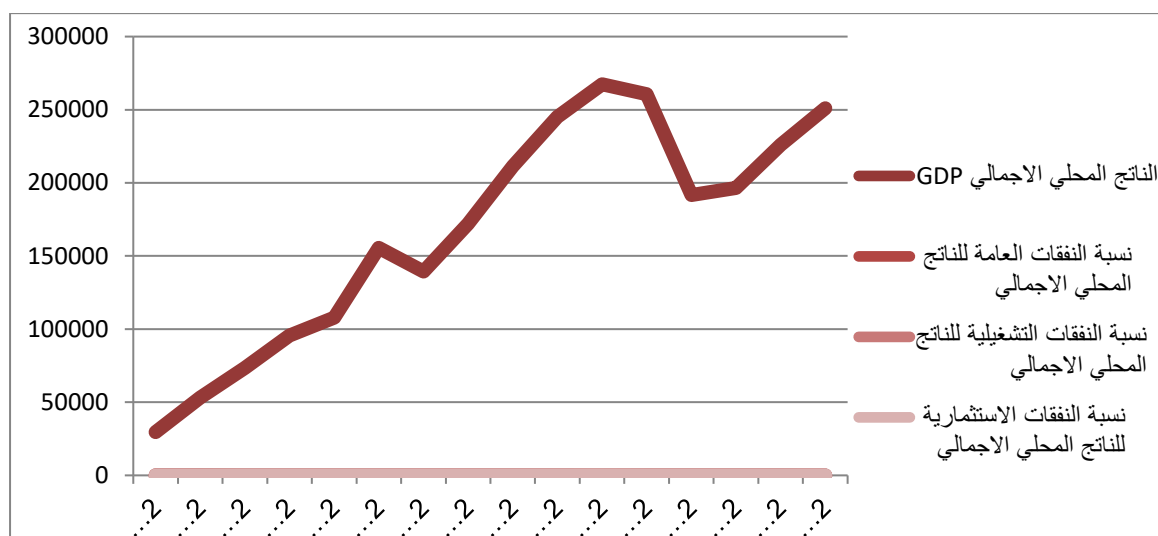
المصدر: جمهورية العراق , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للأبحاث والاحصاء , النشرة الاحصائية السنوية , سنوات مختلفة .

ومما سبق يمكن أن نلاحظ أن قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص وعزوفه عن الإستثمار نتيجة تغلب جانب النفقات التشغيلية على الجزء الأكبر من حجم النفقات العامة والناجمة عن عمليات التوظيف الكبيرة والسياسة الغير منضبطة وأن ارتفاع مساهمة النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير تجاوز الحدود المثلى للتدخل , تدل على أن الموازنة المتبعة في العراق موازنة أستهلاكية وليست أستثمارية , نتيجة التضخم الحاصل في حجم الموظفين ولأسباب سياسية قامت بها الدولة ومن ثم أدت إلى قتل القطاع الخاص من أن يمارس دوره ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي , وأن قيام الدولة بزيادة الإنفاق العام بشكل كبير لا يمكن السيطرة عليه والتحكم في مستوياته مما أدى إلى عملية الإزاحة للقطاع الخاص , بفعل تدخل الدولة الغير مبرر في النشاط الاقتصادي وهذا إنعكس على المنظومة القيمية لدى الفرد العراقي الذي أصبح يفكر فقط بالتعيين والتوظيف لدى الدولة بسبب زيادة الدخل والراحة وطبيعة الإنسان يبحث عن سهولة الرزق لذا إبتعد الفرد العراقي عن العمل في القطاع الخاص هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي في العراق كانت تعتمد وبشكل كبير في الموازنة , إذ أن رؤوس الأموال الخاصة كانت لا تستثمر داخل الدولة وإنما كانت تذهب إلى الخارج ومساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية كان الغرض منها هي عملية غسيل الأموال فأغلب المشاريع معطلة بسبب السلف التشغيلية الأولية الكبيرة التي غالباً مايقوم المقاولون بإستلامها والهروب خارج الدولة وكذلك إرتباط هؤلاء عادة برجالات السلطة .

الشكل (٧)

تطور هيكل النفقات الحكومية (التشغيلية والإستثمارية) ومساهمتها للناتج المحلي الإجمالي في

العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)



المبحث الثاني..... دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

الحكومي في القطاع العام يؤدي إلى زيادة العرض من الأيدي العاملة المؤهلة والغير مؤهلة ، بالمقابل ضعف مساهمة القطاع الخاص في توظيف وإستيعاب الأفراد.

أتجهت الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ إلى قيامها بتوظيف أعداد كبيرة من العاملين في دوائر الدولة ، وخلق فرص عمل في مؤسساتها وتوسع ملاكاتها ، بغض النظر عن حاجتها الفعلية لتلك الأعمال ، لإعتبارات اجتماعية وسياسية للحكومة ، إذ تقوم الدولة بتعيين الأفراد على أساس المحسوبية ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص وعدم تبني الطاقات الشابة مما سبب ظهور البطالة المقنعة (علاوي ، ٢٠١١ : ١١)

جدول (١٣)

تطور أعداد الموظفين والرواتب في القطاع الحكومي بالعراق

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليون دينار

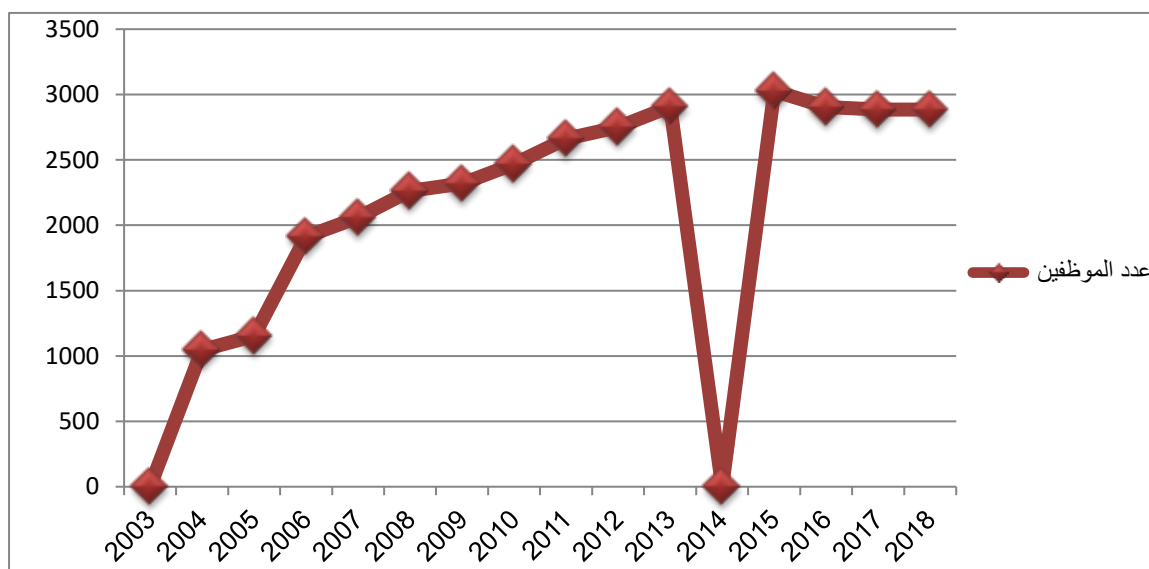
السنة	عدد الموظفين	معدل النمو السنوي %	الرواتب	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	&&		2195.16	..
٢٠٠٤	١047		2805	27.7
٢٠٠٥	١153.1	10.1	6421	128.9
٢٠٠٦	١913	66	8739	36.1
٢٠٠٧	٢060.26	7.6	17695	102.4
٢٠٠٨	٢٢٦٤	9.8	20081	13.4
٢٠٠٩	٢٣٢٠,٢	2.4	24384	21.4
٢٠١٠	٢٤٦٨,٤	6.3	26885	10.2
٢٠١١	٢٦٦٣	7.8	30585	13.7
٢٠١٢	٢٧٥٠,٣	3.2	٣٥٨٤٨	17.2
٢٠١٣	٢٩٠٨	5.7	٤٢٧٩٧	19.3
٢٠١٤	*****	..		
٢٠١٥	٣٠٢٧,٠٦		32651.6	
٢٠١٦	٢٩٠٥,٢2	-4.02	32833.4	55
٢٠١٧	٢٨٨٥,٨٣	0.6-	32877.3	13.3
٢٠١٨	٢٨٨٥,٧١	-0.04	٣٥٨٣٦	8.9

المصدر :١-وزارة المالية قانون الموازنة الاتحادية للعراق سنوات مختلفة . && عدم نشر بيانات عام ٢٠٠٣ في قانون للموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٣ ***** عدم توفر بيانات تخص عدد الموظفين ومقدار الرواتب لعام ٢٠١٤ نتيجة عدم اقرار الموازنة الاتحادية في ذلك العام

ومن خلال الجدول (١٣) نلاحظ استمرار النمو في عدد الموظفين بعد عام ٢٠٠٣، إذ ارتفع عدد الموظفين من (١٠٤٧) مليون موظف عام ٢٠٠٤ إلى (١١٥٣.١) مليون موظف عام ٢٠٠٥ ومن ثم أخذ العدد بالارتفاع التدريجي مما يعني زيادة زخم التوظيف في القطاع العام للدولة لاسيما في المؤسسات الأمنية، إذ بلغ عام ٢٠٠٦ (١٩١٣) مليون موظف وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٦٦٪) وبلغ أعلى عدد خلال مدة الدراسة خلال عام ٢٠١٥ إذ بلغ (٣٠٢٧.٠٦) مليون موظف بعدها أنخفض العدد خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ وبمعدل نمو سالب بلغ (-٠.٠٤، -٠.٦، ٤.٠٢) على التوالي (%)

الشكل (٨)

تطور أعداد الموظفين في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)



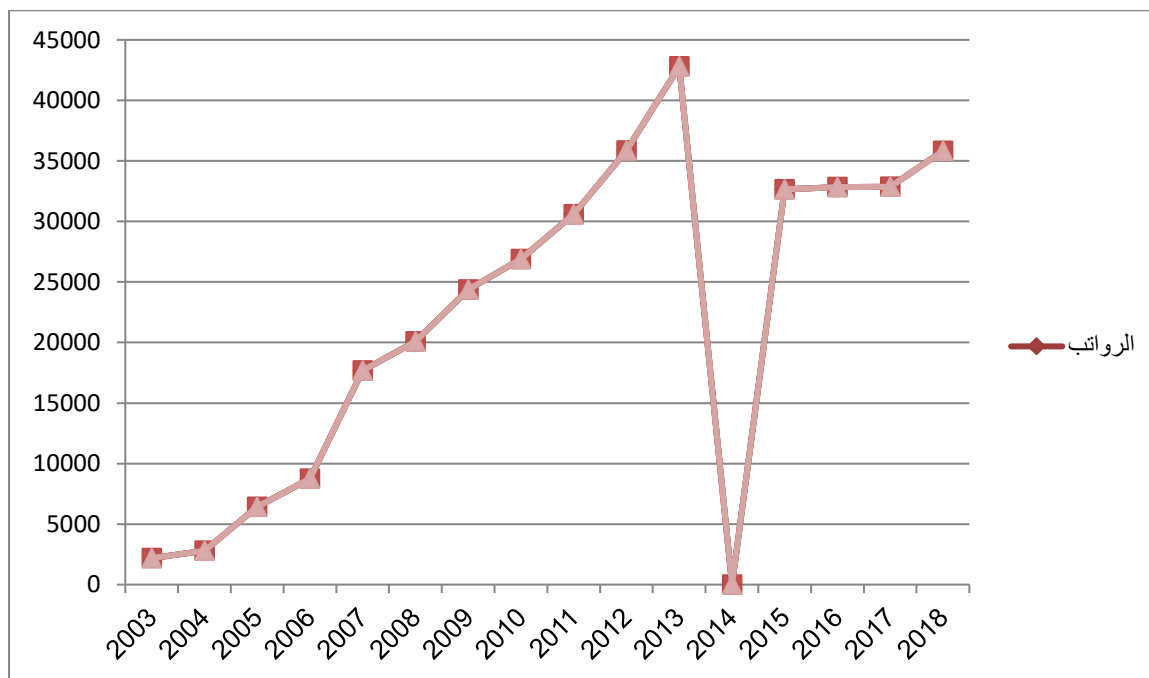
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٣).

أما فيما يتعلق بجانب الرواتب نلاحظ ارتفاعاً في رواتب الموظفين على امتداد سنوات الدراسة من (٢١٩٥.١٦) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٦٤٢١) مليون دينار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٢٨٪) وأستمرت الرواتب بالارتفاع لغاية عام ٢٠١٣ إذ بلغت

(٤٢٧٩٧) مليون دينار وبعد الأزمة الإقتصادية التي حصلت في عام ٢٠١٤ ونتيجة الأحداث السياسية والخلافات لم يتم أقرار الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤ , وأنعكست أثر الأحداث والأزمة على تدني وإنخفاض الرواتب إلى (٣٢٦٥١.٦) مليون دينار عام ٢٠١٥ ,وبعد ذلك عاودت الإرتفاع حتى وصلت إلى (٣٥٨٣٦) مليون دينار عام ٢٠١٨ وكما هو واضح من خلال الشكل (٩)

الشكل (٩)

مقدار الرواتب في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليون دينار



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٣)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن زيادة رواتب الموظفين من أهم الأسباب التي أدت إلى عزوف الفرد العراقي عن العمل لدى القطاع الخاص لوجود توظيف سهل وبأجور مرتفعة نسبياً وبالتالي إنعكس ذلك على الموازنة الإستثمارية , إذ أن الموازنة الآن أصبحت كلها موجهة نحو رواتب الموظفين وإستبعاد عملية الإستثمارات ولاسيما التي يساهم بها القطاع الخاص ,نتيجة إلتزام الدولة في دفع تلك الرواتب وإهمال القطاع الخاص من حصة إهتمام الدولة لها ,ومن ثم يتضح لنا أن زيادة التوظيف الحكومي في القطاع العام يؤدي إلى ,زيادة العرض من الأيدي العاملة المؤهلة والغير مؤهلة ,بالمقابل ضعف مساهمة القطاع الخاص في توظيف وإستيعاب الأفراد .نتيجة إرتفاع الأجور والرواتب مما يزيد من تكاليف الإنتاج لدى القطاع الخاص في ظل عدم توفير الدعم المادي والمعنوي له من قبل الدولة .

٣- سياسة الباب المفتوحة وإغراق السوق

أدت عملية الإنفتاح التجاري نتيجة إلغاء أو رفع التعرفة الكمركية عن البضائع وفتح الحدود بعد عام ٢٠٠٣ إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية ,ولاسيما البضائع ذات النوعية الرخيصة الثمن لغرض جني الأرباح والتي أدت إلى مزاحمة بضائع القطاع الخاص وتهميشه بسبب إرتفاع أسعار المنتج المحلي , وأن عملية إغراق السوق بالبضائع وصلت إلى حد جعلت من القطاع الخاص العراقي يختفي بشكل شبه تام من الأسواق (الاسكوا , ٢٠٠٨ : ٩)

إذ أن عملية الإنفتاح التجاري على البضائع التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ لم تتوافق مع متطلبات إقتصاد السوق وإنما توصف بالإنفتاح المنفلت , ومن ثم ألحقت عملية الإغراق الأذى في الكثير من القطاعات الخاصة الصناعية والزراعية ,ولضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية مقابل المنتجات الأجنبية المستوردة, وخاصة أن عملية الإغراق أدت إلى قيام الفلاحين بترك أعمالهم ومن ثم أصبحوا عاطلين عن العمل والهجرة من الريف إلى المدينة وتكوين مدن الصفيح والعشوائيات أما فيما يتعلق بالصناعات الخاصة أغلقت أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعطلت المشاريع ,ومن ثم تحولت المصانع الخاصة إلى أن تكون مخازن لإستيعاب السلع المستوردة من الخارج . (BruceA.Blonigen,2001:22)

المبحث الثاني.....دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ .

ومن خلال الجدول (١٤) نلاحظ أن الصادرات أخذت بالإرتفاع خلال مدة الدراسة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) وبمعدل نمو مركب بلغ (١٧٪) وبمعدلات نمو سنوية موجبة لغاية عام ٢٠٠٨ وبعدها إنخفض معدل النمو السنوي للصادرات في عام ٢٠٠٩ إلى (٣٩.٢-٪) والذي يعزى إلى تراجع وإنهيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٩. نتيجة الأزمة العالمية وتداعياتها وأستمر الإرتفاع في قيمة الصادرات والذي يرجع إلى تحسن أسعار النفط ومن ثم أخذت القيمة بالتذبذب ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت إلى (١٠٤٤٠٩.٢) عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو موجب بلغ (٤٤٪) إذ يرجع إرتفاع الصادرات إلى اسهام الصادرات النفطية بالجزء الأكبر والذي شكل نسبة كبيرة خلال مدة الدراسة إذ إرتفعت مساهمة الصادرات النفطية من (٨.١٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٩٨٪) عام ٢٠٠٤ ,وأستمرت نسبة الصادرات النفطية بالزيادة والسبب في ذلك يعزى إلى زيادة تصدير النفط نتيجة رفع العقوبات عن العراق وأستقرار الأوضاع مقابل ضعف في مساهمة الصادرات الغير نفطية طوال مدة الدراسة .

جدول (١٤)

هيكل الصادرات والإستيرادات للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) في العراق مليار دينار

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	الصادرات الغير نفطية	مساهمة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية الى إجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي للصادرات %	الاستيرادات	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	١٩٥١٩,٢	1561.5	١٧٩٥٧,٧	٨	9٢	...	19٤٨٢,١	
٢٠٠٤	٢٥٨٧٨	٢٥٣٦٣,١	٥١٤,٧	98	2	٣٧,٦	٣٠٩٥٢,٢	٦١
٢٠٠٥	٣٤٨٨٣	٣٤١٤٩,٥	٧٣٣	97.8	2.2	٣٤,٧	٣٤٦٣٩,١	١١,٩
٢٠٠٦	٤٥٠٣١	٤٣٨١٩,٤	١٢١١,٤	97.3	2.7	٢٩,٠٩	٣٠٨١٦	-١١,٠٣
٢٠٠٧	٥٠١٦٠,٤	٤٧٩٥٢,٢	٢٢٠٨,٢	95.5	4.5	١١,٣٨	٢٤٧٧٧,٤	-١٩,٥
٢٠٠٨	٧٦٦٦٢,٤	٧٤٤٤٦	٢٢١٦,٤	97.1	2.9	٥٢,٨	٤٢١١٩,٤	٧٠
٢٠٠٩	٤٦٦٠٦,٦	٤٦٠٥٦,٢	٥٥٠,٤	98.8	1.2	-٣٩,٢	٤٥٤٣٣	١٦,٤
٢٠١٠	٦١٣٩٢	٦١٠٢٣,٣	٣٦٨,٢	99.3	0.7	٣١,٧	٥٢٠٨٣,١	٦,١٤
٢٠١١	٩٥٢٩٨	94971.3	326.5	99.6	0.4	٥٥,٢	٥٧١٧٢,٣	٩,٧
٢٠١٢	١١٦١14	115629	485	99.5	0.5	٢١,٨	٧٢٧٥٤,٣	٢٧,٢
٢٠١٣	١١٠٥٩6	110079	517	99.5	0.5	-٤,٧٩	٧٣١١٧,٩	٥٠
٢٠١٤	١٠١٩٥٣.1	101416.1	537	99.4	0.6	-٧,٨١	٦٤٥٥٧	-١١,٧
٢٠١٥	٥٥٠٤١	54555.2	485.1	99.1	0.9	-٤٦,٠١	٤٩٤٧٠	-٢٣,٣
٢٠١٦	٥١٩٦٨	51629.5	338.2	99.3	0.7	-٥,٥٨	٤٣٧٠٧	-١١,٦
٢٠١٧	٧٢٤٠٩,٢	71869.2	540	99.2	0.8	٣٩,٣	٤٨٧٦٨	١١,٥
٢٠١٨	١٠٤٤٠2.5	103724.1	678.4	99.3	0.7	٤٤,١٩	٥٥٢٩١,٣	١٣,٣

المصدر :جمهورية العراق ,البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث ,التقرير الاقتصادي السنوي ,احصاءات ميزان

المدفوعات لسنوات مختلفة .

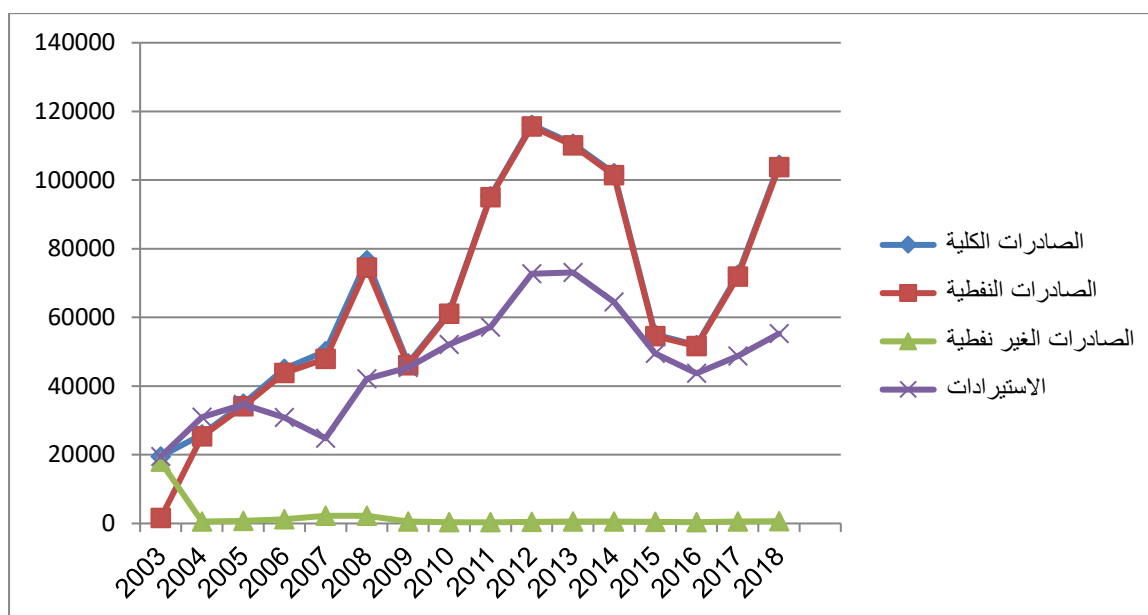
ومن ثم ارتفاع الصادرات النفطية مقابل ضعف اسهام الصادرات الغير نفطية في اجمالي الصادرات يكشف لنا مدى الاختلال في هيكل الصادرات .(بريهي وكشيش ,٢٠١٧: ٣٢٢)

و أما الإستيرادات نلاحظ إرتفاع قيمتها من (١٩٤٨٢.١) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٠٩٥٢.٢) عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو مرتفع بنسبة (٦١ %) ويعزى سبب الإرتفاع إلى الإفتتاح التجاري على السلع بعد عام ٢٠٠٣ والذي سمح لدخول المنتجات الأجنبية إلى الداخل وأخذت الإستيرادات ما بين الإرتفاع والإخفاض حتى وصلت إلى (٥٥٢٩١.٣) عام ٢٠١٨ وبلغ متوسط النمو السنوي للإستيرادات خلال مدة الدراسة (١٣٪) .

مما تقدم نلاحظ أن زيادة حجم الصادرات وإرتفاع نسبها هو ناتج من مصدر واحد وهو النفط مما يعكس إعتمااد الدولة إعتمااداً كلياً على النفط وعدم تنويع مصادر الدخل , مما سبب ضعف في إسهام القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية من أن تمارس عملها , وهذا بدوره إنعكس على مزاحمة القطاع الخاص وعدم تنمية الطاقات المحلية وإستغلالها بسبب ان الإنفاق الحكومي على المشتريات دائماً يطلب المواصفات الأجنبية الرخيصة وذات الكفاءة العالية على عكس المنتج المحلي الذي يكون مرتفع السعر وذات كفاءة أقل مما شجع الإستيرادات بشكل كبير وإلى لجوء الدولة إلى إستيراد المواد الضرورية والأساسية وعدم تنمية وتشجيع الإنتاج المحلي ,مما جعله ضعيفاً أمام منافسة المنتج الأجنبي نتيجة إتباع سياسة عدم التمييز في الطلب على المنتجات ,وتحول السوق من سوق محلي إلى سوق جاذبة لكل أنواع السلع ومن ثم تصريف مختلف أنواع السلع التي لا تنطبق عليها العلامة التجارية والجودة وبالتالي إخراج القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي وتحول المشاريع الخاصة إلى شركات للإستيراد لتغطية الطلب الحكومي والخاص .

الشكل (١٠)

تطور هيكل الإستيرادات والصادرات الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤)

٤- فشل عملية الخصخصة :

أن من أهم العوائق التي أفشلت عملية الخصخصة في العراق هي تردد الحكومة في إتخاذ القرارات السياسية لاسيما أن عملية الخصخصة تحتاج إلى فترة زمنية لإعدادها كما أن القطاع الخاص ضعيف الإمكانيات و عملية الخصخصة تحتاج إلى سلطة قوية تؤمن بمبدأ تطبيق الخصخصة ,كما أن عملية تفشي الفساد الإداري سببت العراقيل في طريق الخصخصة نتيجة بيع ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص بأبخس الأثمان وإبعاد الخصخصة عن أهدافها التي تسعى لها والمتمثلة بزيادة موارد الدولة (شندي , ٢٠١٠ : ٦) كما أن الإفتقار إلى القوانين والأنظمة المحكمة يعد من أهم العوامل التي أثرت بشكل سلبي على عملية الخصخصة وأن القطاع الخاص يعاني من ضعف القاعدة التقنية والمالية . وعدم قدرته على التدخل في حجم الأنشطة التي يديرها القطاع العام ,وأن أغلب مشاريعه صغيرة وفردية ومن ثم أنه غير قادر على إدارة المشاريع الكبيرة والتي تحتاج مهارات وكفاءات عالية ,كما أن البنى التحتية التي عانى منها الإقتصاد العراقي وتهشيم القاعدة المالية , أثرت

على عملية الخصخصة وعطلت الكثير من الطاقات الإنتاجية , و عدم توفر سوق فاعلة للأوراق المالية يمارس فيها إجراءات بيع الأصول والممتلكات للشركات التي تنوي خصصتها بكفاءة ,

ومن أمثلة التجارب التي فشلت في الخصخصة في العراق هي فشل تجربة خصخصة الكهرباء والتي طبقت بشكل مباشر على بعض مناطق دون الأخرى ومن ثم إرتفاع كلفتها والتي تعارضت مع ما جاءت به الخصخصة في تقديم الإنتاج بأسعار مناسبة ,ومن ثم لاقت رفضاً من قبل الأفراد وكانت بمثابة الصدمة التي تلقاها المواطن نتيجة عدم تجهيز المناطق بالكافي (الجبوري, دراسة منشورة على الرابط الاتي

(<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/2346>)

مما سبق نلاحظ أن السبب الرئيسي لفشل الخصخصة هي الآليات المستخدمة فيها , إذ أن عملية الخصخصة تمت دون وجود قوانين تحمي الملكية الفردية أو قوانين استثمار توفر بيئة استثمارية ناجحة تسمح بتوافد رؤوس الأموال إلى داخل الإقتصاد الوطني وحتى رؤوس الأموال المحلية باتت تخرج من الدولة وكذلك إلتزام المستثمرين الذين تباع لهم المؤسسات العامة بدفع رواتب عدد كبير من الموظفين وعدم السماح لهم بتخفيض رواتب أو تفيض العمالة الزائدة التي غصت بها المشاريع العامة بسبب سياسة التوظيف الحكومي لإغراض وغايات غير إقتصادية فضلاً عن تقشي الفساد الإداري والمالي لدى مؤسسات الحكومة المسؤولة عن عملية الخصخصة , وعدم دعم القطاع الخاص من توفير البنى اللازمة لإقامة المشاريع الخاصة التي من الممكن أن تساهم في تحقيق وتلبية الطلب المحلي , وزيادة أعداد الرافضين للخصخصة بعد أن وجد العاملين فيها الراحة وعدم العمل وتقاضي رواتب كبيرة بدون إنتاجية وغياب الإدارة الواضحة من قبل الحكومة لأنها تهدد مصالحهم الخاصة .

٥- فشل قوانين الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي :

ان الظروف التي حلت بالدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والتي تمثلت بعدم الاستقرار الامني و السياسي سبب عائقا امام الاستثمارات وجذبها لاسيما ان الاستثمارات الاجنبية تكون بعيدة المدى وذات اجال طويلة ومن ثم ان المستثمر الاجنبي يهتم بالوضع الامني واستقرار الوضع كما ان القطاع الخاص كان ضئيلاً نتيجة ضعف الإمكانيات المادية له ومن ثم ضعف مساهمته في تبني إستثمارات , وهناك العديد من المعوقات التي حدت من تفعيل قانون الإستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ تمثلت بضعف الرقابة الحكومية وعدم فاعليتها في تنفيذ المشاريع الإستثمارية , فضلاً عن عدم وجود

مناخ ملائم لإقامة الإستثمارات والذي يعد عامل جذب أو طرد للمشاريع الإستثمارية والتي تعتمد على عوامل مالية ونقدية وإقتصادية ,كما أن العديد من المنتجات المحلية كانت تعاني من ضعف الحماية المقدمة لها من قبل الدولة والتي أنعكست بالأثر السلبي على المستثمرين المحليين (دعدوش ,٢٠١٩ :٣) كما أن إرتفاع التضخم يعتبر من أبرز الأسباب التي تقف دون دخول الإستثمار الأجنبي إلى الدولة إذ شهدت معدلات التضخم إرتفاعا بعد عام ٢٠٠٣ إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تقليل حجم الإستثمارات الأجنبية نتيجة عزوف المستثمرين الأجانب عن عملية الإستثمار داخل الدولة في ظل التضخم ,ومن أهم الأسباب التي أدت إلى فشل قانون الإستثمار رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٣ أنه صادر من قبل سلطة مؤقتة لم تكن لديها الشرعية اللازمة , كما أن قانون الإستثمار رقم ١٣ الذي صدر في عام ٢٠٠٦ لجذب الإستثمار كانت تشوبه بعض نقاط الضعف تمثلت بعدم توفر الضمانات اللازمة في حماية المشاريع من عمليات التأميم ومن ثم ضعف القطاع الخاص نتيجة تخوفه من النهوض بعملية الإستثمارات , وأن قانون الإستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ إستبعد عملية الإستثمار في النفط والغاز والذي سبب عائق أمام قيام المستثمر بالإستثمار في هذا المجال, كما أن تردي البنى التحتية في العراق التي كانت طاردة للإستثمار لاسيما في مجال الطاقة الكهربائية ,ومن المعوقات التي واجهت المستثمرين الأجانب في العراق هي مشكلة تخصيص الأراضي لإقامة المشاريع الإستثمارية نتيجة القوانين المتعددة والتي أربكت المستثمرين ,كما أن عملية الإزدواج والتهرب الضريبي إنعكست بشكل سلبي على الإستثمارات نتيجة الإخلال بقاعدة التنافس بين المشاريع إذ كلما تهربت المشاريع من دفع الضريبة إنخفضت كلفتها الإنتاجية نتيجة إنخفاض المصروفات (المصرفاوي ,١٩٧٣ :٥٣) ومن الأمور الأخرى الطاردة للإستثمار هو تفشي الفساد المالي والإداري في الدولة .ومن ثم غياب العدل بالتعامل وإرتفاع كلفة المشاريع الإستثمارية .

مما سبق يتضح لنا أن من أهم العوامل التي إعتضت مسار تدفق وجذب الإستثمار الأجنبي في العراق هي عرقلة القوانين والإجراءات وتفشي الفساد المالي والإداري وعدم أستقرار الأوضاع الأمنية والتي تهدد المستثمر الأجنبي من أن يستثمر وأختلاف الأفكار والثقافات بين المستثمر الأجنبي والنظرة العامة له داخل الدولة , إذ أن المنظومة القيمية لدى المجتمع العراقي تكره الأجنبي وتعتبره محتل أو سارق للأموال الدولة نتيجة الحروب المتتالية, وعدم وجود مناخ ملائم لإقامة المشاريع وإستثمارها . وأن قوانين الإستثمار جاءت متسارعة لا تتوافق مع الأوضاع التي يعيشها العراق من

مشاكل ومعضلات متمثلة بفوضى وفساد وإنعدام البنى التحتية والتي تحد من إقامة مشاريع استثمارية .

٦- هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج:

أن الأوضاع التي شهدتها الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ وما فيها من عمليات فساد كانت سبباً في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج , إذ أن عملية تقشي الفساد في أجهزة الدولة ولدت خوفاً لدى المستثمرين مما أدى إلى أن يفضلوا الإستثمار في خارج الدولة خوفاً على أرباحهم , كما أن عدم إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية , أثرت بشكل كبير على عملية الإستثمار الداخلي ومنها هجرة الكثير من الكفاءات العراقية خارج الدولة والتي أنعكست بالجانب السلبي على الأنشطة الاقتصادية ومن ثم هروب رأس المال المحلي خارج الدولة , وحرمان الأفراد من الأستفادة من تلك الأموال في تطوير وتنمية الاقتصاد (مشعل , ٢٠٠٨ : ٢٢), ومن جملة الأسباب الأخرى التي أدت إلى هروب رأس المال المحلي للخارج إرتفاع الرسوم الكمركية وعدم وجود التسهيلات التجارية . كما أن عدم توفر مناخ الأستثمار المناسب وعدم ثقة المستثمرين بالإستثمارات المحلية , (سيد علي , ١٩٩١ : ٢٣) كلها عوامل حدت من جذب الأموال في الداخل ومن ثم هروبها . يضاف إلى ذلك القيود والإجراءات وتضارب قرارات الدولة في مجال الأستثمار سببت عائقاً أمام دخول المستثمرين في مجال الإستثمار .

مما سبق نلاحظ أن عملية هروب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج كانت سبباً في تعطيل إستثمار موارد الدولة الاقتصادية والتي إنعكست على القطاع الخاص وحرمانه من أن يستثمر أمواله , إذ أن هجرة الأموال تسبب ضعف الإقتصاد ومن ثم إنخفاض مساهمته بالإنتاج , وأن الفساد المستشري في دوائر الدولة , كان سبباً في قتل الفرص أمام نجاح الإستثمار المحلي وعدم توظيفه ومن ثم هجرة الأموال إلى الخارج , مما جعل الإقتصاد متخلفاً تتحكم فيه مافيات الفساد والتي حدت من تطوير قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق ودعم القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٧- فشل السياسة الضريبية :

تعاني الأنظمة الضريبية في العراق من ضعف حاد في تمويل ورغد الموازنة بالإيرادات بسبب التحديات والعقبات التي واجهتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ من حروب وتدمير والتي أثرت على البنى الأساسية, فضلاً عن الوضع الأمني المربك والإختلالات التي عانى منها الإقتصاد وعدم الإستقرار السياسي كل هذه العوامل أثرت على حجم الإيرادات الضريبية لاسيما في ظل تزايد الإنفاق العام

للدولة وأعتمادها على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة ورफدها بالإيرادات , كما أن عملية الإنفتاح التجاري أثرت على الضرائب بشكل كبير ومن ثم زيادة التهرب الضريبي نتيجة زيادة حركة رأس المال خارج الدولة ومن ثم قيام المكلفين بالتهرب بإستخدام طرق غير مشروعة (ناشد ١٩٩٩: ٢٣):

جدول (١٥)

اجمالي الإيرادات الضريبية ومساهمتها للناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليار دينار

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي GDP
٢٠٠٣	76.5	...	29586	٠.2
٢٠٠٤	159.6	108.6	53235.3	٠.٢
٢٠٠٥	495.3	210.3	73534	٠.٦
٢٠٠٦	591.2	19.3	95588	٠.6
٢٠٠٧	1228.3	107.7	107828	١.١
٢٠٠٨	985.8	-19.7	155636	٠.٦
٢٠٠٩	2050.5	108	139330	١.٤
٢٠١٠	1503.5	-26.6	171957	٠.٨
٢٠١١	2408.2	60.1	211391	١.١٣
٢٠١٢	2633.3	9.3	245186.4	1.07
٢٠١٣	2876.8	9.2	267396	1.07
٢٠١٤	1885.1	-34.4	260610.4	0.7
٢٠١٥	2015	6.8	191716	١.05
٢٠١٦	3861.8	91.6	196536.3	1.9
٢٠١٧	6298.2	63.08	225995.1	2.7
٢٠١٨	5686.2	-9.7	251064.4	٢.2

المصدر: جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للأبحاث والإحصاء, النشرة الإحصائية السنوية, سنوات مختلفة .

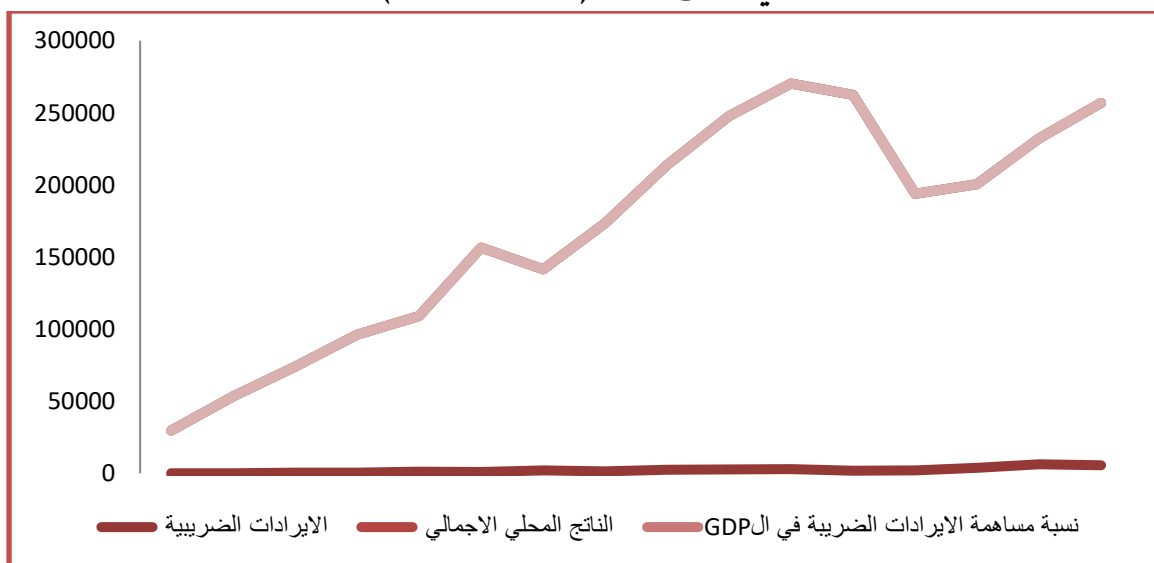
وأن الضريبة في العراق إتصفت بالحيادية نتيجة ضعف دورها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والجدول (١٥) يوضح تذبذب حجم الإيرادات الضريبية إذ بلغت الإيرادات في عام ٢٠٠٣ (٧٦.٥) مليار دينار وهي تعد أقل نسبة طوال مدة الدراسة ويعود سبب الإنخفاض إلى تدهور الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحصيل الضرائب وأخذت الإيرادات الضريبة بالتذبذب طول مدة الدراسة ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت إلى (٢٠٥٠) عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٠٨٪) ويعزى سبب الإرتفاع ليس إلى تحسن وضع الإيرادات الضريبية أو طرق تحصيلها وإنما إلى إنخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ والتي تنعكس بأثرها على حجم الإيرادات النفطية وإنخفاضها ومن ثم لجأت الدولة إلى الضريبة لسد حاجة الدولة من النفقات العامة وتغطيتها (حسن, ٢٠١٦: ٢٩) , وأخذت بعد ذلك الإيرادات بالتذبذب ما بين إرتفاع وإنخفاض حتى وصلت أعلى معدل خلال عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٦٢٩٨.٢) وبمعدل نمو مرتفع بلغ

(٦٣.٠٨٪) وبعد ذلك إنخفضت إلى (٥٦٨٦.٢) مليار دينار عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو سالب بلغ (٩.٧-٪) إذ على الرغم من تزايد الإيرادات الضريبية خلال سنوات الدراسة إلا أن مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جداً لن تتجاوز نسبة ٢٪ إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) (١.٠٨٪) وهي نسبة منخفضة، تدل على اعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية وإهمال الإيرادات الضريبية .

مما تقدم نلاحظ أن الأهمية النسبية لحصيلة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي وفي تمويل الموازنة لم يكن بالمستوى المطلوب على الرغم من تزايد معدلات نموها السنوي، مما يعني تخلف الجهاز الضريبي في العراق نتيجة فشل القوانين الضريبية في أنظمتها، فضلاً عن كثرة الروتين وعدم وجود شفافية وإتصاح الوعاء الضريبي للمكلف مما كان ذريعة لإستخدامه في إبتزاز المشاريع الخاصة وزيادة الحمل الضريبي على البعض والإعفاءات لمشاريع أخرى يمتلكها المتنفذون في الدولة وعادةً تكون غير إنتاجية مثل مزادات العملة والإستيرادات من الخارج والمشاريع الوهمية في تنفيذ الموازنة الإستثمارية.

الشكل (١١)

هيكل الإيرادات الضريبية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٥)

ثالثاً : إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي :

أن إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي جاء نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه حجم الإنفاق الحكومي بالتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية , إذ يعد الإنفاق العام من أهم الدعائم التي تركز عليها الدولة في تحقيق أهدافها , وتنفيذ برامجها والذي يعكس فعالية وقوة الحكومة , لاسيما أن الإنفاق الحكومي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بدأ بالتزايد نتيجة التطورات والأحداث التي مرت بها الدولة من سياسة الإنفتاح وعمليات التوظيف الكبيرة وغيرها من العوامل التي تم التطرق لها سابقاً والتي أنعكست سلباً على القطاع الخاص والبنى التحتية التي تحتاج إلى إعمار (Richard K.Vedder,1998:P2) إذ أن زيادة توسع الدولة في حجم الإنفاق العام يؤدي إلى التأثير السلبي على معدل النمو الإقتصادي والذي بدوره ينعكس على حجم القطاع الخاص ولاسيما الإستهلاك الخاص ومن ثم إزاحته وإرباك السوق نتيجة تأثر الأفراد بتدخلية الحكومة عبر سياستها الإنفاقية . وأن التوسع في الإنفاق الحكومي يتسم بالنمط الإستهلاكي من خلال الإنفاق على عمليات التوظيف الكبيرة التي قامت بها الدولة وزيادة الأجور والمخصصات لإعتبارات سياسية , وأهملت النمط الإستثماري مما أدى إلى إضعاف التنوع الإنتاجي في مختلف القطاعات الأخرى .

مما سبق نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي المفرط لاسيما في الأجل الطويل وتشجيع أنماط التشغيل في الدولة وزيادة أجور ومخصصات العاملين في القطاع الحكومي سيؤدي إلى التأثير المعاكس للقطاع الخاص و ضمور الإستثمار والإنتاج مما ألحق الأذى بالبنى التحتية التي تعد شرطاً في سبيل النهوض بالقطاع الخاص والتأثير على عملية النمو الاقتصادي نتيجة زيادة الطلب الكبير الناتج عن تزايد الإنفاق الحكومي وإن توجه الدولة سيكون زاحماً للقطاع الخاص لاسيما إن القطاع الخاص يعاني من هشاشة الدور الذي يؤديه و أن القطاع الخاص ضعيف الإمكانيات الإستثمارية .

المبحث الثالث

مستقبل القطاع الخاص في العراق

أن الخلل الذي يعيشه القطاع الخاص وتدني نسب إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بسبب التحديات والعوائق التي واجهها أضعفت من أدائه الاقتصادي ولأهمية هذا القطاع لذا تقتضي الضرورة تسليط الضوء على القطاع الخاص العراقي ولاسيما أن تعظيم دور القطاع الخاص وتنميته يمكن أن يسهم في تنشيط حركة الإقتصاد وفك حالة الاختناق الذي تعاني منه الدولة؛ والقضاء على حالة البطالة وتشغيل العديد من الأفراد ، وتنويع المشاريع الهادفة إلى رفع مستوى الإنتاج وأن تعزيز هذا الدور يجب أن يستند على رؤية حقيقية قادرة على إشراف المستقبل وبيان توجهات الدولة نحو ذلك القطاع الخاص وتشجيعه ، لذا يجب التعامل مع القطاع الخاص تعاملأ علمياً جدياً فهو قائم وحقيقي بحيث لايمكن شطبه وهو قطاع عامل ومن ثم له صفات ومعال خاصة به ، ومن أجل إعطاء رؤية مستقبلية عن القطاع الخاص في العراق سنقوم بعرض سيناريوهات حول القطاع الخاص لبيان هامشية دور القطاع الخاص في ظل سيطرة الدولة عليه وبيان أهم الصعوبات التي إعتضت طريقه وحدث من دوره في ظل إستمرار توجهات الحكومة بزيادة إنفاقاتها نحو مستوى التوظيف وبيان إنعكاسه على القطاع الخاص وكما يلي :-

السيناريو الأول :- الإستمرار في زيادة التوظيف والإنفاق

أن إستمرار الدولة بزيادة التوظيف الحكومي تعد نتيجة مرجوة من عملية قيامها بالإنفاق على القطاع العام ولاسيما إن الحكومة العراقية تميزت بسياستها الإنفاقية وبالأخص التشغيلية دون الإستثمارية من خلال رفع أجور ورواتب موظفيها في القطاع العام وتدني مستوى النفقات الإستثمارية بسبب ضعف البنية التحتية وإهمال الدولة لهذا الجانب الذي يساهم بدعم القطاعات الصناعية ومن ثم هذا السيناريو يعني بمثابة الرجوع إلى القطاع العام والإعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا الافتراض مخالف للواقع الذي عليه الإقتصاد العراقي الذي إعتد وصفه صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي بعد التغيير في عام (٢٠٠٣) ، فضلاً عن المشاكل التي واجهت الإقتصاد العراقي بسبب مشاكل الدولة الريعية التي كانت توجهاتها للقطاع العام على حساب القطاع الخاص ،ولهذا أصبح الإقتصاد هشاً أمام الصدمات الخارجية فيواجه مشاكل حقيقية بحيث لا

تستطيع الدولة من تغطية نفقاتها العامة المتضخمة بسبب تهرل القطاع العام الذي يعاني من البطالة المقنعة الذي صار يثقل كاهل الإقتصاد وخصوصاً عند انخفاض أسعار النفط الخام، والذي يعد بمثابة التحدي الكبير أمام الدولة العراقية لإرتباط الجهود التنموية بتدفقات النفط ، ففي حال بقاء الدولة على التوظيف وزيادته سينعكس بالجانب السلبي على القطاع الخاص والذي يعاني من إهتمام الدولة له ، وإفتقاره للدعم المادي ولاسيما أنه قطاع ضعيف في الإمكانيات المادية وعدم قدرته على توفير الضمانات للأفراد بسبب عدم تفعيل قانون العمل في القطاع الخاص والذي يعد أحد الأسباب في جعل أغلب الأفراد يفضلون العمل في القطاع العام على حساب العمل في القطاع الخاص بسبب المزايا التي يقدمها القطاع العام والتي تكاد تكون معدومة في القطاع الخاص والتي تتمثل بالإستقرار الوظيفي والتي تعد من أهم الضغوط التي يتعرض لها العاملون في القطاع الخاص، لذا لا بد من تحويل جزء من الإمتيازات المخصصة للقطاع العام من رواتب ومخصصات وترقيات في العمل إلى القطاع الخاص للتقليل من مستوى الفجوة في الرواتب ما بين القطاعين والعمل على إنشاء مؤسسة مالية لدعم الإستثمار في القطاع الخاص وبالذات في المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تقليل البطالة وإنشاء مناطق اقتصادية حرة تتمحور حول نشاط قطاعي يختص بالسلع الزراعية وأخرى بالسلع الصناعية وتوفر لها المستلزمات الأساسية فضلاً عن بناء جهاز مصرفي يعمل بطرق حديثة ويسهل عملية الإقراض والإقتراض على وفق شروط سهلة وميسرة .

إذ واجه القطاع الخاص في الإقتصاد العراقي ظروف إقتصادية و سياسية وإجتماعية متشابكة وبقي يعاني من مشاكل حقيقية وواقعية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وإنعكس ذلك من خلال مساهمته الضعيفة والغير فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي، وإن اللافت في القطاع الخاص العراقي لا سيما في المدة التي سبقت التغيير في عام (٢٠٠٣) إرتباط وتبعية مصالح هذا القطاع إرتباطاً مباشراً بالدولة وهو إنعكاس لطبيعة النظام الاقتصادي المركزي الذي ساد العراق قبل هذه المدة حيث إن الدولة هي رب العمل الأول في العراق بل الطرف الأساسي الذي يتيح الفرص للقطاع الخاص للقيام بنشاطاته الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً.

كل هذا أرجع العراق مجدداً باتجاه التوجهات القديمة القائمة على هيمنة الدولة الأمر الذي أصبح التعيين في إحدى دوائر الدولة والحصول على وظيفة حلم كل الشباب في سن العمل سواء الخريجون او العمال وحتى العمالة العادية الامر الذي حرم القطاع الخاص من هذا الجانب ، ولا بد

من الإشارة إلى أن القطاع الخاص في العراق واجه مجموعة من التحديات التي أضعفت أدائه ورفعت كلفته الإستثمارية في مواكبة التطورات، والتي تمثلت بقصور البنى التحتية المشجعة للإستثمار، وضعف الجوانب القانونية والتنظيمية والتي تعد بمثابة تحديات ذاتية يواجهها القطاع الخاص بالداخل ومن ثم إزاحته عن إنشاء مشاريعه التي ربما تستوعب الأيدي العاملة والكفاءات التي هاجرت للخارج خوفاً على أموالهم بسبب غياب ثقتهم بالدولة التي تقتصر إلى قوانين وتشريعات وإنتشار حالة الفساد والفوضى التي تعيشها الدولة في حين تمثلت التحديات الخارجية بمتطلبات العولمة والتي تحتاج أساليب تسويق متميزة من أجل النفاذ إلى الأسواق الخارجية لاسيما أن القطاع الخاص بالعراق ضعيف ومحدود الإمكانيات ومن ثم غير قادر على مواجهة السوق الأجنبية ومنافستها .

السيناريو الثاني :- العمل الخاص هو الأساس في نشوء وتكون الإقتصاد الوطني

ويتم ذلك من خلال العمل على بقاء السياسة الإقتصادية التي تعمل على وفق إقتصاد السوق الحر الذي يتيح للأفراد حق الملكية الخاصة في إدارة الأنشطة الإقتصادية ومن ثم تمهيد الطريق للقطاع الخاص من أن ينمو والتقليل من سيطرة القطاع العام والبنية الهيكلية للمجتمع العراقي التي تسير بمنطق الإقتصاد الإشتراكي الداعي إلى جعل القطاع الخاص مرتكزاً ثانوياً وهيمنته على كافة القطاعات الإقتصادية .

وعليه لابد من تفعيل القطاع الخاص والأعتماد على الذات في إدارة الأنشطة بدلاً من الأعتماد على الدولة ، ويتم ذلك من خلال إنشاء وإقامة المشاريع الخاصة، وخلق مؤسسات تنموية تختص بتقديم القروض لصغار المستثمرين وبأسعار فائدة منخفضة بدءاً من القطاع الزراعي بإعتباره قطاع أولي حيث تتطوي في ظلّه الكثير من الحقول والمزارع والشركات التي تمارس نشاطاً إقتصادياً متنوعاً في القطاع الزراعي منها حقول الدواجن، وشركات تربية العجول والأغنام، والصناعات الغذائية ذات العلاقة بالزراعة، وحقول تربية الأسماك، وتربية الأفراخ، ومزارع الحبوب والفواكه والخضر وغيرها من المنتجات التي يمكن لها أن تساهم بنسبة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي .

من خلال ما تحققه من قيم مضافة في الإقتصاد القومي, فضلاً عن مساهمتها الفعالة في سد الطلب المحلي من المنتجات الغذائية ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في العراق, إذ أن تقليص دور الدولة وتخليها عن بعض الأنشطة , سيؤدي إلى زيادة إستحواذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من عملية الإنتاج ومن ثم زيادة كفاءة إستخدام الموارد وتحقيق نمو ديناميكي يوفر للقطاع الخاص أفضل الفرص لتوسيع نشاطه وبما يعود بالفائدة على الأنشطة الإقتصادية والتخفيف من الضغوطات التي تواجه الدولة والقطاع العام وعليه من أجل قيام الدولة بتبني وإحتضان القطاع الخاص ينبغي أن تشاركه بإدارة الأنشطة الإقتصادية لتخفيض كلف قيام المشاريع لاسيما أن للدولة تأثير كبير بحكم السياسات والتشريعات التي تملكها إذ بمشاركة القطاع الخاص سيكون للحكومة قدرة في التصور على توفير البيئة المناسبة للإستثمار وعليه يجب العمل على وضع برامج متخصصة لتفعيل القطاع الخاص في الإقتصاد العراقي وكما يلي :-

البرنامج الأول : تشريعات وحماية حقوق الملكية

قبل البدء بأي برامج تخص دعم وتشجيع القطاع الخاص لابد من وجود غطاء تشريعي متكامل عن دعم وحماية حقوق الملكية والملكية الخاصة والتعاقد الخاص ويكون ذلك من خلال الإلغاء المباشر للقوانين التي تدعم الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة في هذا المجال يجب على الحكومة العراقية القيام بخصخصة القطاع العام بشكل كبير وبصورة سريعة , عبر مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بعملية تحويل ممتلكات الدولة العامة إلى القطاع الخاص , وخاصة في ما يتعلق بتشريعات ملكية الأرض الزراعية وحقوق الملكية على اعتبار أنهما أساس عملية الخصخصة. ويتم خصخصة الأراضي الزراعية والإسكان والمشاريع الصغيرة ونصف الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الأسهم مع إعطاء الأولوية للعاملين فيها , وكذلك يجب على الحكومة تشريع برامج إفلاس الشركات وقوانين ضمان التنفيذ .

البرنامج الثاني : تنشيط الإستثمار الاجنبي

يجب على الحكومة إصلاح قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر وتعديله ليشكل إعادة النظر بمجمل التشريعات الإستثمارية القديمة , إذ يتم تشريع إعفاءات على أرباح الشركات ورؤوس الاموال من الضرائب شريطة أن يعاد إستثمارها مرة اخرى في مشاريع جديدة , وأن تقوم الحكومة بفرض قيود

على الإستثمار الاجنبي في المشاريع الحساسة مثل الدفاع والطاقة , وعليها رفع الحضر على ملكية الأراضي من قبل الأجانب , يضاف لذلك يجب تشريع قانون جديد يزيد من السموات الضريبة للمشاريع الأجنبية تصل إلى نسب مرتفعة للشركات التي تعتمد العمالة المحلية من أجل إمتصاص البطالة وكذلك المشاريع الأجنبية في مجال الصناعات التحويلية التي تعتمد المدخلات المحلية .

البرنامج الثالث :إصلاح السياسات الاقتصادي

على الحكومة العراقية القيام بمجموعة من الإصلاحات في السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية والتجارية. وفي هذا الصدد وعلى صعيد إصلاح السياسة النقدية يجب على الدولة القيام بتعويم العملة الوطنية وإيقاف نزيف العملة الأجنبية عن طريق نافذة العملة وكذلك خصخصة جميع المصارف الحكومية , وإصلاح الجهاز المصرفي بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال المشورة والمساعدات الإنمائية والتقنية, وخصخصة البنوك المتخصصة (الزراعي والعقاري والصناعي) وإنشاء أسواق مالية متطورة وذات تقنيات عالية يحكمها تشريع قانوني يميل نحو السموات الضريبية لرؤوس الأموال الوافدة إلى داخل الدولة والمتجهة نحو الإستثمار الحقيقي المباشر .

أما فيما يخص السياسة المالية ومن أجل الحد من عجز الموازنة على الحكومة القيام بعملية خفض النفقات التشغيلية وتقليص الإعانات لكونها أغلبها تحوم حولها الشبهات والفساد وخاصة مفردات البطاقة التموينية, وكذلك يتم إصلاح النظام الضريبي من خلال تشريع نظام جديد للضرائب , إذ يكون واضحاً وشفافاً وغير قابل للتخمين والإجتهاد من قبل المحاسبين ويصبح مدعاة للفساد.

أما في ما يتعلق في السياسة التجارية على الحكومة تبني نظام التجارة الحرة , ولكن عبر إتفاقيات مع دول الجوار الإقليمي يحكمها المصلحة الوطنية أولاً وليس على حساب المنتج المحلي والصناعات الناشئة وتدخل حيز التنفيذ بعد أنقضاء مدة عشر سنوات إنتقالية سيتم خلالها رفع الحواجز الكمركية تدريجياً حتى يتمكن العراق من الحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية خاصة مع الدول المتقدمة أو مع منظومة الدول الخليجية.

البرنامج الرابع:- تفعيل دور القطاع الخاص في زيادة وتوسيع الإستثمار :-

يعد الإستثمار أحد أهم المتغيرات الإقتصادية التي تساهم بعملية التنمية وإن سبب ضعف وتردي عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية في العراق تعزى إلى غياب الدور المهم للجوانب البشرية والمادية للإستثمار ,وعليه يمكن للقطاع الخاص العمل على زيادة وتوسيع الإستثمار وإستغلال إمكانياته وخبرته في هذا المجال لاسيما وأن هناك فرصاً إستثمارية متنوعة وغير مستغلة في مختلف القطاعات في العراق, والتي بالإمكان إستغلالها من قبل الإستثمار الخاص المحلي في ظل وجود بيئة إستثمارية ملائمة ومشجعة على ذلك, كذلك ينبغي إصلاح القطاع المالي وتحسين أداء النظام المصرفي من خلال توسيع خدماته وتشجيع دخول القطاع الخاص فيه, وبالإمكان الإشارة إلى أهم الآليات والإصلاحات المقترحة لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال الإستثمار الزراعي والصناعي والخدمي وذلك من خلال العمل على تحقيق الآتي:-

- ١- العمل على تعديل التشريعات والقوانين وتضمينها لتعزيز مساهمة النشاط الخاص.
- ٢- أعداد خرائط بفرص الاستثمار الزراعي المتاحة وفي مختلف المجالات الزراعية .
- ٣- ضرورة تطوير الأجهزة القضائية وتوفير أنظمة قضائية ذات مقدرة عالية على الفصل في القضايا الاستثمارية والتجارية بالسرعة المعقولة وبتكاليف ملائمة وتسهيل الحصول على إجازة الإستثمار.
- ٤- تسهيل الإجراءات المطلوبة لتصديق المشاريع وتنفيذها والعمل على توفير التمويل طويل الأجل لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ,وشمولها بقوانين تشجيع الإستثمار .
- ٥- إدخال مفهوم المنح الاستثمارية في قوانين الإستثمار
- ٦- تنظيم ملكية الأراضي الزراعية والصناعية والخدمية وإحداث تغييرات من شأنها تحقيق أكبر قدر من المستفيدين من توزيع الأراضي للأغراض كافة.
- ٧- التوسع في إستصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المستثمرين الزراعيين وتنفيذ مشاريع مكافحة التصحر .

٨- دراسة الفرص الإستثمارية المتاحة في العراق من خلال عقد اللقاءات وورش العمل والمعارض الزراعية والصناعية , والتركيز على الترويج للفرص الإستثمارية الناجحة والتي نفذت في دول مشابهة لظروف العراق, ولاسيما الظروف الطبيعية والمناخية

٩- توفير قوانين وتشريعات التأمين الزراعي والصناعي والخدماتي وتطبيقه وفق الأسس المالية والفنية والإدارية والتنظيمية السليمة كما هو معمول به في دول العالم المتقدم ..

١٠- توفير القروض الإستثمارية وتسهيل إجراءات الحصول عليها بأسعار فائدة مخفضة أو رمزية وزيادة مدد السداد .

١١- إنشاء صناديق أو بنوك متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة.

١٢- إلغاء القيود على التجارة الداخلية والخارجية مع وضع التشريعات اللازمة بحماية المنتج المحلي.

البرنامج الخامس:- دور الاستثمار الخاص في تنمية وتطوير الصناعة والزراعة في العراق

إن عملية تأهيل دور القطاع الخاص في تحقيق الإستثمارات تتطلب تبني أنظمة تجديد وتطوير ورفع كفاءة الإنتاج وتصحيح الاختلالات , ولاسيما أن الإستثمار يرتبط بشكل كبير بالإقتصاد والذي يمكن من خلاله أن نقيس حجم وأنتاجية الدولة بمقدار إستثماراتها ومن ثم يبرز دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير الصناعة والزراعة والتي تعد من أهم الركائز الأساسية لكل دولة من خلال التوسع في تخصيص وتوجيه الإستثمارات نحو هذه الصناعات, وإعطائها مكانة مهمة في مجال توفير السلع الأساسية للسكان, كصناعة المنسوجات والورق والبتروكيمياويات وصناعة الألبان والسكر وغيرها الكثير وذلك من خلال تشجيع الإستثمار الخاص نحو مثل هذه الصناعات بما تتسم به من معوقات ومشكلات كتخلف الطرائق الإنتاجية وصغر حجم وحداتها, فضلاً عن عدم كفاية المواد من السلع الزراعية (المدخلات) والتي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل مباشر وتجعل المنشآت تعمل في مستوى أقل من طاقتها الإنتاجية وفي ظل معايير غير إقتصادية, وهذا ينطبق على ما حصل في مصانع السكر في الموصل الذي يعتمد على البنجر السكري ومعامل التعليب في محافظة كربلاء ومعامل صناعة الألبان, ناهيك عن عدم توافر المواد الأولية, فإن أغلب المنشآت الصناعية الزراعية

تعمل بتكنولوجيا قديمة ومتخلفة وفي مختلف جوانب العملية الإنتاجية (الإنتاج والتعليب والخزن والتسويق والدعاية والإعلان)،

لذا فإن المنتج يمتاز برداءة نوعيته وإنخفاض قدرته على منافسة السلع المستوردة، كما إن الصناعة هي الأخرى لم تستطع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكين والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار إستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وبالعلة الصعبة مما شكل ضغطاً على ميزانية الدولة.

وهنا يبرز دور الدولة في تسهيل أهم العوامل المشجعة للإستثمار في القطاع الخاص لغرض النهوض والإهتمام بالزراعة والتي تشكل قاعدة وركيزة أساسية في تحقيق عملية التنمية وبما يخلق جو من المنافسة والعمل على تنشيط المصارف الصناعية من خلال تطوير إجراءات السلف والقروض لهم والتقليل من نسب الفائدة، وبما يساهم في تقليل العبئ على المنتجين المحليين في تخفيض الكلفة و تصريف المنتجات في الأسواق وضرورة العمل على توفير بنى إدارية بعيدة عن روتين الإجراءات والتعقيدات من خلال العمل على إصلاح الانظمة الضريبية.

البرنامج السادس :- دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات الصناعية والزراعية العراقية

نظراً لأهمية الصادرات التي تعكس إنتاجية الدولة وقدرتها على النفاذ للأسواق الأجنبية ومن ثم إستقطاب العملة الأجنبية للداخل فعليه لابد من الإهتمام بهذا الجانب الحيوي والتقليل من حدة الإختلالات التي يعاني منها الميزان التجاري العراقي الناتج عن تفوق الجانب الإستيرادي بسبب سياسة الإنفتاح التي إنتهجتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ لذا يبرز دور القطاع الخاص في تطوير وتنمية الصادرات من محاصيل ومنتجات صناعية و زراعية متنوعة من خلال ما يأتي :-

١- تطوير نظم التسويق المتخصص، وذلك من خلال الإنتاج وفقاً لرغبة المستهلك وحسب الكميات المطلوبة في السوق، فضلاً عن الإلتزام بالجودة والنوعية والتوقيت وإكتساب المرونة في التمكن من إقتناص الفرص التسويقية في الأسواق العالمية، ومواكبة المزيج التسويقي للإحتياجات الخارجية، وزيادة المقدرة على إمتصاص وتقليل آثار الصدمات والتقلبات الخارجية .

ولتحقيق ذلك ينبغي إقامة البنى التسويقية الضرورية من طاقات تخزين مبردة ومكيفة، ومحطات الفرز والتوزيع والتعليب، ووسائل النقل المناسبة وغيرها، وتطوير عناصر الترويج المختلفة ولاسيما

في مجالات الإعلان والتعبئة والتغليف وبطاقات البيان (Labeling) ، وتميز السلع بإستخدام الماركات التجارية (Branding) وتعريف المستهلك بالسلعة، فضلاً عن تأسيس الجمعيات و شركات التسويق المتخصصة .

٢- تأسيس هيئة لتنمية الصادرات تكون مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، بغية جعلها نقطة إرتكاز للمصدرين تزودهم بكل المعلومات و الدراسات عن الأسواق الخارجية.

٣- تنسيق العمل ما بين المصدرين والمنتجين بحيث يتم الإيعاز إلى المنتجين نحو إنتاج منتجات زراعية خاصة بالتصدير , وذلك من خلال التعاقد المسبق للمصدرين مع المنتجين لإنتاج هذه السلع.

٤ -دراسة أسواق التصدير الزراعية المحتملة وإنشاء قاعدة معلومات عنها.

٥-الإستفادة من الشراكة مع شركات أجنبية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

البرنامج السابع :- مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القدرة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية في العراق.

تعرف القدرة التنافسية بأنها (الدرجة التي تستطيع من خلالها الدولة في ظل أسواق حرة وعادلة من إنتاج السلع والخدمات في الأسواق الدولية، والتي يستطيع من خلالها على المنافسة النوعية والسعرية في الأسواق المحلية والعالمية وفي ذات الوقت تحافظ على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل). (Organization of Economic,1992:237)

يتضح من التعريف السابق ضرورة إستمرار نجاح المنافسة في الأجل الطويل، كشرط لتحقيق القدرة التنافسية، مما يعطي التعريف طابعاً ديناميكياً وكذلك إستخدامه لفظة الحرية والعدالة في الأسواق الدولية مما يعني إزالة كل أنواع القيود عن الإستيرادات وعدم تقديم أي دعم للصادرات.

حيث في ظل إشتداد المنافسة الدولية ونشوء التكتلات الإقتصادية الكبرى مثل الإتحاد الأوربي أصبح ليس بالإمكان تحقيق زيادة في الصادرات العراقية أو منافسة تلك المنتجات المستوردة من دون وجود جهات منافسة محلية تمتلك قدرة تنافسية جيدة في المجال الزراعي والصناعي، ولتعزيز هذه القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العراقية في الأسواق المحلية والخارجية يقتضي الأمر قيام الدولة بدعم القطاع الخاص، أو الإبقاء على بعض أنواع الدعم الزراعي للقطاع الخاص ولإسيما في المراحل الأولى إلى أن يقف القطاع الخاص على قدميه بحيث يمكنه الإعتماد على إمكانياته الذاتية في تطوير قدراته التنافسية الإنتاجية والتجارية، فضلاً عن مجموعة من العوامل الأخرى التي لا بد من

مراعاتها لتحقيق القدرة التنافسية السعرية والنوعية للقطاع الخاص الزراعي ومن أهمها الإدارة الكفؤة والتعليم والتدريب والزيارات للعملاء والسرعة في التعاقد والإتفاق وتوفير المحزونات للإمدادات والتنسيق الرأسي بين المنتجين والمسوقين المحليين وبين المصدرين والمستوردين، والتغير التكنولوجي الذي يعد أحد العوامل الأساسية لتحقيق النمو وزيادة الإنتاجية .

كما ينبغي التركيز أولاً على تلبية متطلبات المواصفات العالمية والمحلية من السلع والمنتجات وتحقيق ميزة نسبية في إنتاجها كالخيول العربية الأصيلة، والأغنام ، وبعض الأنواع الخاصة من التمور والرز العنبر، فضلاً عن ضرورة الإهتمام بالتعبئة والتغليف بالشكل الذي يحقق للسلعة ميزة تنافسية خاصة وأن توجه الحكومة إلى توفير نظام للسلف الزراعية للفلاحين يؤدي إلى النهوض بمستوى المنتج والتخفيف من حدة البطالة المستحقة من خلال دخول الفلاحين في استثمار المشاريع والتي تضمن ديمومه عملهم وسد حاجة المستهلك من المنتجات الزراعية .

وهناك الكثير من الأسباب التي تحتم التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص وإعطائه الأولوية بدلاً من القطاع العام على المنافسة في السوق الداخلية والخارجية منها:

١-التخفيف من حدة العبئ عن ميزانية الدولة، من خلال تمكين القطاع الخاص من الإعتماد على نفسه في ابتكار الطرائق الإنتاجية الملائمة والإعتماد على نفسه في توفير المستلزمات الضرورية للعمليات الإنتاجية المختلفة، مما يسهم في تخفيض نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة وبالتالي تخفيف جزء من العبء الملقى على كاهلها.

2- تنويع وتنمية مصادر الدخل القومي، بحيث يستحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل القومي ، من خلال الإهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المدرة للدخل .

3-تقليل تكاليف الخدمات والإنتاج وتقليل المدة اللازمة للإنتاج، ذلك أن المنافسة تعمل على تحسين طرائق الإنتاج وتشجع عملية نقل وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتوطينها محلياً مما ينعكس على إنخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المحاصيل المنتجة وتقليل الفاقد منها .

٤-إستغلال رأس مال القطاع الخاص الزراعي، بدلاً من توجيهه إلى خارج العراق، حيث تشجع المنافسة على إقامة مشاريع إستثمارية كبيرة تتمتع بوفورات داخلية وخارجية مما يسهم في تخفيض كلف الإنتاج .

الاستراتيجيات والتوصيات



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات :

١- السياسة المالية في المدة من التأسيس حتى الجمهورية الاولى كانت تراعي المؤسسات الخاصة ولا تتراحمها وكانت موجهة في أغلبها نحو البنى التحتية والخدمية , كما إن السياسة المالية في المدة من الجمهورية الاولى حتى دخول العراق في الحروب والعقوبات كانت موجهة نحو بناء المؤسسات العامة وتأمين القطاع الخاص وتفتيت الملكية الزراعية وإلغاء حقوق الملكية تحت عنوان المصلحة العامة وتحول نمط التنمية وفق الفكر الاشتراكي .

٢- إن السياسة المالية خلال فترة الحروب في العراق كانت ذات توجه نحو دعم المستهلك على حساب المنتج حفاظاً على الامن الداخلي لانشغال الدولة آنذاك في حروب خارجية فكانت سياسة دعم اسعار السلع الرئيسية وخاصة التموينية سببا في هجرة مهنة الزراعة

٣- إن السياسة المالية في فترة العقوبات الدولية اعتمدت على طريقة تنقيد الدين أي الإقتراض المباشر من البنك المركزي في ظل هامشية السياسة النقدية وتبعيتها الكاملة للسياسة المالية , والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة العامة الناجم من جراء توقف صادرات النفط ، و قد أدت هذه السياسة إلى الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم .

٤- إن السياسة المالية في مدة بعد التغير والتحول نحو النظم الديمقراطية كانت توجه أغلبها نحو التوظيف الحكومي والإنفاق على المشتريات الحكومية وزيادة الدخل ومن الواضح أن أغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية ,مقابل انخفاض حجم النفقات الاستثمارية طيلة مدة الدراسة مما يعكس مستوى الإختلال في هيكل الاقتصاد العراقي وإنعدام الطاقة الإنتاجية لإستيعاب النفقات الإستثمارية .

٥- تغلب الإيرادات النفطية على الإيرادات الأخرى خلال مدة الدراسة وأخذها الحصة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للدولة مقابل ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى مما يكشف لنا أن العراق دولة ريعية بإمتياز .

٦- إن سياسة الإنفاق الكبيرة التي أتبعها الدولة العراقية, وقيامها بتوظيف العاملين في القطاع الحكومي بدون إنتاجية تذكر خدمة لمصالحها السياسية , كانت سبباً في إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في العراق .

٧- إن ضعف القطاع الخاص العراقي ناتج عن تقادم الوسائل والإمكانات المادية اللازمة والضرورية للإنتاج وعدم تقديم الدعم المعنوي والمادي من قبل الحكومة, فضلاً عن فشل الأنظمة الضريبية وزيادة عملية التهرب الضريبي بسبب عمليات الفساد.

٨- إن هروب الأموال والكفاءات الشابة إلى الخارج جاء نتيجة عدم الثقة والتخوف من قبل الأفراد على أموالهم بسبب غياب القوانين والتشريعات التي تفقر لها الدولة , فضلاً عن غياب البيئة الملائمة التي يمكن أن تشجع على الإستثمار في الداخل .

٩- عدم وجود روابط أمامية وخلفية بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق مما أدى إلى ضعف الارتباط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية ,نتيجة إهمال وأستهانة الحكومة بهذا القطاع فضلاً عن فشل قوانين الإستثمار بسبب عدم وجود رقابة حكومية لها .

١٠- إن السبب الرئيسي وراء فشل الخصخصة هي كمية العمالة المفروضة على المستثمر الخاص وطريقة الخصخصة و تفشي عمليات الفساد الاداري والمالي من قبل الحكومة, وزيادة أعداد الرافضين للخصخصة والسياسات الداعية للإصلاح الاقتصادي وغياب الإدارة الواضحة من قبل الحكومة لإن تهدد مصالحهم الخاصة .

ثانياً :-التوصيات

١. في ظل الفلسفة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وهي التحول من الفكر الإشتراكي الى الفكر الرأسمالي ينبغي العمل على توجيه السياسة المالية نحو بناء القطاع الخاص كونه يمتلك القدرة في استيعاب القوى العاملة ,فضلاً عن الموارد الأخرى .
٢. على الحكومة العراقية تغادي الحروب عن طريق إستخدام الدبلوماسية والوساطات الدولية سواء كانت خارجية أم داخلية ,كونها ذات آثار سلبية في تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية ومنها السياسة المالية .
٣. مواجهة سياسة الانفاق الكبيرة التي اتبعتها الدولة العراقية نتيجة التوظيف الغير مدروس للأيدي العاملة من خلال تحسين وتنمية القطاع الخاص وجعله الركن الأساسي لتشغيل الأيدي العاملة والخبرات المتأتية سنوياً من الجامعات والمعاهد العراقية ، وبالتالي القضاء تدريجياً على البطالة السائدة .
٤. ضرورة البحث عن مصادر دخل أخرى في تغذية الإيرادات العامة للدولة ,والتقليل من الإعتماد على المورد النفطي لاسيما إن الإيرادات النفطية عرضة لتقلبات الأسعار التي تشهدها السوق ,الأمر الذي يجعلها متذبذبة ويتم ذلك من خلال إصلاح الأنظمة الضريبية في العراق .
٥. ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية.
٦. العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال؛ من خلال الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل لضريبي فتعميم أستعمال الإعلام الآلي سيخفض من التهرب والغش الضريبي , و تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية
٧. على الحكومة العراقية توفير بيئة آمنة في جذب رؤوس الأموال والكفاءات العلمية المهاجرة إلى الخارج , والإنتفاع منها في تعزيز الإنتاج المحلي وتوسيع المشاريع الهادفة والأستفادة من الطاقات الشابة في الداخل ,مع سن تشريعات تؤمن وتحافظ على حقوقهم.

٨. يمتلك القطاع الخاص في العراق قدرات ومؤهلات مالية وبشرية غير مستغلة وعليه لابد من تقوية الارتباط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية الحكومية من أجل الإرتقاء بالاقتصاد العراقي من خلال عقد بروتكولات تعاون بين القطاع العام والخاص للاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوفرة لدى القطاع الخاص .



المصادر العربية :-

أولاً :- القرآن الكريم

ثانياً :- الكتب العربية :

- ١- أدوين مانسفيلد, وناريمان بيهرافيش, علم الاقتصاد, ترجمة ونشر: مركز الكتب الأردني, عمان, ١٩٨٨ .
- ٢- -المرصفاوي ,حسن صادق ,التجريم في تشريعات الضرائب ,دار المعارف ,القاهرة ,الطبعة الاولى , ١٩٧٣
- ٣- باسم عبد الهادي حسن ,السياسات الاقتصادية في العراق ,التحديات والفرص تموز ٢٠٢٠ .
- ٤- الببلاوي حازم ,دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ,دار الشرق ,القاهرة -الطبعة الاولى , ١٩٩٥
- ٥- بول سامليون ود. ويليام نورد هاوس -الاقتصاد -ترجمة هشام عبد الله ط٢ -الاردن -الاهلية - ٢٠٠٦
- ٦- بيتر بينكي و ديفيد بريستينكو , طريقة التفكير الاقتصادي , ترجمة ليندا الحمود , مصباح الحرية ٢٠٠٨
- ٧- الخطيب وشامية , خالد شحادة واحمد زهير , اسس المالية العامة , دار وائل للنشر , ط - ٤ , عمان ,الاردن ٢٠١٢ .
- ٨- خير الدين , حسيب ,تقدير الدخل القومي في العراق ,بيروت ,دار الطليعة , ١٩٦٨
- ٩- د. رمزي زكي ,الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة نحو فهم افضل ,الطبعة الاولى ,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ١٩٨٦
- ١٠- دراز حامد عبد المجيد ,السياسات المالية ,الدار الجامعية ,الاسكندرية , ٢٠٠٢
- ١١- -دراز حامد عبد المجيد ,حجازي المرسي السيد ,ايوب سميرة ابراهيم ,مبادئ الاقتصاد العام (القسم الثاني),الدار الجامعية ,الاسكندرية ,مصر , ٢٠٠٩ .

- ١٢- الدعيمي, عباس كاظم, السياسات النقدية والمالية, اداء سوق الاوراق المالية, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠ .
- ١٣- الرازي, محمد بن ابي بكر, "مختار الصحاح", دار الكتاب العربي, بيروت, ١٩٨١ ,
- ١٤- الربيعي, رجاء, دور السياسة المالية والنقدية في الحد من الركود التضخمي, دار امنة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٣
- ١٥- السامرائي, سعيد عبود, السياسة المالية في العراق, الطبعة الاولى, مطبعة القضاء. النجف الاشرف, ١٩٧٦
- ١٦- سعدي ابراهيم, ميزانية الدولة, الطبعة الاولى, مطبعة المعارف, بغداد ١٩٥٧ .
- ١٧-سلمي, عبد الستار عبد المجيد, حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٥ .
- ١٨-السيد علي د. عبد المنعم, مدخل في علم الاقتصاد :مبادئ الاقتصاد الجزئي, جامعة الموصل , مديرية مطبعة الجامعة , ١٩٨٤ .
- ١٩- العروي , عبد الله ,مفهوم الحرية -بيروت دار البيضاء -المركز الثقافي العربي ,ط٦- ٢٠٠٢
- ٢٠- العلي عادل, المالية العامة والتشريع الضريبي, الطبعة الثانية, اثناء للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١١ .
- ٢١- العيسى, السيد علي, عبد المنعم, نزار سعد الدين, النقود والمصارف, الاسواق المالية, الطبعة الثانية, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان الاردن, ٢٠٠٤
- ٢٢- القرشي , القرشي, تطور الفكر الاقتصادي, دار وائل للنشر, الطبعة الاولى, ٢٠٠٨
- ٢٣- الكايد, محمد احمد, الادارة المالية والدولية والعالمية -التحليل المالي والاقتصادي, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع -عمان (الاردن), الطبعة الاولى, ٢٠١٠
- ٢٤- كنهث كاتزمان, قياس الامن والاستقرار في العراق, ترجمة مركز العراق للأبحاث, ط١, ٢٠٠٨ .
- ٢٥- مايكل, ايجمان, الاقتصاد الكلي النظرية واليات, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ, السعودية- ١٩٩٩.

- ٢٦- محسن ,ضحى رحيم ,السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣ مشكلات وامكانية الحل ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , ٢٠١٨ .
- ٢٧- المعماري ,عبد الغفور حسن كنعان , نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي ,جامعة الموصل ,العراق ١٩٩٣
- ٢٨- ناشد ,سوزي عدلي ,ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات الدول النامية ,منشورات الحلبي الحقوقية ,لبنان , ١٩٩٩
- ٢٩- النسور ,أياد عبد الفتاح ,اساسيات الاقتصاد الكلي ,الطبعة الاولى ,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن , ٢٠١٢
- ٣٠- النصيري ,عبد الرزاق احمد ,نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ,بغداد: مكتبة البقعة العربية , ١٩٨٨ .
- ٣١- نعومي كلاين ,عقيدة الصدمة , ترجمة نادين خوري , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , الطبعة الثانية , ٢٠١١
- ٣٢- هشام ألياس شعلان ,آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , العراق , ٢٠٠٤ .
- ٣٣- هوشيار معروف المنظم الاقتصادي وريادة التنمية الصناعية , بغداد , مجلة كلية المنصور الجامعة العدد الاول عام ٢٠٠٠ .
- ٣٤- الوزاني ,الرفاعي خالد وصفي ,محمد حسين ,مبادئ الاقتصاد الكلي ,دار وائل للنشر ,عمان , ٢٠٠٠ .

ثالثاً :-الأبحاث والدراسات :

- ١- ال ياسين ,محمد حسن ,التخصصية اطارها الفلسفي وتطبيقاتها ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , ٢٠٠١ .التوزيع , عمان ٢٠٠١ .
- ٢- الاسكوا ,نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكوا ,الامم المتحدة ,نيويورك ,العدد ١٧ , ٢٠٠٨

- ٣- -الوزان, الحسيني .احمد عباس وعبير محمد, التحول نحو القطاع الخاص آلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق: المزايا والعيوب ,مجلة دراسات اقتصادية ,بيت الحكمة ,العدد ٢, ٢٠٠٥
- ٤- الامام ,محمد محمود ,محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي ,مجلة المستقبل ١٩٩٠ ..
- ٥- الأنصاري , الطائي ,ا.د.اسعد جواد كاظم وعقيل عبد الحسين عودة ,التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة ,جامعة البصرة ,كلية الادارة والاقتصاد ,العدد ٢٨, ٢٠١١ .
- ٦- اونر اوزلو, تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي, نشر وترجمة مركز العراق للأبحاث, بغداد , ٢٠٠٦م
- ٧- باسويد ,سالم عبد الله محمد ,اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٤) ,مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية ,العدد (١٦),المجلد ١٧, ٢٠١٧,
- ٨- البدري ,علا متولي (دراسة في الخصخصة) ,مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ,السنة الرابعة عشر ,العدد السادس والعشرون ,الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية الغربية ,مصر ,ديسمبر - كانون الاول ٢٠٠٢ .
- ٩- بدوي ,فريق جياذ مطر ,تاثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٩ , رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , ٢٠١٢ .
- ١٠- -بريهي ,فارس كريم وكشيش ,ميس عبد الامير ,الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,جامعة بغداد ,المجلد ٢٣ العدد ١٠١, ٢٠١٧,
- ١١- بول أ.سامويلسون وآخرون ,الاقتصاد ,ترجمة عبد الله طه, ١٥, الاهلية للنشر و١-غسان حسن بن بلقاسم الإنفاق العمومي والاستثمار الخاص: اختبار أثر المزاخمة عبر المعاينة المعادة: نشر في مجلة الادارة العامة العدد (٤٣) جامعة ام قصر ,سنة ٢٠٠٣ .
- ١٢- جان ارنست حكيم ,السياسة المالية في العراق ,مجلة التجارة ,غرفة تجارة بغداد ,الجزء الاول ,اذار ١٩٦٢ .

- ١٣- الجنابي , طاهر , تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق , ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع (UNDP), بغداد ١٩٩٤
- ١٤- الحمش , د. منير, "الاقتصاد السياسي الفساد - الاصلاح - التنمية " من منشورات اتحاد الكتاب العرب , دمشق , ٢٠٠٦.
- ١٥- الحميضي , عبد الرحمن بن حمد, استطلاع وتحليل برامج التخصيص في السعودية , مؤتمر الاستثمار والتمويل شرم الشيخ سنة ٢٠٠٤
- ١٦- حنا بطاطو , الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية , الكتاب الأول , ترجمة: غفيف الرزاز , مؤسسة الأبحاث العربية, ١٩٩٠ م ,
- ١٧- الخزعلي , د. جعفر طالب احمد جنديل , "سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع تطبيقه على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط " , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة الكوفة , السنة الخامسة المجلد (٢) ٢٠٠٩ .
- ١- الخفاجي , احمد جاسم , تقويم واختيار مسار التحول نحو اقتصاد السوق في العراق , اطروحة دكتوراه غير منشورة , الجامعة المستنصرية , ٢٠١٢ .
- ٢- الخيكاني , نزار كاظم صباح , امكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية , مصر واليابان دراسة حالة , اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة الكوفة , ٢٠٠٨ ..
- ١٨- داغر , محمود محمد , الاقتصاد السياسي ما بعد الحصار الاقتصادي , مجلة أم معارك , مركز أبحاث أم المعارك , ١٩٩٦
- ١٩- دعدوش , علي عبد الكاظم , قانون الاستثمار رقم (١٣) المعوقات والحلول -ماجستير اقتصاد في العلوم الاقتصادية , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩
- ٢٠- الراوي , احمد عمر دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ٢٠٠٩
- ٣- الربيعي , اسماعيل نوري , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١- ١٩٣٢ رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد :كلية التربية (ابن رشد) , ١٩٨٩ .

الرسائل والاطاريح :

- ٢١- سلطان ,داود سليمان ,سياسات الاصلاح الاقتصادي في بعض البلدان النامية ,مجلة تنمية الرافدين ,المجلد (٣٣)العدد (١٠٢) ٢٠١١ .
- ٢٢- السيد علي عبد المنعم ,تجربة العراق العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٠
- ٢٣- السيد علي عبد المنعم, دور الدولة المتغير في التنمية في العراق والسعودية وتونس , مجلة بحوث اقتصادية عربية , الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية , العدد الخامس , القاهرة , ١٩٩٦ ,
- ٢٤- الشاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، عمان،(١٩٩٦).
- ٢٥- شندي أديب قاسم , الخصخصة في الاقتصاد العراقي ,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ,المجلد الاول ,العدد الثالث , ٢٠١٠
- ٢٦- صالح محمد عبد ,محمد سلمان جاسم ,اثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ,مجلة كلية التراث الجامعة ,العدد ١٨ , ٢٠١٥ .
- ٢٧- الطائي ,يوسف وآخرون ,الادارة نظرة معاصرة ,جامعة الكوفة ,مؤسسة العيسى للطباعة والنشر , ٢٠١٠ .
- ٢٨- العاني ,تقى عبد سالم ,الاثر الاقتصادي للمتغيرات الدولية الراهنة على الاقطار العربية ,افاق عربية ,بغداد , ١٩٩٦
- ٤- العاني ,يوسف عبد الله ,دور سوق الاوراق المالية في التحول نحو اقتصاد السوق -مصر والمغرب حالة دراسية 'اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد , ٢٠٠٩ .
- ٢٩- عبد الحفيظ عبد الله عبد ,المالية العامة ,دار النهضة القاهرة , ١٩٩٨ .
- ٣٠- عبد الواحد مشعل ، " هجرة العراقيين إلى الخارج ونزوحهم إلى الداخل وجهان لإشكالية واحدة " مجلة اراء الخليج ،مركز الخليج للدراسات والابحاث الامارات العربية المتحدة، العدد(٤٤)، ٢٠٠٨.
- ٣١- عفيفي، صديق محمد، التخصصية والإصلاح الاقتصادي المصري، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١م
- ٣٢- العلي ,احمد أبريهي, سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,السنة الثالثة عشر 'العدد السادس والاربعون , ٢٠١٥

- ٣٣- العلي, احمد بريهي ,دور القطاع الخاص والخصخصة في الاقتصاد العراقي ,ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع (UNDP), بغداد, ١٩٩٤ .
- ٣٤- علي عبد الهادي سالم ,الخصخصة والاصلاح والتحول الاقتصادي تصورات لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق ,المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,٢٠٠٥ .
- ٣٥- عماد عبد اللطيف سالم ,الدولة والقطاع الخاص في العراق ,بيت الحكمة بغداد ,٢٠٠١ .
- ٣٦- العمري ,مناهل مصطفى - (1996- The Disguised Unemployment in Iraq 2008) -مجلة دنانير ,العدد ٣, ٢٠١٣ .
- ٣٧- الفارس عبد الرزاق فارس ,الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ,المستقبل العربي ,٢٠٠٩ .
- ٥- فوزية خلوط ,اثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ,اطروحة دكتوراه ,جامعة محمد خضير ,٢٠١٤ .
- ٦- القاضي ,عمر طارق وهبي سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع اشارة لحالة العراق , اطروحة دكتوراه غير منشورة ,جامعة بغداد ,٢٠٠٦ .
- ٣٨- القلاع ,محمد غسان , القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة, مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية, العدد (٣), دمشق, (٢٠٠٤).
- ٣٩- كاظم ,حيدر عودة , تقييم فعالية النظام الضريبي العراقي على وفق قواعد ضريبية , بحث تطبيقي لعينة من كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب 'المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ,جامعة بغداد ,العراق ,٢٠١٣ .
- ٤٠- مجيد ,عبد الحسين م .د. حسين شناوة, م.د. علي جابر ,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ,جامعة واسط العدد (٢٨) الجزء الاول ,٢٠١٧ .
- ٤١- مخيف جاسم حمد ,حسن زيدان خلف المجمعى ,تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية ,مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,جامعة تكريت ,المجلد ٠١ ,العدد ٤١, ٢٠١٨ .
- ٧- المعالي ,علي جابر عبد الحسين ,مسار التحول الاقتصادي في العراق اشكالياته ومستقبله ,اطروحة دكتوراه ,جامعة الكوفة ,٢٠١٥ .

- ٤٢- المعموري، الندوي، عبد علي كاظم، وخضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٤ السنة ٢٠١١ .
- ٨- معن، حيدر محسن، دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- ٤٣- منصور، الدكتور علي حافظ، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٩٠.
- ٤٤- منى يوسف حسين اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد الجامعة للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، ٢٠١١.
- ٤٥- المهاجر، محمد كاظم، اثار الفقر قبل وبعد حرب الخليج، نيويورك، الأمم المتحدة، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ١٩٩٧.
- ٤٦- المهداوي، د. وفاء جعفر، دور الدولة في اشباع الحاجات الأساسية، مقاربات في الفكر و التطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (١٩)، بغداد ٢٠٠٧، ص ٤.
- ٤٧- الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد جابر، الليبرالية والازمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، جامعة الكوفة -كلية الادارة والاقتصاد ٢٠١٣.
- ٤٨- النجفي، سالم توفيق، بيئة الاقتصاد العراقي -اشتراكية السوق -مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار، من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢ .
- ٤٩- نعومي كلاين، نهب العراق سعيا الى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٨)، السنة السابعة والعشرون، ٢٠٠٤.
- ٩- هلال إدريس مجيد - الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة - أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية - ٢٠٠٥ .
- ٥٠- الوندوي، م.م. د. نشأت مجيد حسن، مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العراقي وسبل النهوض بواقعه الحالي، جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد /مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد ١٥ العدد ٤٦ ج ٢/٢٠١٩ .

رابعاً: شبكة الانترنت والمواقع :

- ١- حامد عبد الحسين الجبوري ,القطاع الكهربائي في العراق ,باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية , دراسة منشورة على الانترنت على الرابط الاتي :
(<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/2346>)
- ٢- (<http://iraqlid.hjc.iq:8080/LoadlawBook.aspx?sc=210069058277>)
- ٣- <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/2346>
- ٤- جمهورية العراق ,البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث ,النشرة الاحصائية السنوية
- ٥- جمهورية العراق ,وزارة المالية ,دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي .
- ٦- د. منى يونس حسين ,اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول ,كلية الادارة والاقتصاد ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٢٦ , ٢٠١١ .
- ٧- د. نبيل جعفر عبد الرضا , (مؤشرات ضعف الامن الغذائي في العراق)دراسة منشورة في موقع اصوات العراق ,الوكالة المستقلة للأنباء www.as.aswataliraq.info2005/12/2
- ٨- قاعدة التشريعات العراقية على الرابط التالي : ()
- ٩- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الاتي : www.parliment.iq
- ١٠- قانون التنمية الصناعية رقم (٣١) لعام ١٩٦١ -الوقائع العراقية العدد ٥٢٠ في تاريخ ١٩٦١/٥/٤ .
- ١١- القانون المؤقت لأسواق العراق للأوراق المالية <http://wiki.dorar-aliraq.net>
- ١٢- قانون خطة التنمية الوطنية وعلى الرابط التالي : <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/5036.html>
- ١٣- قانون رقم (٢٣) لعام ١٩٥٠ -قانون مجلس الاعمار -الوقائع العراقية العدد ٢٨٣٦ في ١٩٥٠/٥/٢٧ .

١٤- قانون رقم (٢٧) لعام ١٩٥٣ -قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار .الوقائع العراقية العدد ٣٢٨٠ في ١٣/٥/١٩٥٣

١٥- مجلس القضاء الاعلى على الرابط التالي: [/https://www.hjc.iq/view.77](https://www.hjc.iq/view.77)

١٦- مصطفى عبد الخالق , السياسة المالية.. أداة الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي واستدامة النمو, على الشبكة الدولية على الموقع الآتي : <https://www.alittihad.ae>

١٧- موقع سلطة الائتلاف <http://www.Iraq coalition.org>

١٨- وزارة التخطيط, هيئة التخطيط الاقتصادي, اسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية في التنمية القومية في العراق, بغداد, ١٩٨٤.

١٩- وزارة الصناعة ,احصاءات المعامل المباعة للقطاع الخاص ,بغداد , ١٩٩٤,

ثالثاً - المصادر باللغة الانكليزية :

1-Public Enterprise and privatization An Introduction and overview,ADMN.826,puplic Enterprise ,privatization &public private partnerships ,Canada 2004.

2-unctad ,world investment report,2008.

3-Berkshire Encyclopedia of sustainability:The Business of sustainability,Free Trade,BERkshire,a global point of reference,2011 .at the following location :www.berkshirepublishing.com

4-Asha,et al -Ereentvans portation Taxes and fees Asurey of public prefnces in California ,Elsever ,2010.

5-Torben M. Andersen- Fiscal policy and the global financial crisis, Economics Working Paper ,2009

6-Draki Cmaja , Privatization In Economic Theory, Jhornal , Panoeconomicus-2006, Vol (54),Issue (1)

7-Baumol,w.and Blinder ,A.E conomics ,FiFth Edition Harcourt Brace Jovanovich,NY 1991.

8-Michael Howard, Puplic sector Economic For Developing Countries ,university of The west Indies Press Jamaica ,2001

9-Wernik, A. (2011), Finanse publiczne, Polskie Wydawnictwo Ekonomiczne, Warszawa ..

- 10-Buiter, W. (1977), "Crowding out and the effectiveness of fiscal policy", Journal of Public Economics .
- 11-Gjini, A. and Kukeli, A. (2012), "Crowding-out effect of public investment on private investment : an empirical investigation", Journal of Business & Economics Research.
- 12-Kosterna, U. (1995), Deficyt budżetu państwa i jego skutki ekonomiczne, Wydawnictwo Naukowe PWN – Centrum Analiz Społeczno-Ekonomicznych Fundacja Naukowa, Warszawa.
- 13-Reger A.Aornold ,Macroeconomic ,south-westom ,CENGAGE Learning ,printed in china ,2010.
- 14-World Development Report 2000. electronic edition Chapter 1. sAhn. Compeition, Innovation and productivity Growth : A Review of theory and Evidence. OECD . Working paper NO. 317 January 2002
- 15-BARRY, FRANK, 1987. "Government Spending and Unemployment in a Small Open economy ,Journal of International Economics ,vol.22 .
- 16-femando Ferrari , Keynesians , Monetarists , New Classical and New Keynesians : a Post Keyneians Critiance , The Federal University of Grande , sul , Brazil , 1996.
- 17-Coskun can Aktan : "An Introduction to The Theory of Privatization" , The Journal of social, political and Economic studies, No.2 ,1995
- 18-Stiglitz, J. "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, the World Bank , Tokyo, 1998.
- 19-O.Havry Ly Shyn , I . Izvorski and R.Rooden,"Recovery and Growth in Transition Economics 1990-97" IMF,WP/98/141
- 20-M.Demeloetal , "From Plan to Market : Patterns of Transition" World Bank , 1995 .
- 21-COwan,L.G,privatization in the Developing world ,Greenwood press,N.Y,1990

22-Philip A. Klein, The Management of Market-Oriented Economic A Comparative Wadsworth Publishing Company, Belmont California, 1973.

23-Kazimierz Laski and Levcik. "Alternative Strategies for Economics in Transition In central and Europe East" Austrian National Bank, Vienna, 1992

24-Andrew Richards: Sustaining Democracy in The Developing world, The Economic and social conditions for democratic consolidation, 2014

25-Janusz Beksia, B. Czarniawska. Enterprise Response under the Socialist Management System. Oeconomica Polonia, 1977 .

26-Sabri Zire Al-Saadi, "Iraq Oil and Iraq's Economic Strategy", Middle East Economic Survey VOL. XL VIII NO 51 / 19 – December -2005 .
<http://www.mees.com/postedarticles/oped/v48n51-5OD01.htm>

27-Bertelsmann stiftung, BTI 2006-Iraq Country report. Gütersloh :Bertelsmann stiftung, 2006

28-Diveid C. Colander-Macroeconomics (sixth edition), Pearson, 2010.

29-Paul, Privatization and the public sector, Finance and Development, vol. 22, no. 4 December 1985

30-Hashim Jawad, Development planning in Iraq. Historical perspective and new Direction :Baghdad, Iraq, Ministry of planning, 1975

31-D.M. Nuti stabilization and sequencing in the Reform of socialist Economies in (managing inflation), 1993

32-Economic Reforms for New Iraq, Document of the World Bank, Washington D.C, 2004

33-United Nations, Assistance Mission for Iraq (UNAMI), THE International Compact with Iraq, New York, 2007 .

34-Research Group , Debt Relive : Iraq , Interim Compliance Report , February , 2006 , P.106 . at : [http // www.97.utoronto.ca](http://www.97.utoronto.ca)

35-International Monetary Fund First and Second Reviews Under the stand –By Arrangement IMF Country Report No.06/301 August 2006

36-Dippelsman ,Robert , Claudia Dziobek and cariosa (2012) The Definition of Public Sector",Gutierre zmangas International Monetapy Fund.

37-Grant,Susan,vilder,chris,Heinemann economics for OCR ,printed in the UK by scotprint haddington ,first edition,2003

38-Bach.Gl.Making Monetary .&fiscal policy brooking washing.Dc.1971

39-Bruce A .Blonigen, Antidumping and Retaliation Threats, NBER working paper No.w8576,November 2001.

40-Organization of Economic Co-operation and Development(OECD),Trade and Competition policies :comparing objectives and methods,paris,1992

41-Andrew B.Abel et al ,macroeconomics ,Addison westey ,seven edition ,pearson,2011.

42-Torben M .Andersen-fiscal policy and the global financial crisis ,Economics working paper ,2009.

43-G.C.Lim and paul D .MCNelis ,computational Macroeconomics for the open Economy ,the MIT press Cambridge ,Massachusetts London ,England,2008.

44-Mithani,Modrem puplic finance ,Theory and practice ,Himalaya House ,New york ,1998

45-SRI Abdul Kareem, public finance ,publication of cali cut university ,2011

٤٦-A.Hobson,theEvolutionOfmoderncapitalism.London.1954١٩-. congress,2003

47-EIU-Quarterly Economic Review of Oil in the M.E,1979

48-Encyclopedia Britanica,Volume,8 William Benton-USA1973 ٢٠- .

٤٩-International Monetary Fund ,Country Report IRAQ,2015٥٢-.

50-Jonathan E.sanford,Iraq Economy past,present Future,Report to

--L.Robbins,The Great Depression ,London ,Macmillan And Co,1935

51-OPEC, Annual Statistical Bulletin(1970),table(13)P.24,and table 78 ٣٩ - .

-Richard K. Vedder and Lowell E. Gallaway,“ -Government size and economic growth, Joint Economic committce,1998.

Abstract:

The direction of the study was towards showing the role of fiscal policy in crowding out the private sector in Iraq, as the fiscal policy was known for its great role in influencing economic activity and then crowding out the private sector by the action of its three financial tools (public expenditures, public revenues, public debt), Which enabled it to occupy a distinct and important position in the management of national economies and the problem of the study was that the fiscal policy that Iraq followed after 2003 was explosive expansionism with unclear objectives and then that the fiscal policy crowding out the private sector is one of the biggest challenges and problems facing the Iraqi economy And especially When the government uses government expenditures in a large and excessive manner, especially when increasing salaries and allowances for workers in the public government sector, which made the public sector suffer inflated imbalances in the general budget and the spread of unemployment, and at the same time the negative impact on the size of the private sector and the decrease in spending directed to it and neglect Its vital and active role. Accordingly, the study focused on a set of conclusions represented that the fiscal policy after the change and shift towards a market economy was directed mostly towards government employment operations and the increase in income and spending on government purchases, most of which were operational expenses, which affected the reluctance of workers and their exclusion from employment in private institutions. Most of the public revenues came from oil revenues that are subject to oil prices, and the lack of tax revenues and other revenues in the public budget, which weakened the private sector. Therefore, the state must turn towards the private sector and increase interest in it. By providing the best ways and means to encourage investment from infrastructure as it is the lifeline for all service activities and reducing large employment operations in the government sector by empowering the private sector and embracing manpower and skills in the private sector and eliminating unemployment, as well as working to diversify sources of income in supplementing the general budget With revenues, reducing oil revenues and treating the deficit by rationalizing spending and activating idle resources



The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Muthanna - College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

**The role of fiscal policy in crowding out the private sector in
Iraq in light of the economic transformation for the period
from 2003-2018**

Master Thesis Submit to

**board of the College of Administration and Economic - Muthanna
University**

**It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and
Banking Sciences**

by

Huda Abdul Hadi Obaid

Under the supervision of Assistant Professor Dr

Ali Jaber Abdul Hussein

2020